جامعة دمشق
كلية الحقوق

المناطق الحرة بين النظرية والتطبيق
((دراسة مقارنة))

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون العام

إعداد
الطالب محمد هيثم موسى

إشراف الدكتورة
منى محمود ادلبي
أستاذة مساعدة في قسم القانون العام

دمشق ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ (١١٧) وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨)

صدق الله العظيم

سورة هود

الإهـــداء

إلـــى مـــن جـــرع الكـــأس فارغـــاً ليســـقيني قطـــرة حـــب

إلـــى مـــن كلّـــت أناملـــه ليقـــدم لنـــا لحظـــة ســـعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربـي ليمهـد لـي طريـق العلـم

إلى القلب الكبير

إلى رمز الرجولة والتضحية

والدي العزيز

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمـة حياتي....

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..

إلى من يسعد قلبي بلقياها

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

إلى من عرفت معها معنى الحياة

أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئـــة إلـــى ريـــاحين حياتي

إلى من هو اقرب أليّ من روحي

إلى من شاركني حضن الام وبهم استمد عزتي وإصراري

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إخوتي أوس ، سيزار

إلى من كانت لي أماً ثانية

إلى من أعطتني من دفء حنانها و رعايتها

إلى من وسع قلبها الجميع

إلى من سهلت لي طريقي

خالتي عناية

كلمة شكر

إلى من علمتني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلّ العبارات في العلم

إلى من كان فكرها منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح

إلى من دعمتني بصبرها و توجيهاتها إلى من كانت موجهة وأستاذةً ومربيةً و معلمة

إلى د. منى محمود ادليبي

المقدمة

كانت التجارة منذ القدم أداة التواصل بين الشـــعوب و الحضـــارات وأداة تحقيق الربح الأكبر ، وتعتبر المناطق الحرة وسيلة هامة تلجأ إليها الدول على اختلاف توجهاتها السياسية و الاقتصادية ، و إمكاناتها المادية للاستعانة بهـــا في زيادة حجم تجارتها وتنمية صادراتها.

و قد ظهرت المناطق الحرة منذ حوالي(١٥٠٠) سنة ميلادية و وصـــلت في منتصف الألفية الجديدة إلى حوالي (٥٢٠٠) منطقة حرة في العالم.

وللفوائد المتعددة التي تجنيها الدول من المناطق الحرة التي تقيمها علـــى إقليمها، تقوم هذه الدول بمنح إعفاءات جمركية وضريبية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق ، كما تقدم تسهيلات متعددة بهدف توفير الأجواء الملائمة لاستقرار تلك الاستثمارات والحـــد مـــن هجرة الاستثمارات المحلية، كما للاستقرار السياسي و الاقتصادي دور هام في جذب هذه الاستثمارات التي تغذي المناطق الحرة.

إذ تمثل هذه المناطق الحرة أداة مثالية تُسهم في تحقيق أهـــداف متعـــددة للدول المضيفة، كالإسهام في تنمية صادراتها ، وتوفير فرص عمل لمواطنيها، ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها، لذا تُوسع في إنشاء هذه المناطق، التي تعـــددت أشكالها ، وتطورت أعمالها، الأمر الذي أصبحت معه ظاهرة اقتصادية يُشـــار إليها بالبنان، وصارت تمثل للعديد من الـــدول المضـــيفة القـــاطرة الرئيســـية لاقتصادياتها ، مُسهمةً بذلك في مزيد من النمو الاقتصادي لهذه الدول .

ونؤشّر على ذلك من خلال ما يمكن ملاحظته من دور فاعـــل للمنـــاطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها دول شرق آسيا وكذلك منطقة جبل علي في دبي .

لقد وضعت التطورات و التحولات الكبيرة التي شـــهدها العـــالم خـــلال السنوات الأخيرة (وخاصة على الصعيد الاقتصادي) الدول النامية أمام تحديات كبيرة و خيارات محدودة و عمل ليس بالسهل ، و كان أهم معالم هذه المرحلة تسارع ظاهرة العولمة التي كانت نتيجة طبيعية لموجة التحرر الاقتصـــادي و تبني اقتصاد السوق خلال العقدين الآخرين. كما كانت هناك الثورة الهائلة على صعيد التكنولوجيا و تحرير التجارة و إزالة القيود أمام حركة رأس المـــال و الخدمات .

و قد احتدت المنافسة علـــى جـــذب الاســـتثمارات الأجنبيـــة و زيـــادة الاستثمارات المحلية في المناطق الحرة و اتجهت البلدان لإجراء تحسينات على بنيتها الاقتصادية و التشريعية لإغراء المستثمرين على توطين استثماراتهم في المناطق الحرة ، و قد أزالت الدول في معظم البلدان القيود على حركـــة رأس المال و ذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي و زيادة تدفقه .

و تعتبر مؤسسة المناطق الحرة في كل من الجمهورية العربية الســـورية والمملكة الأردنية واحدة من المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تنفيذ جزء هام من سياسة التحفيز الاقتصادي، وتعزيز البيئة الاستثمارية من خـــلال إدارة الاستثمار في المناطق الحرة، وممارسة دورها في تقديم خدماتها للمســـتثمرين بما يساهم في زيادة إيرادات المناطق الحرة عن طريق جذب الاستثمارات .

وتسعى إدارة المناطق الحرة في كل منهما إلى تطـــوير البنيـــة التحتيـــة للمناطق الحرة، باعتبارها الركيزة الأساسية للاستثمار في هذه المناطق، وكذلك الأدوات التي تقدم بها خدماتها فطورت أنظمتها الإدارية و التكنولوجية و دربت مواردها البشرية و بسطت إجراءاتها و عملت على مراجعة بنيتها التشـــريعية لتضمن أعلى درجات الكفاءة في الإدارة.

و لا شك أن المناطق الحرة كغيرها من الفعاليـــات الاقتصـــادية تواجـــه عقبات و معوقات منها ما هو بسبب سوء الإدارة و منها ما هو بسبب ظروف الاقتصاد القومي ، و الدولة التي تستطيع تلافي و تقليل هذه العقبـــات تكـــون صاحبة المناطق الحرة الأكثر فعاليةً في الاقتصاد الوطني .

و إن تفعيل مبادئ و أسس المناطق الحرة و تطوير إدارتها سيكون له أثر كبير في أن تكون المناطق الحرة عامل هام من عوامل رفد الدخل القومي .

و يكمن فشل المناطق الحرة في كل من سوريا و الأردن إلى تحولها إلى مستودعات و مخازن أكثر منها إلى استثمارات ، و سنحاول تســـليط الضـــوء على هذه المشكلة في هذا البحث .

نطاق البحث :

يرتكز نطاق البحث على أهمية المناطق الحـــرة و دورهـــا فـــي جـــذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و في تخفيض نسب البطالة مع ما تحمله من مزايا تتفرد بها وتمثل حافزاً لدفع الاقتصاد للأمام وذلك في كل من الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال التركيز على دور المناطق الحرة في تنمية صادرات الدولة ورفد الدخل القومي للدولة ، من خلال الاستثمارات الصناعية و التجارية و الخدمية والتحديات و المشاكل التي تواجه المناطق الحرة في كل من سوريا و الأردن ، و التي حاولنا تسليط الضوء عليها كتشابك الرقابة في المناطق الحرة بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة و إدارة الجمارك و وضع الحلول الممكنة لها .

منهجية البحث :

في الموضوع الذي تناولته (المناطق الحرة بين النظرية و التطبيق) (دراسة مقارنة)، اعتمدت المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل أهمية المناطق الحرة و آليات الاستثمار في المناطق الحرة و فاعليتها و مؤشرات أداء المناطق الحرة في كل من سوريا و الأردن .

مخطط البحث :

حيث كان مخطط البحث على الشكل التالي :

المقدمة .

مبحث تمهيدي: نشأة المناطق الحرة و تطورها .

المطلب الأول: تطور المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية .

المطلب الثاني: تطور المناطق الحرة في الأردن .

الفصل الأول: ماهية المناطق الحرة وأهميتها .

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة .

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة .

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة .

المطلب الثالث: إنشاء المناطق الحرة وإنهاؤها .

المبحث الثاني: أهمية المناطق الحرة .

المطلب الأول: الآثار التنموية للمناطق الحرة .

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة .

الفصل الثاني: أداء المناطق الحرة وفاعليتها .

المبحث الأول: قواعد الاستثمار في المناطق الحرة .

المطلب الأول: مجالات الاستثمار في المناطق الحرة .

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة .

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة .

المطلب الرابع: القواعد الإجرائية في المناطق الحرة .

المبحث الثاني: فاعلية المناطق الحرة .

المطلب الأول: مؤشرات أداء المناطق الحرة السورية .

المطلب الثاني: مؤشرات أداء المناطق الحرة الأردنية .

الخاتمة.

مبحث تمهيدي
نشأة المناطق الحرة وتطورها

تمثل المناطق الحرة أحد فروع الأنظمة الجمركية الخاصة والمتمثلة بالإدخال المؤقت والترانزيت ونظام المستودعات الجمركية و غيرهـــا، و تهدف المناطق الحرة إلى تأمين أسواق تجارية تؤمن المبادلات التجاريـــة بين الدول بصورة يمكن معها عرض أكبر كميات ممكنة مـــن البضـــائع بأسعار مناسبة، وقد دعت هذه الحاجة غالبية الدول إلى إنشـــاء منـــاطق واسعة يسمح بإدخال البضائع إليها وتخزينها بكميات كبيرة دون أن تخضع إلى تأدية الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الفرعية أو إلى أي قيد من قيود الاستيراد..

وتجري في هذه المناطق كافة العمليات التي تهـــدف إلـــى تحســـين البضائع أو عرضها[١].

ويعود ظهور ونشأة المناطق الحرة إلى أكثر من ألفي سنة مضت في عهد الإمبراطورية الرومانية ، فقد عرفت أول منطقة حرة في التاريخ في جزيرة ديلوس في بحر إيجاد وذلك بفضل وجودها على موقـــع جغرافـــي هام يربط تجارياً بين الشرق والغرب، كما كانت النشاطات في ذلك الوقت مقتصرة على عمليات تخزين البضائع من أجل إعادة تصديرها وتمـــوين السفن[٢]، ونتيجة لقيام الثورة الصناعية ومع فرض القيود علـــى انتقـــال

---

(١). رشيد الدقر، ***تشريعات الضرائب***، مطبعة جامعة دمشق ،١٩٦٠م ص ٣١٤.

(٢) محمد قاسم خصاونة، ***الاستثمار في المناطق الحرة***، دار الفكر، عمان ٢٠١٠ الطبعة ١، ص١٥.

السلع ومبادلتها وإقامة الاستثمارات الصناعية ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء المناطق الحرة المختلفة في المدن ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها وبين مستعمراتها فكانت غاية إنشاء المناطق الحرة هي تخطي القيود و الحواجز الجمركية بموجب قوانين ومعاهدات[1].

ومن أمثلة هذه المناطق التي أقيمت في تلك الفترة.

منطقة جبل طارق ١٧٠٤م.

منطقة سنغافورة ١٨١٩م.

منطقة هونغ كونغ ١٨٤٢م.

منطقة عدن (عام ١٨٥٠م).

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ النشاط التجاري بالتجدد والاتساع تدريجياً وصاحب هذا التجدد فكرة التوسع في المناطق الحرة فتم إقامة منطقة حرة لميناء كولون في بنما بالكامل ١٩٤٥م وحتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين ظل نشاط المناطق الحرة مقتصراً على النشاط التجاري للبضائع (شحن وتخزين) تصدير، إعادة تصدير، ولكن في عام ١٩٥٩م بدأت المنطقة الحرة في شاتون بإيرلندا[2] بتغيير وتطوير النمط السائد في نشاط المناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية في المنطقة الحرة والتي يمكن أن تشغّل أعداداً كبيرة من العمالة وتعمل على تنمية صادرات الدولة إلى العالم الخارجي.

---

(١) نهاية الحفار , *المناطق الحرة الصناعية*, معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،١٩٧٧،ص٥.

(٢) محمد قاسم، خصاونة , *الاستثمار في المناطق الحرة* , مرجع سابق ــ ص١٧.

وبعد هذه التجربة ومع بداية الستينات بدأ التخصص في إنشاء المناطق الحرة التجارية والصناعية والخدمية وتوسيع انتشارها في كل العالم.

وذهبت بعض الآراء إلى أن تأسيس المناطق الحرة لم يكن فكرة غربية نشأت زمن الإمبراطورية الرومانية أو أنها فكرة حديثة نشأت في عهود قريبة ابتداءً من منطقة جبل طارق مروراً بمنطقة سنغافورة وصولاً إلى المناطق الحرة ، التي أنشأت في معظم دول العالم وإنما هي فكرة عربية برزت إلى الوجود منذ أكثر من خمسة عشر قرناً في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد في مكة المكرمة حيث كانت تعتمد سياسة قريش في إدارة التجارة في مكة المكرمة إلى تحويل مكة إلى ما يشبه المناطق الحرة في الوقت الحاضر، حيث تتدفق الأموال وعروض التجارة إلى مكة وحصول الأسر القريشية عليها والتي امتهنت التجارة وحققت ثروات طائلة وحولت قريش من مستوى الفقر إلى مستوى الغنى والترفيه ذلك الوقت، وليس أدل على ذلك من أن قوافلهم التجارية كانت تشكل من أكثر من ألف بعير تحمل البضائع التي تقدر قيمتها بما لا يقل عن خمسين ألف دينار وهذا المبلغ يعد كبيراً مقارنة بحسابات ذلك العصر(١).

وفي بداية القرن العشرين تَتَابع إنشاء المناطق الحرة خاصة في بلدان شرق آسيا وأمريكا وبأشكال متعددة وأهداف متنوعة بما في ذلك النقل أو التجارة أو الصناعة أو التخزين، وبالتالي نمت فكرة المناطق الحرة شيئاً فشيئاً وأخذت صبغة الفكرة المضادة لأية قيود تفرض من قبل الأنظمة فكلما ازدادت

---

(١) محمد قاسم، خصاونة ــ **الاستثمار في المناطق الحرة** ــ مرجع سابق ــ ص ١٧.

الحواجز الجمركية ومعوقات التصدير والاستيراد برزت المناطق الحرة أكثر وأكثر كإجراء مضاد لهذه الإجراءات.

وقد شهدت المناطق الحرة أيضاً تطوراً آخراً في تحولها من مناطق حرة تجارية إلى مناطق حرة صناعية أو الاثنين معاً ، وقد ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى بمناطق التجارة الخارجية[١](Foreign Trade Zone) وهي مناطق حرة تقدم الخدمات التجارية والصناعية في وقت واحد وكان ذلك عام ١٩٣٤م.

وأيضاً ظهرت مناطق متعددة الأهداف منها المنطقة الحرة التكنولوجية والمناطق الاقتصادية والمناطق الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها، وجميعها تعد من أدوات السياسة الجديدة والتي تستخدم لتحسين وتسهيل التجارة الحرة وزيادة فرص العمل والمبادلات التجارية ونقل التكنولوجيا والإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي، حيث تتميز المناطق الحرة في الوقت الحاضر بأنها أصبحت مركزاً للتكنولوجيا وأصبحت صناعة المنتجات التكنولوجية من أهم اختصاصاتها.

أما على نطاق الدول العربية، فهناك مناطق حرة كثيرة ففي عام ١٨٥٠ تأسست منطقة حرة في مدينة عدن ، وكان لها مكانة متقدمة من حيث الأهمية فقد احتلت المرتبة الرابعة بعد (لندن ونيويورك وليفربول) وفي مصر أقيمت أول منطقة حرة عام ١٩٠٢م وفي الوقت الراهن منطقة جبل علي في دبي من أهم المناطق الحرة العربية[٢].

---

(١) محمد قاسم، خصاونة ــ **الاستثمار في المناطق الحرة** ــ مرجع سابق ــ ص ١٧ ــ ١٨.

(٢)**المناطق الحرة في دبي** :

تحتضن الإمارات مناطق حرة أكثر من أي بلد شرق أوسطي آخر، حيث توجد ٣٠ منطقة حرة في دبي وحدها . حيث تأسست منطقة جبل علي الحرة في ١٩٨٥ ، موفرة إعفاءات جمركية على

وسنتناول فيما يلي تطور المناطق الحرة في كل من سوريا والأردن باعتبار أن دراستنا المقارنة ستكون بين هاتين الدولتين وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تطور المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية.

المطلب الثاني: تطور المناطق الحرة في الأردن.

الصادرات والواردات ، تشجيعاً منها للشركات لتأسيس أعمال تجارية ، وتحفيز التجارة في الإمارة. وتغطى المنطقة حالياً أكثر من ٤٨ كم مربع ، وتضم أكثر من ٦ آلاف شركة من ١١٠ بلدان ، وتعتبر تاسع أكثر موانئ للحاويات ازدحاماً في العالم .

وجاءت المنطقة الحرة في مطار دبي الدولي في المركز الأول عالمياً في تصنيف مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Magazine) لمناطق المستقبل الحرة ٢٠١٢/٢٠١٣.

فيما حل مركز دبي المالي العالمي في المركز الثاني ، وجاءت أربع مناطق حرة في دبي في قائمة العشرين الأولى، وهي مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث (ديبوتيك) في المركز الخامس ، ومدينة دبي للإعلام في المركز العاشر وأبراج بحيرة الجميرا في المركز الـ١١ ، فيما حلت واحة دبي للسيلكون في المركز ١٣.

ومن المناطق الإماراتية الحرة الأخرى التي ضمتها القائمة ، منطقة توفور ٥٤ الإعلامية في أبوظبي في المركز ٢١ ، ومدينة دبي الأكاديمية العالمية في المركز ٢٣ ، ومدينة دبي الطبية في المركز ٢٤ ، ومنطقة ركيا الاقتصادية في المركز ٢٥ ، ومدينة دبي للاستديوهات في المركز ٢٧ ، ومدينة المعرفة في المركز ٢٩، ومنطقة رأس الخيمة الحرة في المركز ٣١ ، ومنطقة الإنتاج الإعلامي الحرة في دبي في المركز ٤٢.

وتحتضن المنطقة الحرة في مطار دبي (دافزا) ١٥٠٠ شركة بما فيه شركات عالمية مثل أودي ، وإيرباص ، وكلارينسوهايتر ، وتتضمن المرافق التابعة لها قاعة للمؤتمرات ، وتشمل الصناعات الخفيفة ، وتوفر ملكية منطقة مطلقة للشركات الأجنبية ، وإعفاءات ضريبية على الشركات والصادرات والواردات . إضافة على عدم وجود قيود على العملة، وحرية الحركة لرأس المال ، مقال في جريدة البيان الإماراتية بعنوان الإمارات تحتضن أكبر عدد من المناطق الحرة اقليمياً ، العدد ٣٩٩ ، ٢٠١٣/٨/١٧ .

المطلب الأول

تطور المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية

تحتل سوريا مركزاً استراتيجياً وسطاً يقع عند التقاء قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا فهي قلب مواطن الحضارات الإنسانية الأولى في المناطق وقد تفاوتت أهمية هذا الموقع مع الزمن بفعل العوامل الحضارية والتاريخية والاقتصادية، إلا أنه في جميع الأحوال بقيت سورية جسراً ومحوراً لمرور جميع طرق النقل والمواصلات البرية والجوية وكذلك لعبور قوافل البضائع والقوات العسكرية بين غرب أمريكا وأوروبا وشمال أفريقيا ،(خاصة بلدان البحر الأبيض المتوسط) وأواسط آسيا وبين الشرق وبالعكس ، ولا يمكن الاستغناء عنه رغم تطور وسائط النقل؛ بالإضافة إلى أثر أنابيب نقل البترول.

وفي نفس الوقت فإن المسافة بين شمال سورية (القامشلي) وباطوم في جنوب الاتحاد السوفييتي لا تزيد عن (٥٠٠) كم خط طهران مما يبرز أهمية موقع سورية[١].

وهذا شكَّل بيئة مواتية لإنشاء المناطق الحرة والاستفادة من مزاياها فما هي التشريعات التي نظمت عمل هذه المناطق وما هي المناطق الحرة في سورية.

سنتناول ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تطور التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في سورية.

الفرع الثاني: التوزع الجغرافي للمناطق الحرة في سوريا.

---

(١) إبراهيم صادق معتوق، المناطق الحرة والخدمات اللازمة توفرها لتشجيع وتنشيط الاستثمار فيها ـــ معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دمشق عام ١٩٧٧م ص ٤٣.

الفرع الأول
تطور التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في سوريا

صدر في ١٩٣٣/٥/٢٩ وأثناء فترة الانتداب الفرنسي على القطر القرار رقم ٩١/ ل والذي تضمن إمكانية إحداث المناطق الحرة في المدن الساحلية أو المدن الداخلية الهامة كونها مراكز رئيسة لتجارة الترانزيت.

وبناءً على هذا القرار اقترحت شركة مرفأ بيروت على سلطات الانتداب إنشاء منطقة حرة في هذا المرفأ بينما لم تحدث أي منطقة حرة في سورية إلا عام ١٩٥٢ م فقد صدر المرسوم رقم /٢٠/ في ١٩٥٢/٥/١٢ المتضمن إحداث المناطق الحرة.

فتم إحداث منطقة حرة في دمشق[١] ثم أحدثت المنطقة الحرة في اللاذقية[٢] إلا أنها لم تتعد كونها مخازن للبضائع وبعد ذلك صدر نظام الاستثمار رقم ٢٠/ج في ١٩٦٢/٣/٢٥م وقد وضع أسس جديدة لزيادة فاعلية المناطق الحرة ثم صدرت المراسيم الآتية في إطار الاهتمام بهذه المناطق وزيادة فاعليها وتنميتها[٣]:

- المرسوم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ والقاضي بإحداث المنطقة الحرة في طرطوس.
- المرسوم ١٨١٠ بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٦ والقاضي بإحداث المنطقة الحرة في مطار دمشق الدولي.

---

(١)المرسوم ٥١٩ تاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢.

(٢)المرسوم ٣٨٦ لعام ١٩٥٢م.

(٣) زياد عدي ــ الترويج للمناطق الحرة السورية ــ معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ــ دمشق ١٩٧٨ ص ١٠ ــ ١١.

ـ المرسوم ٢٠٥٤ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ والقاضي بإحداث المنطقة الحرة بحلب.

صدر المرسوم التشريعي رقم /١٨/ عام ١٩٧١م والقاضي بإحداث الهيئة العامة للمناطق الحرة على أن تكون ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وترتبط بوزير الاقتصاد وتمارس المهام التالية:

١ ـ إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن اللازمة لها وتطويرها بما يؤدي إلى نمو المناطق وازدهارها.

٢ـ اقتراح مشاريع إنشاء الـمناطق الحرة الجديدة أو إلغاؤها.

٣ ـ تنظيم أعمال المناطق الحرة وتنسيق فعالياتها بما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني وتنمية المبادلات التجارية والدولية.

٤ ـ ممارسة جميع الاختصاصات التي كانت تمارسها الجهات المستثمرة للمناطق.

ـ ثم صدر المرسوم التشريعي رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ الذي تضَمَّن أنشطة جديدة والكثير من الإعفاءات والتسهيلات للمستثمرين كما صدر في عام ٢٠١٠ المرسوم رقم /١٠٦/ الذي أدخل تعديلات على مرسوم عام ٢٠٠٣.

و حاليا يخطط مجلس الوزراء لإنشاء منطقة حرة في جديدة يابوس .

الفرع الثاني
التوزع الجغرافي للمناطق الحرة السورية

تتوزع المناطق الحرة السورية على ساحل البحر المتوسط ومواقع هامة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المنطقة أهمية استراتيجية و تنموية خاصة وهذه المناطق هي:

(دمشق . عدرا ــ مطار دمشق ــ طرطوس ــ اللاذقية ــ حلب ــ ــ دير الزور ــ الحسكة ــ طرطوس المرفأ ــ حمص).

أولاً ــ المنطقة الحرة بدمشق:

تقع في قلب العاصمة دمشق، و أحدثت بموجب المرسوم ٥١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢ وتبلغ مساحتها (٧٠٠٠٠م^{٢}) وتمارس فيها الأنشطة التالية:

١-الأنشطة التجارية: تخزين مختلف المواد كما تقام ضمنها أسواق حرة ومحلات تجارية لبيع البضائع بالمفرَّق للمسافرين العابرين بطريق الترانزيت والمسافرين الدوليين بقصد إعادة التصدير.

٢-الأنشطة الصناعية: كمعامل صناعة الألبسة والجوارب والأدوية والحواسب.

٣-الأنشطة المصرفية: حيث يوجد ستة مصارف تمارس كافة الأنشطة المسموح بها في نظام العمل المصرفي.

٤-الأنشطة الخدمية: وهي الأنشطة التي تمت إضافتها بموجب نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ وتم الترخيص لعدد من الأنشطة الخدمية.

واستناداً إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء المعمم على كافة وزارات الدولة والمديريات التابعة لها بشأن تطبيق النافذة الواحدة فيها وبناء عليه تم إحداث النافذة الواحدة[١] في دمشق في الشهر الثامن لعام ٢٠٠٣ وتتضمن النافذة الواحدة:

ــ كوة للمصرف التجاري السوري.

ــ صندوق المنطقة الحرة.

ــ كل ما يتعلق ويخص العمل الاستثماري والدوائر التي تعمل في الإجراءات ، وتطبيق تجربة النافذة الواحدة يؤدي إلى السرعة في إنجاز المعاملات ، والقضاء على الإجراءات المعيقة للعمل ولاسيما وأن إجراءات الترخيص وطبيعة المعاملات كافة في المناطق الحرة يتطلب السرعة في إنجازها.

إلا أن النافذة الواحدة في المناطق الحرة السورية لم تطبق التطبيق الصحيح فلم تؤدي إلى تفادي الروتين و البيروقراطية و ذلك بسبب عدم الفهم الصحيح لها و سوء التطبيق .

ثانياً ــ المنطقة الحرة في مطار دمشق الدولي:

تقع في الجهة الغربية من حرم مطار دمشق الدولي وتبلغ مساحتها /٢٤٠٠٠ م٢/ وقد أُحدثت عام ١٩٧٣م[٢]ووضعت بالخدمة عام ١٩٧٦ بالرغم من عدم انتهاء الأعمال الإنشائية فيها.

---

(١) منال صقر، **السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار**، رسالة ماجستير جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ٢٠٠٧ ص ٣٠ ــ ٤٣.

(٢) زياد عدي ــ **الترويج للمناطق الحرة السورية** مرجع سابق ص ١٠.

وتمارس فيها الأنشطة التالية:

الأنشطة التجارية: كتخزين مختلف المواد والبضائع المسموح بتخزينها في المناطق الحرة السورية.

الأنشطة الصناعية: كصناعة الحواسب (معمل الحقن الطبية)– (معمل تشكيل المعادن)– (معمل أدوات منزلية)– (معمل بطاقات بلاستيكية) – (وبطاقات هاتف).

ثالثاً ــ المنطقة الحرة بعدرا:

تقع على طريق بغداد على بعد ٣٥ كم تقريباً إلى الشمال الشرقي من دمشق تصل إليها شبكة الخطوط الحديدية السورية وتبلغ مساحتها /٣٧١٠٠٠ م٢/[١] وقد أُحدثت هذه المنطقة عام ١٩٧١م.

وتمارس الأنشطة التالية:

١–الأنشطة التجارية: على مختلف البضائع والمواد المسموح بتخزينها في المناطق الحرة سواءً كان تخزينها لتصنيعها لاحقاً أو لإعادة تصديرها.

٢–الأنشطة الصناعية: كالصناعات البلاستيكية ، قص رخام ، مستلزمات مشافي كما يتواجد في المنطقة الحرة موقعين لتجارة السيارات الأجنبية ومعرض للسيارات الحديثة ، وقطعها التبديلية ومستلزماتها ، وتمت الموافقة الميدانية على إقامة وإنشاء مشاريع

---

(١) منال صقر ــ **السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار** ــ مرجع سابق ص ٤٨.

ومعارض سيارات منفذة على مبدأ BOt[1] وتجري الآن إيجاد الآلية المناسبة لإقامة وإنشاء واستثمار هذه المشاريع بما فيها توسيع المنطقة الحرة بعدرا.

رابعاً ــ المنطقة الحرة بحلب المسلمية:

تقع هذه المنطقة على بعد ١٨ كم شمال المدينة[2] في منطقة المسلمية مساحتها الإجمالية /١١١٧٠٠٠م/ وتتفرع ضمنها السكك الحديدية لتسهيل النقل منها كما تم مؤخراً إبرام عقد مع مؤسسة الخطوط الحديدية السورية لاستثمار جزء منها ، كمرفأ ضمن المنطقة الحرة مما يسهل عملية نقل البضائع من وإلى حلب مع توفير في الوقت والأعباء المالية التي كانت تترتب سابقاً.

---

(١) B. O. T. (Build – operate – Transfer) يعرف هذا العقد بأنه إتفاق بين الدولة وشركة متخصصة من شركات القطاع الخاص، توكل بموجبه الدولة إلى الشركة مهمة القيام بأعمال تدخل في نشاطات القطاع العام، عن طريق منح هذه الشركة امتيازاً وفق الأصول القانونية من أجل إنشاء مشروع ضخم وتنفيذه وتشغيله، وتتولى الشركة تمويل هذا المشروع، من دون إرهاق الموازنة العامة للدولة بأي نفقات، على أن يسمح لها باستعادة نفقاته على هذا المشروع إضافة إلى أرباحها المتوخاة فيه عبر استيفاء رسوم معينة من المستفيدين من خدماته مباشرة. ويتم كل ذلك تحت إشراف ورقابة الدولة وأجهزتها الإدارية التي تحدذ مقدار الرسوم وكيفية استيفائها، ضمن قواعد قانونية وضوابط فنية متفق عليها مسبقاً، وتقوم الشركة باستثمار المشروع لحسابها الخاص مدة من الزمن، ثم تقوم في نهايتها بنقل ملكيته وكل ما يتعلق به إلى الدولة أو إحدى الإدارات أو المؤسسات العامة.

– راجع محمد مصطفى محمود السيد، **التحكيم في منازعات عقود B.O.T** ــ بحث مخصص لنيل درجة الماجستير ــ جامعة المنصورة ,١٩٩٨م , ص ٢

(٢) زياد عدي ــ **الترويج للمناطق الحرة السورية** ــ مرجع سابق ص ١٧.

أما عن الأنشطة القائمة فهي[1]:

الأنشطة التجارية: مختلف البضائع والمواد . تجارة السيارات.

الأنشطة الخدمية: الألبسة ــ حبيبات البلاستيك ــ الطباعة ــ

خامساً ــ المنطقة الحرة باللاذقية:

تبعد ٧ كم عن مرفأ اللاذقية وتقع على مفرق الطريق البري إلى حلب بجوار محطة الشمس للسكك الحديدية وتبلغ مساحتها /٢٨٢٠٠٠٠م٢/[2]ومجهزة بكافة المرافق والأنشطة القائمة فيها هي:

الأنشطة التجارية: مختلف البضائع والمواد المسموح بتخزينها في المناطق الحرة السورية.

الأنشطة الصناعية: وأهمها سحب الحديد على البارد ، وصناعة الخيوط ، صناعة الألبسة ، والجدير بالذكر أنَّ هذه المنطقة، أحدثت عام ١٩٧٣ م وبدأ الاستثمار الفعلي فيها ١٩٧٥م.

سادساً ــ المنطقة الحرة بطرطوس:

تقع على طريق عام طرطوس اللاذقية إلى الجهة الشمالية منها وتبلغ مساحتها /٥٨٥٠٠٠م٣/ وقد تم تجهيزها بشكل كامل منذ شهر شباط ٢٠٠٢، وذلك لاستقبال كافة طلبات الإشغال الصناعي والتجاري والخدمي وتمارس فيها الآن نشاطات التخزين للمواد المسموح بتخزينها في المناطق

---

(١) منال صقر ــ **السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار** ــ مرجع سابق ص ٤٩.

(٢) زياد عدي ــ **الترويج للمناطق الحرة السورية** ــ مرجع سابق ص ١٨ وما بعدها.

السورية ، إضافة إلى صناعة عوادم من القطن ومزج الزيوت المعدنية وسحب الحديد منها[١] ، والجدير بالذكر أنها أحدثت عام ١٩٦٨م ووضعت بالاستثمار عام ١٩٧٩م[٢]، ونستطيع ملاحظة مدى التأخير في إنجازها مع ما يستتبعه من آثار سلبية على حجم الاستثمارات التي كان يمكن الاستفادة منها.

سابعاً ــ المنطقة الحرة في الحسكة اليعربية:

أحدثت بالمرسوم رقم /٣٠٢/ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٧ وتقع على الحدود الشمالية الشرقية السورية العراقية ومساحتها /١٠٣٠٠٠٠م/ وتم افتتاحها عام ٢٠٠٧م[٣].

ثامناً ــ المنطقة الحرة المرفئية بطرطوس مع مرفئها الخاص:

أحدثت بالمرسوم رقم /٣٥٧/ عام ٢٠٠٣ وتقع جنوب طرطوس شمال الحدود اللبنانية حوالي ٤ كم بن قريتي الخرابة وعرب الشاطئ ، ومساحتها /٤/ مليون متر مربع ويمر فيها الطريق العام الواصل بين طرطوس ولبنان ولها جهة بحرية وهي قيد التجهيز والإيجاز ، وهذه المنطقة معدة للتخزين الصناعي والتجاري إضافة إلى بعض الخدمات.

---

(١) منال صقر ــ السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحر وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص٤٩.

(٢) زياد عدي ــ الترويج للمناطق الحرة السورية ــ مرجع سابق ٢٠.

(٣) صدر الملاك العددي في هذه المنطقة بموجب المرسوم /٤٣٧/ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٨

تاسعاً ــ المنطقة الحرة في محافظة حمص:

أحدثت بالمرسوم رقم /٢٠/ تاريخ ٢٠٠٥/١/١٨ في حسياء مساحتها /٨٥١٨٠٥٠٠٠٠م/[١].

عاشراً ــ المنطقة الحرة في محافظة دير الزور ــ البوكمال:

أحدثت بالمرسوم رقم /٣٠١/ تاريخ ٢٠٠٣ تقع بالقرب من المدينة الصناعية وتبعد حوالي ٣٥ كم عن الحدود العراقية[٢].

إذاً المناطق الحرة في سوريا موقعاً ومساحة هي كما في الجدول التالي:

المنطقة	الموقع	المساحة
دمشق	في قلب العاصمة	٧٠٠٠٠م٢
المطار	في الجهة الغربية من حرم مطار دمشق	٢٤٠٠٠م٢
عدرا	على طريق دمشق بغداد إلى الشمال الشرقي	٧٣١٠٠٠م٢
اللاذقية	على بعد ٧ كم من مرافأ اللاذقية	٢٨٢٠٠٠م٢
طرطوس	على طريق عام طرطوس اللاذقية	٤٣٦٠٠٠م٢
حلب	على بعد ١٩ كم إلى الشمال من حلب	١١٧٠٠٠م٢
المرفئية اللاذقية	ضمن مرفأ اللاذقية	٥٨٥٠٠٠م٢
المرفئية طرطوس	جنوب طرطوس	٤٠٠٠٠٠٠م٢
المنطقة الحرة بالحسكة	تقع شمال غرب الحسكة بـــ ٧كم	١٠٣٠٠٠٠م٢
المنطقة الحرة بدير الزور	تقع بالقرب من المدينة الصناعية	٢٠٠٠٠٠م٢
حمص	في المدينة الصناعية بحسياء	٨٥١٨٠٥٠٠٠م٢

(١) منال صقر السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة ــ مرجع سابق ص ٤٩.

(٢) منال صقر ــ السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ٥٢.

من خلال ما تقدم نستنتج أن هناك اهتمام واضح في سوريا بتطوير وتحديث المناطق الحرة من خلال إحداث مناطق حرة تابعة للمؤسسة العامة للمناطق الحرة والتابعة لمجلس الوزراء ، وتشجيع القائم منها إذ أنه خلال أقل من عام تم إصدار عدة مراسيم خاصة بإحداث مناطق حمص ودير الزور ــ الحسكة ــ اللاذقية المرفئية ــ طرطوس المرفئية ــ مع مرفئها الخاص وجميع هذه المناطق تتوضع في مناطق استراتيجية كالموانئ البحرية والمعابر الحدودية كما تم إصدار المرسوم رقم /٤٠/ تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٧ الخاص بتعديل نظام الاستثمار، والذي يعتبر نقلة نوعية في مجال عمل المناطق الحرة السورية لما أضافته من أنشطة جديدة وتضمن هذا النظام الكثير من المزايا والإعفاءات والتسهيلات المنوطة للمستثمرين مما يوفر بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين العرب والأجانب و سنتناول تفصيلاً عن ذلك فيما بعد.

التوزع الجغرافي للمناطق الحرة السورية



المطلب الثاني

تطور المناطق الحرة في الأردن

تعود نشأة المناطق الحرة الأردنية إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث بدأت في العقبة ليتابع بعدها إنشاء المناطق الحرة الأردنية ولتتطور التشريعات التي تنظم عمل المناطق الحرة الأردنية على مر السنوات، وسنحاول فيما يلي بحث تطور المناطق الحرة من خلال الفرعين الأول والثاني.

الفرع الأول

تطور التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة الأردنية

كانت بدايات المناطق الحرة في الأردن عام ١٩٧٣م عن طريق تجربة منطقة حرة صغيرة في ميناء العقبة كان هدفها رفع المبادلات التجارية وتنشيط تجارة الترانزيت ، بعد نجاح هذه التجربة تم إنشاء مؤسسة المناطق الحرة عام ١٩٧٦م[١] بموجب القانون المؤقت رقم /٣٩/ لعام ١٩٧٦م كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري يكون مهامها إنشاء إدارة واستثمار المناطق الحرة في الأردن ، يشرف على العمل فيها مجلس إدارة برئاسة وزير المالية ويتولى وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة لإقامة المناطق الحرة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني لتحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

وفي عام ١٩٨٤م صدر القانون الحالي المعمول به رقم /٣٢/ لسنة ١٩٨٤م و تم السماح بموجبه بإنشاء إدارة مناطق حرة خاصة تحت مظلة

---

(١) عدنان سليمان اقتصاديات المناطق الحرة دمشق ٢٠٠٢ ص ١٨٠.

قانون المناطق الحرة تتمتع بالحوافر والإعفاءات والتسهيلات التي يفرض عليها قانون المؤسسة، بسبب أهمية دور القطاع الخاص في البيئة الاقتصادية والاستثمار.

وأخيراً نظام استثمار رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧م وعرفت مؤسسة المناطق الحرة الأردنية التابعة لوزارة المالية نوعين من المناطق الحرة في المملكة منها، المناطق الحرة العامة، المناطق الحرة الخاصة.

و في عام ١٩٩٩م صدر نظام استثمار المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية و قد صدر استنادا الى المادة ١٨ من نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤.

ثم صدر نظام الاستثمار رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٣م الخاص بتسجيل المؤسسات و ترخيصها في المناطق الحرة و صدر بمقتضى المادتين ١٤ و ١٩ نظام الاستثمار رقم٣٢ لعام ١٩٨٤م و بيَّن أصول الترخيص وإجراءاتها للاستثمارات في المناطق الحرة و الأنشطة المحظور الترخيص لها.

و في عام ٢٠٠٤م صدر النظام المالي لمؤسسة المناطق الحرة رقم ١٣٢ و الصادر بمقتضى المادة ١٩ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤ و وضح نظام الاستثمار رقم ١٣٢ أسس إعداد الموازنة و كيفية قيد النفقات و أسس النقل من مخصصات مادة إلى أخرى في الموازنة الخاصة بالمناطق الحرة و حدد أسس الرقابة على البنوك.

كما صدر نظام الاستثمار رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٥م والذي حدد نظام ضريبة المبيعات النسبية على السلع المباعة والخدمات المؤداة في المناطق الحرة المخصصة بصورة رئيسية للأنشطة السياحية وبين السلع المباعة

والخدمات الخاضعة لضريبة المبيعات النسبية في المناطق الحرة الخاصة بالأنشطة السياحية وهو صادر بمقتضى المادة (١٣) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤م.

وفي عام ٢٠٠٨ صدر القانون رقم (٢) الخاص بالمناطق التنموية و الحرة و بين آليات أنشاء المناطق الحرة و صلاحياتها و حدد أسس استئجار وبيع الأراضي في المناطق الحرة و بيَّن الموارد الرئيسية للموازنة والغرامات المترتبة على المخالفات ، كما ورد في هذا القانون على أن تحول مؤسسة المناطق الحرة المنشأة بمقتضى قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤م الى شركة مساهمة خاصة وفق أحكام قانون الشركات النافذ وتكون مملوكة بالكامل للحكومة ، كما أنه اعتبر شركة المناطق الحرة خلفاً قانونياً وواقعياً لمؤسسة المناطق الحرة وتحل محلها حلولاً قانونياً وواقعياً في كل مالها من حقوق وما عليها من التزامات ، و ينقل الى الشركة جميع الموظفين والمستخدمين والعاملين لدى مؤسسة المناطق الحرة بكامل حقوقهم والتزاماتهم وفق ما يقرره مجلس الوزراء ، كما أوضح القانون أسس التخزين في المناطق الحرة و الإعفاءات إلا ان هذا القانون نص على أن يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه أي (نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤) إلى أن تلغى او تعدل او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون (رقم ٢ لعام ٢٠٠٨).

و هنا نلاحظ التغطية المستمرة من الناحية التشريعية .

و سننتقل لدراسة أنواع المناطق الحرة الأردنية.

الفرع الثاني
أنواع المناطق الحرة الأردنية

أولاً: المناطق الحرة العامة.

وهي المناطق التي تشرف على إداراتها واستثمارها المؤسسة العامة للمناطق الحرة وتشمل المناطق الآتية:

١ ــ المنطقة الحرة في الزرقاء:

قامت المؤسسة بإنشاء المنطقة الحرة في الزرقاء عام ١٩٨٣ على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة ، وقد خصص لها (خمسة آلاف ومائتا) دونم تم تأهيل حوالي (أربعة آلاف) دونم لتلبية طلبات الاستثمار في الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وتزويدها بالبنية التحتية المتكاملة ، من الطرق والبنية الصحية والمائية والكهربائية وخدمات مصرفية وخدمات اتصال حديثة تربطها بالعالم الخارجي[١].

وتشمل الأنشطة التجارية في المنطقة عمليات تخزين البضائع وتخزين السيارات وعرضها، أما الأنشطة الصناعية فتشمل الصناعات الغذائية والألبسة وقطع الغيار والمعدات الزراعية ومواد البناء أما الأنشطة الخدمية فتشمل شركات التخليص والتأمين وشركات المقاولة والمصارف وخدمات الاتصال المختلفة.

---

(١) محمد قاسم الخصاونة الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ١١٦ وما بعدها.

٢ ــ المنطقة الحرة سحاب:

في منتصف عام ١٩٩٧م تم افتتاح المنطقة الحرة سحاب على أرض مساحتها (٦٢) دونم ، في منطقة سحاب الصناعية لخدمة المستثمرين في مدينة سحاب الصناعية البالغة مساحتها (٢٥٠٠) دونم ، لتخزين المواد الأولية أو المنتجات للصناعات العاملة في المدينة الصناعية، هذا وتشتمل المنطقة الحرة كذلك على أنشطة صناعية مثل صناعة الكواشف الطبية وزيوت السيارات والألبسة والسوائل الكيماوية[١].

٣ ــ المنطقة الحرة ــ مطار الملكة علياء الدولي:

لقد تم افتتاح المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي عام ١٩٩٨م بمساحة ٢٠ دونم وتم توسيعها عام ٢٠٠٣م إلى (٣٥) دونم ، وذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية.

٤ ــ المنطقة الحرة في الكرك:

باشرت المنطقة الحرة في الكرك أعمالها في النصف الثاني من عام /٢٠٠١م/ ، وتقع داخل مدينة الأمير الحسن بن عبد الله الصناعية البالغة مساحتها حوالي (٥٠٠) [٢] دونم للمرحلة الأولى حيث خصص منها مساحة (١٥٠) دونم كمنطقة حرة عامة ، كما تقوم بالإشراف على المناطق الحرة الخاصة في جنوب المملكة مثل الشركة الأردنية الهندية

---

(١) عدنان سليمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ـــــ ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) محمد قاسم الخصاونة الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ١١٦-١١٧.

للكيماويات ، وشركة حجازي وغوشة للأغنام، وشركة فينيسا الأردن وشركة بروفين الأردن.

٥. المنطقة الحرة / كرامة:

تم افتتاح المرحلة الأولى من المنطقة الحرة في الكرامة التي تقع على الحدود العراقية الأردنية في نهاية عام ٢٠٠٤م ، بمساحة ٥٠٠ دونم تبلغ مساحتها الإجمالية(١٥ ألف) دونم ، كمناطق حرة عامة وخاصة ويخطط لها أن تكون ميناء بري لكافة النشاطات الاقتصادية محاذياً للمركز[١] الجمركي الجديد على البوابة الأردنية العراقية.

ثانياً: المناطق الحرة الخاصة.

جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة تنفيذاً لتوجيه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وإسهامه في عملية التنمية المستدامة والتي تستدعي رؤوس أموال كبيرة تسهم في استيعاب جزء من العمالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، و استغلال الموارد الأولية في الإنتاج[٢] ومنها شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية لصيانة الطائرات ، والشركات الأردنية لتموين الطائرات والشركة الأردنية للطيران والتدريب، والشركة الأردنية لصناعة وتطوير الطائرات ، والشركة الأردنية لأنظمة الطيران والشركة الأردنية للشحن الجوي وشركة (سيبر ادافيش) لصناعة الطائرات وهناك أيضاً مناطق حرة خاصة وهي: الشركة الماسية الدولية للاستثمار وشركة المدينة الإعلامية

---

(١) محمد قاسم الخصاونة الاستثمار في المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص ١١٦- ١١٧.

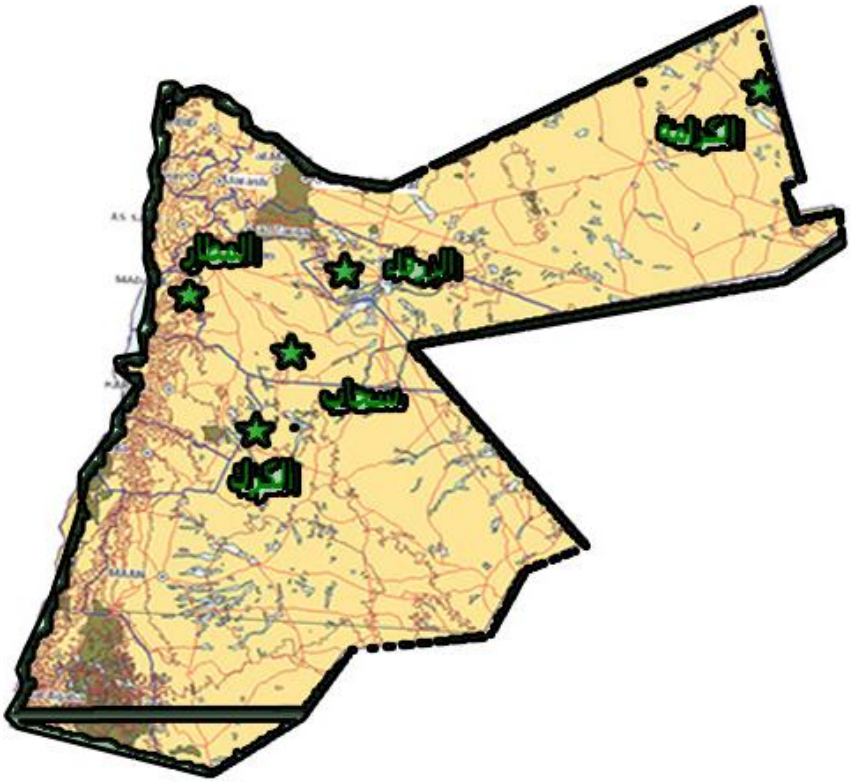
(٢) د. عدنان سليمان ـــ اقتصاديات المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص ١٨٥.

الأردنية وشركة الأسواق الحرة الأردنية المساهمة، وشركة برومين الأردن ، وشركة مفتيسيا الأردن المساهمة المحدودة ، وشركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة (Jordan Gate Waterway projects) [1] ومركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عشر مناطق حرة خاصة تحت الإنشاء في المملكة.

و بذلك نكون قد سلطنا الضوء على أهم المناطق الحرة في كل من سوريا والأردن مع الإشارة إلى مجموعة القوانين الناظمة لها في كل من البلدين ، وسننتقل للحديث عن ماهية هذه المناطق وفاعليتها في الفصليين الآتيين .

(١) د. محمد قاسم الخصاونة الاستثمار في المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص١١٦ ـــ ص١١٧.

التوزع الجغرافي للمناطق الحرة الأردنية



الفصل الأول
ماهية المناطق الحرة وأهميتها

تعتبر المناطق الحرة مناطق معزولة عن الإقليم الضريبي والجمركي للدولة ، وتبرز أهميتها من كونها أداة جاذبة للاستثمار ورأس المال الأجنبي وسنحاول إيضاح مفهومها وأهميتها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.

المبحث الثاني: أهمية المناطق الحرة.

المبحث الأول
ماهية المناطق الحرة

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح المناطق الحرة جرى استخدامه منذ القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من ذلك فإن كتّاب القانون والاقتصاد لم يجمعوا حتى الآن على تعريف محدد لهذه المناطق، ويرجع ذلك إلى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تزاول فيها، ومن المسميات التي أطلقت على المناطق الجمركية الحرة، المناطق الاقتصادية الحرة ،الموانئ الحرة،المناطق الجمركية الحرة، المناطق الخاصة، مناطق العبور، مناطق تجهيز الصادرات، مناطق التجارة الخارجية، المناطق الصناعية الحرة، المناطق المصرفية الحرة، المناطق الحرة للخدمات، مناطق الباب المفتوح، المدن الحرة، المناطق الحرة الإعلامية، وبالرغم من هذه التسميات فإنها كلها تندرج في الإطار العام والشامل لصفة المناطق الحرة.

وبناء على ما سبق سيتم استعراض بعض التعريفات للمناطق الحرة ومن ثم نستعرض أنواعها ونتوقف عند خصائصها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة.

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة.

المطلب الثالث: إنشاء المناطق الحرة وإنهاؤها.

المطلب الأول
مفهوم المناطق الحرة

تعددت تعريفات المناطق الحرة وتنوعت ولم يتم الإجماع على تعريف موحد لهذه المناطق وسنحاول إيراد أبرز هذه التعريفات ونبين أنواع هذه المناطق فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة.

الفرع الثاني: أنواع المناطق الحرة.

الفرع الأول
تعريف المناطق الحرة

أولاً: التعريف الفقهي للمناطق الحرة

يعرّف البعض[1] المناطق الحرة على أنها: «أجزاء من الأراضي الوطنية محددة ومسورة ومفصولة بحاجز وتعتبر منطقة حياد جمركي حيث لا تخضع السلع الداخلة إليها للرسوم بل تكتفي الجمارك بممارسة المراقبة خارج المناطق لمنع أعمال التهريب».

كما تعرف الأدبيات الاقتصادية للمناطق الحرة على أنها[2]: «مناطق مغلقة ومحددة تدخل السلع الأجنبية إليها بدون أن تخضع لقوانين الحصص

---

(١) فاروق كلعو ــ عوامل تشجيع إقامة الصناعات الحديثة في المناطق الحرة السورية معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دمشق ١٩٧٩ ص٩.

(٢) د. محمد قاسم الخصاونه ــ الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق .ص ١٢ــ

أو أن تدفع رسوماً جمركية ، أو ضرائب ولابد أن تكون خاضعة لقوانين صرف العملة الصعبة أو أية قيود إدارية تتبع في البلد المقامة فيه من أجل حماية المستهلك المحلي أو الصناعة الوطنية».

ثانياً:التعريف القانوني للمناطق الحرة

عرّف المشرّع الأردني المناطق الحرة في المادة الثانية من قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية رقم /٣٢/ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته على أنها «جزء من أراضي المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج المملكة»(١).

كما عرّف المشرّع السوري في نظام استثمار المناطق الحرة السورية الذي نص على أنّ(٢): «إن المنطقة الحرة هي جزء من الأراضي الوطنية ، محددة ومسورة بحاجز فاصل، يمكن أن توضع فيه البضائع من تعليق استيفاء الرسوم عنها وتعتبر هذه البضائع خارج الأراضي الوطنية ولا عمل لدوائر الجمارك مبدئياً، داخل المنطقة الحرة وهي تكتفي بمراقبة إطارها ومنافذها لمنع أي إخراج منها بصورة التهريب».

ومن خلال التعاريف السابقة للمناطق الحرة يمكننا القول أن المناطق الحرة هي امتداد وهمي لأراضي الدول الأجنبية ضمن الأراضي الوطنية، فهي إذاً غير خاضعة للتغيرات الاقتصادية والنقدية والتجارية والصناعية المطبقة في داخل الأراضي الوطنية ، وبذلك تتوفر في المناطق الحرة

---

(١) هيفاء ديب ــ المناطق الحرة في القطر العربي السوري ــ مرجع سابق ــ ص ١٠.

(٢) نظام استثمار المناطق لحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة /١٢٤/ .

كافة التسهيلات للبضائع المستوردة إليها كإعفائها من تعقيدات إجازات الاستيراد والرسوم المتوجبة في حالة الاستيراد إلى داخل الأراضي الوطنية ، كما أن العمليات تجري بداخلها بحرية تامة وبدون أية مراقبة كما أن الفرق بين الأراضي الوطنية وبين أراضي المناطق الحرة هو الصلاحيات المعطاة لرجال الجمارك لمراقبة وتفتيش البضائع فهذه الصلاحيات لا يتمتع بها هؤلاء في المناطق الحرة إلا ضمن شروط تحددها أنظمة هذه المناطق.

كما أن بعض الأنظمة قد منعتهم منعاً باتاً من المراقبة والتفتيش في داخل المناطق وحصرت هذا الحق بالهيئة المستثمرة كما هو الحال في مصر.

كما أنه يجب تسوير المنطقة الحرة بشكل يمنع التهريب وتسرب البضائع إلى داخل الأراضي ، ومراقبة هذه الأسوار ومداخلها ومخارجها مراقبة شديدة كما لو أنها دولة أجنبية، كما أنه لا يسمح بالدخول للمناطق الحرة إلا للأشخاص المرخص لهم بذلك وينبغي هنا التمييز بين مفهوم المناطق الحرة وغيرها من المفاهيم المشابهة.

أولاً ــ الفرق بين المناطق الحرة والأسواق الحرة:

إن الأسواق الحرة تتألف من محلات تجارية يباع فيها (بالجملة والمفرق) البضائع الأجنبية والوطنية إلى المسافرين العابرين بطريق الترانزيت والمسافرين الدوليين وإلى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية ، وفي أغلب الأحيان تقام الأسواق الحرة في المطارات والمرافئ ويجوز أن تقام هذه الأسواق داخل المدن الرئيسية ، وتطبق على (الأسواق الحرة) إمكانية

البيع بالمفرق للأجانب في حين لا يُسمح البيع بالمفرق في المناطق الحرة[1].

كما أن الأعمال التي يسمح بإجرائها في الأسواق الحرة هي الأعمال التجارية فقط وهي لا تتعدى عمليات فرز البضائع وتقسيمها والعمليات اللازمة لحفظها[2].

أما في المناطق الحرة فيسمح بعدد كبير من العمليات الصناعية الأساسية وسننتقل فيما يلي للبحث عن أنواع المناطق الحرة.

ثانياً-الفرق بين المناطق الحرة ومنطقة التجارة الحرة:

مناطق التجارة الحرة هي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل ، وترجع أهمية تلك المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي ترفع من شأن المنافسة الاقتصادية ، بعد أن أصبح من المسلّم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث و تغيرات متلاحقة وتزداد أهمية تكتل المناطق في عالم يسود فيه التكتلات الكبرى مثل الاتحاد الأوربي

---

(١) د. منى إدلبي سياسة الحوافز الغربية وأثرها في توجيه الاستثمار الدول النامية في رسالة دكتوراه ـــ جامعة القاهرة ـــ ٢٠٠٦ ص ٩٠.

(٢) د. هيفاء ديب ـــ المناطق الحرة في القطر العربي السوري ـــ مرجع سابق ـــ ص١٢.

والآسيوي والنافتا والأبيك، ومن ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في أبسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي وتتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم من أهمها : منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم : الأفتا ، التي أنشئت عام ١٩٦٠ ، وتضم عدداً من دول جنوب شرق آسيا وهي : اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند ، الفلبين ، سنغافورة ، بروناي وكذلك منطقة الأفتا التي أنشئت في أميركا الشمالية عام ١٩٦٠ وتضم كلاً من : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا والمكسيك ومن هنا يمكن توضيح الفرق بين هذه المناطق ومناطق التجارة الحرة ، حيث يبرز الفرق في كون أن المناطق الحرة تنشأ بقانون داخلي بينما مناطق التجارة الحرة تنشأ بمعاهدة دولية و تطبيق الأولى يكون بشكل متدرج بينما مناطق التجارة الحرة يكون تطبيقها بدرجة واحدة و المناطق الحرة يوجد فيها إعفاءات جمركية بينما مناطق التجارة الحرة تتميز بتعليق الرسوم والهدف من المناطق الحرة تنشيط الاقتصاد الوطني بينما مناطق التجارة الحرة تهدف إلى تنشيط منطقة أو اقليم معين من الدولة [١].

ثالثاً-الفرق بين المناطق الحرة وغيرها من الأنظمة الجمركية الخاصة:

تتشابه المناطق الحرة مع غيرها من الأنظمة الجمركية الخاصة في بعض الخصائص وسنحاول إيضاح ماهية بعض الأنظمة الجمركية

---

(١) مريم فاضل – المناطق الحرة و دورها في التنمية (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير – جامعة عبد الملك السعدي – طنجة ٢٠٠٨ ص٨٥ .

الخاصة وما الفرق بينها وبين المناطق الحرة .

يعرف الإدخال المؤقت على أنه (حق إدخال البضائع الأجنبية إلى داخل البلاد مع تعليق دفع الرسوم المتوجبة عليها وذلك بقصد استصناعها أو إضافة بعض الأعمال اليدوية إليها ثم إتاحة تصديرها شريطة أن يتم كل ذلك ضمن مدة معينة يحددها القانون) [١].

نلاحظ هنا اشتراط مدة زمنية معينة على عكس المناطق الحرة التي لا تشترط وقت معين

ويعرف الترانزيت على أنه: «إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة» حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتاً أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون أن تؤدى عنها أي رسوم جمركية [٢].

و هنا نلاحظ الفرق من حيث أن في الترانزيت ليس هناك أي عمليات تصنيع إنما فقط إعادة تصدير من دون إدخال أي تعديلات على البضائع

و سننتقل إلى المستودع الجمركي حيث يعرف : «المكان الذي تودع فيه البضائع المستوردة حيث تعتبر وكأنها موجودة خارج الأراضي الوطنية من ناحية استيفاء الرسوم الجمركية إلى مستودعات حقيقية ، وهي

---

(١) راجع رشيد الدقر, تشريعات الضرائب, مطبعة جامعة دمشق ,١٩٦٠م, ص ٣٣٤,٣٣٥

(٢) راجع د. عبد الفتاح مراد ـــ موسوعة الجمارك الاستيراد والتصدير الهيئة القومية للكتب والوثائق المصرية القاهرة، ص ٢٢٧.

تحدد بقرار من وزير المالية ، وتعين بموجبه الأماكن المنشأة فيه والهيئة المكلفة بإدارتها وشروطها وشروط نقل امتيازاتها» [1].

نلاحظ أيضا هنا أنه ليس هناك أي عمليات إعادة تصنيع على البضائع إنما فقط تخزين على عكس المناطق الحرة .

رابعاً: الفرق بين المناطق الحرة و المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق يطبق عليها تعريف المناطق الحرة ، يشرف على إدارتها والاستثمار فيها أصحاب أو مؤسسي هذه المناطق من القطاع الخاص ، ويتم إنشاؤها بموافقة الجهات المسؤولة في الدولة ، و تختلف عن المناطق الحرة العامة حيث أن إدارتها و استثمارها يكون عن طريق أشخاص أو المؤسسين لها ، و ليس جهات حكومية عكس المناطق الحرة التي تتولى إدارتها المؤسسة العامة للمناطق الحرة .

الفرع الثاني
أنواع المناطق الحرة

لقد اقتصر مفهوم المناطق الحرة في السابق على المفهوم التقليدي الذي يقوم على تخزين البضائع ثم إعادة تصديرها ، ومع مرور الوقت تطور هذا المفهوم ليشمل أنشطة أوسع كما أن مسميات المناطق الحرة

([1]) راجع د. هيفاء ديب ــ المناطق الحرة في القطر العربي السوري ــ أهميتها الاقتصادية وقيمتــها ــ معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية ــ دمشق ١٩٧٩ ــ ص٢٢.

تختلف باختلاف الدول، ويمكن تقسيم المناطق الحرة حسب نشاطها إلى (صناعية ــ تجارية ــ خدمية).

وحسب شمولها إلى مناطق (تشمل مدن بأكملها، خاصة، عامة).

أولاً ــ أنواع المناطق الحرة بحسب نشاطها:

١ ــ المنطقة الحرة الصناعية (Free industrial zone) تكون المنطقة الحرة الصناعية عــادة خارج أي معوقات جمركية وتفضلها المؤسسات الاستثمارية فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة مستفيدة من الإعفاءات من ضرائب الشركات، بالإضافة إلى الاستفادة من البنية التحتية الجيدة ، وعدم خضوعها لأي قيود ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد(١).

وهي تعنى بإقامة الصناعات واتباع أساليبها الحديثة التي تساهم في تطوير بنية القطاع الصناعي، وذلك عن طريق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وقد تشمل عمليات التحويل والتكميل أو التجميع أو التكرير ثم يعاد تصديرها(٢)، وسحب جزء منها للاستهلاك المحلي بعد استيفاء الضرائب و الرسوم الجمركية للدولة أهمها المناطق الحرة في كوريا الجنوبية و سنغافورة

٢ ــ المنطقة الحرة التجارية (Free trade Zone) يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلعٍ من خارج البلد أو من داخله

---

(١) د. محمد قاسم خصاونة ــ الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٢٢.

(٢) نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص٢٢ وما بعدها.

(سواءً مواد أو قطع تبديل) بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة أو التغليف أو المزج أو الخلط إلى غير ذلك من الأعمال ، التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها في هذه المناطق وتعتبر هذه أول صورة عرفت للمناطق الحرة.

٣ ــ المنطقة الحرة الخدمية (Service Free Zone) يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع الحديثة للمناطق الحرة تشمل معالجة المعلومات ومنطقة الخدمات المالية[١].

كما ظهرت مناطق حرة خاصة ذات طبيعة فريدة وهي المناطق الحرة الخاصة للإصلاح البنيوي ، فهذه المناطق فريدة كونها لا تستند إلى إجراءات مالية تفضيلية مثل التسهيلات الضريبية والدعم بل إن هدفها الوحيد هو إعادة البناء (القانوني والاقتصادي) في الدولة فهذه المناطق مطالبة بأن تكونَ فعالة بالمساهمة بإعادة إحياء الاقتصاد الوطني، فهي إجراء وطني عام يستهدف تقويم السياسات الاقتصادية على المستوى العام ويستند على التجربة اليابانية أي أن المقصود منها هو الإفادة من تجارب المناطق الحرة لينفذ ما يمكن تنفيذه على المستوى الوطني العام ، فإذا

---

[١]ادريس الوليد : المناطق الحرة المالية واسهاماتها في تنشيط الاقتصاد /رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام . الدار البيضاء (١٩٩٨-١٩٩٩) ، ص ٩٨ .

كانت هناك إمكانية لذلك لا يوجد ما يمنع من توسيع الفائدة شيئاً فشيئاً للوصول إلى حالة لا تكون فيها درجة استثنائية المناطق الحرة عالية ، بل تتم عملية تكامل بنيوية تمثل جسوراً بين المناطق الحرة و السوق الوطني العام كما يجب أن يكون هناك تكامل بين كل أنواع المناطق الحرة حتى تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

ويجمع الباحثون على أن هذا النوع من المناطق الاقتصادية الحرة، يضم شكلين أساسيين:

أ ــ المناطق الحرة المالية.

ب ــ المناطق الحرة الجبائية.

أ ــ المناطق الحرة المالية:

تضم المناطق الحرة البنكية، والمناطق الحرة للتأمين.

ويعود ظهور المناطق الحرة البنكية إلى الستينات[1]، وجاءت كرد فعل على الأنظمة الحمائية والوجهة التدخلية للدولة التي سادت للبلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، والتي من مظاهرها، الرقابة المفروضة على المبادلات ودفع رسوم نسب الفوائد إلى حدودها القصوى، مراقبة حركة تحرك رؤوس الأموال.. إلخ.

---

(١) د. محمود مرادي ــ النظرية العامة للمناطق الاقتصادية، دار الكتاب الحديث ــ القاهرة ٢٠٠٢ ــ ص ٦٥.

وهو ما أدى بالبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها، تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية، وبأساليب عمل جديدة بالإضافة إلى التقليدية التي كان معمولاً بها[٢].

أما المناطق الحرة البنكية أو الساحات البنكية، هي أماكن جغرافية معلومة حيث البنوك على اختلاف أصولها ويمكنها ممارسة نشاطاتها بكل حرية بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي وألا تكون لها علاقة إلا مع غير المقيمين.

هناك المناطق الحرة للتأمين التي يذهب الكثير من الباحثين إلى أن الظروف التي شهدها العالم عقب الحرب العالمية الثانية تقف وراء تشكل وتطور هذه المنطقة ، بحيث أنها شهدت أنظمة قانونية صارمة قيدت من مجالات عمل شركات التأمين لذا نشأت المناطق الحرة للتأمين التي تمتاز بالخصائص التالية[١]:

ـــ أنها ذات طابع مالي.

ـــ تختص بتأمين الأخطار الخاصة، وذات الأهمية الكبرى.

ـــ تمتاز بالسرية، السرعة، الفعالية، وتوفير كافة التسهيلات و الخدمات التي يحتاجها المستثمرون بخصوص التأمين ، كما أنَّ مواكبتها

---

[٢] محمد أقزبير : موقع الاستثمار داخل السياسة الجبائية بالمغرب من خلال مكونات الإصلاح الجبائية العام . أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية- الدار البيضاء –١٩٩٧-١٩٩٨– ص٧٥.

(١) د. محمود مرادي ـــ النظرية العامة للمناطق الاقتصادية، مرجع سابق ـــ ص ٦٦.

لأحدث أسس التأمين العالمية العصرية ، ووجود كفاءات بشرية فيها يساعد على تعزيز الثقة بشأن ضمان المردودية[٢].

ب ــ المناطق الحرة الجبائية:

تعرف المناطق الحرة الجبائية بعدة تسميات أهمها الجنات الضريبية، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاماً جبائياً تفضيلياً مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، و يستفيدون بموجبه من مزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزاً من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على الدخل .

والمناطق الحرة الجبائية هي مناطق لا توجد بها صناعة ولا إنتاج. إنها عبارة عن صندوق بريد تستعمل لعبور الأموال التي تم كسبها من جهة أخرى. ومن ثم فإنه يتعلق الأمر بتحويل لرؤوس الأموال من بلد تعد الضريبة فيه مرتفعة إلى بلدٍ الضريبة فيه بسيطة[١] ، ويذكر الباحثون أنه بالرغم من أن مصطلح جناة الضرائب لم يستخدم إلا بالقرن العشرين إلا أنه من الناحية العملية نجد تطبيقاتها سابقة في وجودها ففي بلاد الإغريق كانت الجزر الصغيرة تشكل ملاجئ الحماية عن طريق المخازن.

---

(٢) عبد العزيز لعراش : النظام الجمركي ومسألة التنمية الاقتصادية بالمغرب – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق – القانون العام –الرباط - ١٩٩٨/١٩٩٩– – ص٨٨.

(١) د. محمود مرادي ــ النظرية العامة للمناطق الاقتصادية، مرجع سابق ــ ص ٦٧.

و تتشابه مع المناطق الحرة من حيث المزايا الضريبية ، و سننتقل لدراسة المناطق الحرة من حيث شمولها .

ثانياً – المناطق الحرة حسب شمولها.

هناك عدة أنواع للمناطق الحرة استناداً لشمولها فهناك[١]:

آ ــ المناطق الحرة العامة:

وهي تخضع لسيادة الدولة وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي أقاليم الدولة ، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة[٢].

وتتميز بحرية النشاط التجاري حيث لا تخصص هذه المنطقة لنشاط معين[٣].

---

(١) WWW. Gfinet. Ovg ١ Arabic / Pges / Ferr Zones . aspy
يوم الدخول ٢٣ / ٨/ ٢٠١٢ ساعة الدخول ٣٥ :٠٢.

(٢) WWW. Gfinet. Ovg ١ Arabic / Pges / Ferr Zones . aspy
يوم الدخول ٢٣ / ٨/ ٢٠١٢ ساعة الدخول ٣٥ :٠٢.

(٣) نهاية الحفارة ــ المناطق الحرة الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص٧.

ب ــ المناطق الحرة الخاصة:

وتنشأ هذه المناطق إما داخل الدوائر الجمركية أو في داخل البلاد، وتكون مقصورة على مشروع واحد لأغراض صناعية أو للتخزين أو لأية عمليات أخرى بغرض الإفادة من مزايا المناطق الحرة[١].

فمثلاً تقتصر على مشروع واحد فقط وذلك إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثراً بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) ، أو أن يكون الموقع يتفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الاسمنت ، أو أن يكون المشروع يساهم في تنمية منطقة عمرانية جديدة[٢] (إنشائها يكون لجهة معينة ثم الترخيص لها بإقامتها ومزاولة النشاط فيها).

ج ــ المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها:

غالباً ما يكون إنشاء هذه المناطق بمقتضى القانون حيث تشمل المنطقة الحرة مدينة بأكملها ، كما هو الحال في بور سعيد مثلاً في مصر ويمارس فيها كافة الأنشطة الاقتصادية والتخزينية مستفيدة من مزايا المناطق الحرة.

وبعد أن انتهينا من دراسة أنواع المناطق الحرة سننتقل لدراسة خصائص المناطق الحرة .

---

(١) د. السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية ــ دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ــ القاهرة ١٩٩٩، ص٢٠٢.

(٢) WWW. Gfinet. Ovg ١ Arabic / Pges / Ferr Zones . aspy
يوم الدخول ٢٣ / ٨/ ٢٠١٢ ساعة الدخول ٣٥ :٠٢.

المطلب الثاني
خصائص المناطق الحرة

من خلال مضمون التعريفات التي سبق استعراضها للمناطق الحرة يتضح أن خصائص المنطقة الحرة تتمثل في كونها خارج الإقليم الجمركي، ومعزولة عن الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة ، ويضاف لذلك الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون تفريق بين ما هو أجنبي ووطني ، وبناءً على ذلك فإن خصائص المنطقة الحرة وفقاً للاتجاه السابق يقوم على مبدأ العالمية السائدة (لا ضريبة ــ لا قانون ــ لا بيروقراطية) [1].

ويمكننا تحديد خصائص المناطق الحرة بالنقاط الآتية:

الفرع الأول: المساحة الجغرافية المحددة للمناطق الحرة.

الفرع الثاني: المنطقة الحرة معزولة جمركياً.

الفرع الثالث: منح الإعفاءات الضريبية والتسهيلات.

الفرع الرابع: تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة.

الفرع الخامس: المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.

---

(١) د. محمد علي عوض الخرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ــ منشورات الحلبي الحقوقية ــ الطبعة الأولى ــ دمشق ٢٠٠٧ ــ ص ٣٠ ــ ٣١.

الفرع الأول

المساحة الجغرافية المحددة للمناطق الحرة

فالمناطق الحرة تكون ضمن أراضـــي الدولـــة وخـــارج المنطقـــة الجمركية[١].

وتنشأ المناطق الحرة غالباً بموجب تشريع أو مرسوم تقام بموجبه على مساحات جغرافية يتم تحديدها بدقة ويراعى فيها النشاط الاستثماري ، الذي سيزاول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا الاستثمار[٢].

لذلك فإن الدول التي تعتزم إنشاء منطقة حرة تقوم قبل الإقدام على هذه الخطوة بإجراء دراسات متعددة ذات جوانب مختلفة منها الموقع ومساحة المنطقة الحرة ، والتي غالباً ما تكون في إطار الموانئ البحرية أو الجوية أو بالقرب منها أو في أقاليم نائية تتميز بكثافة سكانية قليلة وتسعى الدول إلى تبنيها ، وإيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بينها وبين الأقاليم الأخرى داخل الدولة[٣].

---

(١) د. محمد قاسم خصاونة ـــ الاستثمار في المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص١٩.

(٢) د. محمد علي عوض الخرازي ـــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ـــ مرجع سابق ص ٣١ ـــ وما بعدها.

(٣) د. محمد علي عوض الخرازي ـــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ـــ مرجع سابق ، ص١٤.

الفرع الثاني
المنطقة الحرة معزولة جمركياً عن بقية أقاليم الدولة المطبّقة

تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة الجمركية إذ تحاط بها منافذ قد تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أو الجبال والمقصود بالعزل هنا ما يطبق بالتعامل معها من الناحية الجمركية بحيث يتم ذلك وكأن المنطقة خارج إقليم الدولة ، فيتم التعامل مع البضائع الواردة من هذه المنطقة معاملة تلك التي تم استيرادها من خارج الدولة ، وبالمثل نعامل الصادرات إلى هذه المناطق داخل الدولة بنفس المعاملة التي تتم للصادرات إلى دول أخرى[1] ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أرض آمنة.

الفرع الثالث
المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة

تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدولة المضيفة ، لأجل هذا الغرض وتتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة.

---

(١) د. محمد قاسم خصاونة ــ الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص١٩.

كما أن القانون المطبق في هذه المناطق هو قانون الدولة المضيفة، وإن كان يتم في بعض الأحيان استثناء لبعض القواعد القانونية المطبقة داخل الدولة ، حيث ينص على ذلك قانون خاص بالأعمال في المنطقة الحرة يصدر من السلطة التشريعية للدولة أو بموجب مرسوم من السلطة التنفيذية ، و هناك استثناء آخر يتعلق بآليات الفصل في منازعات الاستثمار حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة للفصل في هذه المنازعات[1].

الفرع الرابع
الإعفاءات الضريبية والتسهيلات

حيث يتم منح إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات إجرائية ، وفي بعض البلاد مثل المكسيك وجاميكا لا تعفى السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية، والجدير بالذكر أن هذه الإعفاءات والتسهيلات لا تمثل حافزاً للاستثمار الأجنبي في المنطقة الحرة إذا لم يتوفر الاستقرار السياسي والثقة من مناخ الاستثمار.

وتهدف حوافز الاستثمار ومن أهمها الإعفاءات الضريبية إلى التأثير على قرار الاستثمار عن طريق زيادة العائد المحلي للاستثمار وتخفيض

---

(١)**التحكيم**: وسيلة تتيح فض المنازعات بين الأفراد من قبل أفراد أو هيئات لا يعتبرون من الجسم القضائي وذلك وفق شروط يحددونها للفصل في ذلك النزاع بعيداً عن التحيز للمنطقة الحرة. راجع د. أحمد أبو زيد ـــ الأسس العامة في التحكيم التجاري للدولة ـــ دار الفكر العربي ـــ عمان ١٩٨١ ص ١٢.

المخاطر المحيطة به، وأيضاً جذب رؤوس الأموال إلـــى إقلـــيم الدولـــة وتوجيه استثمارها إلى مناطق وقطاعات اقتصادية معينة.

وتشمل توفير حوافز طبيعية وتقديم مزايا مالية وتوفير البيئة الأساسية وخدمات عامة ونشرحها فيما يلي:

اولاً ــ الحوافز الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافي الملائم وتوافر الموارد الطبيعية. وتتوفر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة نسبياً فتلعب دوراً هاماً، غير أنه لوحظ أن الموقع الجغرافي الجيد يسبق في الأهمية توفر الأيدي العاملة الرخيصة، فنجد أن المناطق الحرة في مناطق الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة ناجحة، رغم ارتفاع مستوى الأجور بها نسبياً عنها في آسيا، ولعل تدفق الأيدي العاملة الماهرة للعمل في المناطق الحرة في سنغافورة وتايوان وهونج كونج ، قد خلق مزايا طبيعية لهذه المناطق التي استفادت من مشروعات الاستثمار، وبقدر توفير هذه المزايا للمناطق الحرة يكون نجاحها في تحقيق أهدافها ولعل إيجاد هذه الحوافز وغيرها يكون بمثابة تعويض لنواحي القصور والنقص في مجالات أخرى[1].

ثانياً ــ المزايا المالية:

وتشمل الإعفاءات الجمركية للواردات والصادرات والإعفاء من ضريبة الدخل دائماً أو لمدة محدودة ، وتخفيض أنواع الضرائب الأخرى،

---

(١) د. صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ــ مرجع سابق ص ٩٩.

أو الإعفاء منها، ومنح تسهيلات ائتمانية وفرض رسوم مناسبة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء.

إذ تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق حرة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضريبية ، تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق، وفي نفس الإطار أيضاً تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء وتأسيس المشروعات الاستثمارية وعمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها، وغير ذلك من التسهيلات التي يهدف من خلالها توفير الأجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات(١).

ثالثاً ــ تهيئة البنية الأساسية:

ويعتبر إنشاء البنية الأساسية في المنطقة الحرة خاصةً شبكة طرق جيدة عاملاً هاماً لنجاح المناطق الحرة ، كما تشمل أيضاً الفنادق والمدارس والمنشآت والمخازن والتزويد بالطاقة، وإنشاء مصانع نمطية في المنطقة الحرة ويمكن تشغيلها فوراً.

وأهم حوافز الاستثمار في مصر مثلاً تتمثل في رخص عوامل الإنتاج مثل المواد الأولية والأرض والعمالة، وتوفر الاستقرار السياسي والأمان، ووجود سوق استهلاكي كبير وقادر على استيعاب معظم الإنتاج، وموقع مصر المتميز في مركز متوسط من العالم. إذاً؛ تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق حرة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضريبية

---

(١)د. محمد قاسم خصاونة ــ الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص١٩. وما بعدها.

تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق.

رابعاً ــ توفير خدمات عامة:

ويعتبر إنجاز الأعمال الإدارية والروتينية خلال جهاز واحد مختص عاملاً هاماً لتخفيض الإجراءات الإدارية وتبسيطها، وهذه الخدمات يحتاجها المستثمر الأجنبي دائماً، يضاف إليها ضرورة إنشاء ورش للصيانة والإصلاح وكذلك توفير الخدمات الصحية والأمن وإنشاء أماكن للراحة والترفيه، كذلك إنشاء المطاعم ومحطات خدمة السيارات.

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو(UNIDO)[1] بدور مؤثر وهام عند تخطيط المناطق الحرة في الدول النامية. وقامت هذه المنظمة في عام ١٩٧٥[2] بعقد اجتماع لمجموعة عمل من الخبراء، والتي قررت إنشاء منظمة التنسيق بين المناطق الحرة وتسمى «الجمعية العالمية للمناطق الحرة الصناعية» WORLD INDUSTRIAL FREE ZONE ASOCIATION وظيفتها الأساسية هي الاستفادة الفعالة من المناطق الحرة كأداة للتنمية، وتقوم هذه الجمعية بتجميع وتبادل المعلومات حول المناطق الحرة في العالم وهدفها التشجيع على رسم سياسة ثابتة تحدد نوع الحوافز المقدمة للمستثمرين، من أجل تحقيق توافق أكبر لبرامج المناطق

---

(١) هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها في فيينا – النمسا. الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي

(٢) د. صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ــ مرجع سابق ص ١٠٠.

الحرة ؛ كما تمنح منظمة اليونيدو مساعدات فنية وتنظيمية عند إنشاء المناطق الحرة، فهي تقدم مساعدات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمناطق الحرة وتساعد الدول النامية في تنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بها، كما تتوسط في عقد المفاوضات بين الشركات الأجنبية والدول النامية، وتجري منظمة اليونيدو دراسات لاختيار الصناعات ودراسات السوق اللازمة لإنتاج سلع ذات قدرة تنافسية تتناسب مع عناصر الإنتاج المتوفرة وفي ظل المزايا الجمركية القائمة.

وفيما يلي نذكر بعض المساعدات التي يمكن أن تقدمها منظمة اليونيدو للدول النامية عند قيامها بإنشاء وإدارة المناطق الحرة:

آ ــ تخطيط وإنشاء المناطق الحرة للتصدير وتقييم المناطق الحرة القائمة فعلاً.

ب ــ اختيار الصناعات الأكثر كفاءة، ودراسة اتجاهات السوق الفعلية ودراسة وتحليل القوى العاملة المتوفرة وتحليل اختناقات الإنتاج، وتحليل المنتجات.

ج ــ دراسة إمكانيات النقل والمواصلات وتقديم دراسات اقتصادية وتمويلية.

وبهذا تحاول منظمة اليونيدو أن توفر الشروط الضرورية والملائمة لقيام مناطق حرة ناجحة خاصة وأن الكثير من الدول النامية ليس لديها الخبرة الكافية في إنشاء وتشغيل المناطق الحرة كأداة تنمية.

الفرع الخامس
تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة

يتم غالباً تقسيم المناطق الحرة وفقاً لنشاطها التجاري والتخزيني ، أو الصناعي أو الخدمات المالية والتأمينية التي تقدمها وغير ذلك من التقسيمات وإن كان الغالب في الوقت الراهن أن المناطق الحرة تخصص لمزاولة جميع هذه الأنشطة بصورة مشتركة، إلا ما كان مخالفاً لدستور البلاد (كأن تكون معامل الخمور محظورة في هذه الدولة أو أن يكون بعض الصناعات ممنوعة وفقاً للدستور الخاص بهذه الدولة).

المطلب الثالث

إنشاء المناطق الحرة وإنهاؤها

لا شك أن المناطق الحرة مثلها مثل كافة مؤسسات الدولة تمر بمراحل التأسيس والإنشاء ومن الممكن أن تمر بمرحلة الإنهاء وسنبين ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إنشاء المناطق الحرة .

الفرع الثاني: إنهاء المناطق الحرة .

الفرع الأول

إنشاء المناطق الحرة

يتم إنشاء المناطق الحرة بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية ، و المنطقة الحرة كأي نشاط استثماري لابد أن يمر عبر دورة المشروع في مراحل ثلاث وهي التأسيس، والتطوير والنتائج.

أولاً ــ مرحلة التأسيس:

إن مستقبل أي مشروع يتوقف إلى حد بعيد على وضوح الرؤية وسلامة القرارات التي يتم اتخاذها والإجراءات التي يتم تغييرها في مرحلة التأسيس، كما أن ما تم اتخاذه في هذه المرحلة من تحديد للأهداف والاستراتيجيات والدراسات ، وإعداد البنى القانونية والتشريعية والتنظيمية

والتمويلية يحدد خط سير المشروع ويؤثر على ما يتم اتخاذه من قـــرارات لاحقة تتعلق بتمييزه وتشغيله وتتلخص هذه المهام[1] بما يلي:

١ ــ دقة ووضوح الأهداف:

يجب تحديد الأهداف العامة بشكل واضح ودقيق وبموضوعية مطلقة وتحديد الأهداف التفصيلية لها وبلورة فكرة المشروع ومعرفة الحقائق الموضوعية بالنسبة للمشروع حيث أن تحديد أهداف المشروع وتفاصيله يساهم في نجاحه [2]، بل القيام بالدراسة اللازمة لتحديد ارتباط أهداف المنطقة الحرة بالأهداف العامة للدولة وهذا يعتمد على نجاح الدولة في وضع أسس اختيار المشروعات التي تحقق أهداف الدولة وعلى كافة الأصعدة ، وتتفق مع أدوات المستثمرين ورغباتهم، فإن الخطوة الأولى لإقامة المنطقة الحرة يجب أن تقوم على الدراسات الدقيقة للجدوى الاقتصادية والمالية ، وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وإعداد الخطة العامة للمشروع والبرامج التنفيذية والآليات الدقيقة الفعالة للتقويم والمتابعة واختيار الموقع المناسب الذي تتوافر فيه مزايا جغرافية وتسويقية إضافة إلى التسهيلات التي تساهم في تخفيض تكاليف النقل وغيره.

---

(١) د. عدنان سلمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٥٣ وما بعدها.

(٢)عبد الصمد فلكي : السلوك الضريبي لدى الملتزمين وأثره على تنمية المالية العامة – أطروحة لنيـــل الدكتوراه في القانون العام – الجزء الثاني – الرباط (٢٠٠٥-٢٠٠٦) –ص١١٢.

٢ ــ البيئة الاستثمارية المناسبة:

إن تحديد الأهداف وعمل الدراسات والإنجاز تظل طموحات وآمال على الورق ولن يتم تحقيقها إلا عند استيعاب وتوفير الشروط الأساسية لخلق بيئة مناسبة للاستثمار تتضمن نجاح إقامة المنطقة الحرة والتي يمكن إيجازها بالآتي:

. الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوفير الأمان والاطمئنان وتشريعات عادلة.

ــ توفير الضمانات والحوافز للمستثمرين المتمثلة بالإعفاءات الضريبية والجمركية وإلغاء القيود التجارية وضمان ضد المصادرة وحرية الاستثمار وتحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

ــ توفر التسهيلات والخدمات الكافية مثل خدمات النقل والاتصال والبنوك والتأمين والتموين وخدمات السفن والطائرات وخدمات السكن والسياحة والمهن والحرف.

ــ توافر عناصر التكلفة الرخيصة والأيدي العاملة الرخيصة والمدربة وأطر التدريب والتعليم.

ــ تسهيل وتبسيط الإجراءات وسرعة البت في الطلبات وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات.

ــ وجود السوق الكفيل باستيعاب منتجات وخدمات المنطقة الحرة والقدرة على ضمان وتطوير وتوسيع الطلب لهذا السوق.

ــ الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية والعمرانية.

ــ الإنتاج الجيد القادر على المنافسة.

٣ ــ الإطار القانوني الملائم:

يتوقف أداء ونجاح مشروع أي منطقة حرة إلى حد كبير على الشكل القانوني والإداري الذي يتخذه والذي يؤثر على صادراته وترابطه وهيكل

تكاليفه الرأسمالية والتشغيلية فبقدر ما تبنى المشروع صيغة شركة لها رأس مالٍ كافٍ وذمة مالية مستقلة ، ويتمتع بالمزايا والصلاحيات التي تتمتع بها المشاريع التجارية بعيداً عن الروتين والبيروقراطية الحكومية بقدر ما سيشكل ذلك ضمانة أولية لنجاح المشروع ، وتعتبر التشريعات العنوان لمعرفة وقياس التوجه الجاد لديها لإنجاح المشروع وتوفير آلية استثمارية[1]، فالقوانين يجب أن تكون مرنة وسلسة تعكس الاستفادة من التجارب الناضجة وتقدم حوافز ومزايا وتسهيلات وضمانات كافية ومغرية للمستثمرين.

٤ ــ الإدارة:

نظراً للاختلافات الأساسية في ماهية المناطق الحرة عن بقية أنماط الاستثمار الأخرى فإن إدارة المناطق الحرة تتطلب خصوصية معينة لتحقيق أهداف هذه المنطقة وهذا يرتبط بمجموعة من العوامل هي:

١ ــ وضوح المفاهيم اللازمة لإدارة وتشغيل المناطق الحرة لدى القائمين عليها ولدى الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

٢ ــ وضوح التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في المنطقة الحرة.

٣ ــ الاختيار الجيد للإدارة الكفوءة وعقد الدورات التدريبية والندوات بشكل دوري، وتنظيم زيارات للمناطق العالمية الأخرى الناجحة للإفادة من تجربتها وأساليبها وفنونها الإدارية والتنظيمية.

---

(١) د. عدنان سلمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٥٣ وما بعدها.

٤ ــ الفصل في الوظائف والسلطات الإدارية لتحديد المسؤوليات وتفويض السلطات للإدارة التنفيذية المحلية للتصرف بمرونة وتمكنها من تحقيق الأهداف العامة والسياسات المرسومة لها دون الرجوع إلى الإدارات المركزية مع وجود علاقة محددة للتعامل بين إدارة المنطقة الحرة وبين الأجهزة الحكومية الأخرى المعنية مثل الجمارك ــ سلطات الموانئ ــ السلطات المحلية الخدمات المساعدة حتى لا يؤدي التداخل في الاختصاصات بينها إلى إعاقة العمل(١).

والمناطق الحرة الناجحة تولي أيضاً الإدارة الجمركية أهمية خاصة لما لها من تأثير مباشر على مناخ الاستثمار في المنطقة الحرة عبر طريق التعاون و التنسيق المباشر مع إدارة المناطق الحرة .

٥ ــ التمويل:

ما كان معمول به في تطوير أكثر المناطق الحرة في العالم أن تقوم الدولة بتخصيص وتحديد رأس المال لهذه المناطق مثلها مثل أي شركة تجارية لتبدأ بمهام التطوير وتهيئة المنطقة للاستثمار(٢).

وهناك عوامل عديدة تتحكم في اختبار القاعدة الاستثمارية الأنسب لتطوير أي منطقة استثمارية أو مشروع استثماري منها:

---

(١) د. عدنان سلمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٥٣. وما بعدها.

(٢) وفي تجربة المنطقة الحرة في جبل علي قامت حكومة دبي بإنفاق ٢٥ مليار دولار لتطوير المنطقة الحرة هذا المبلغ من رأس مال سلطة المنطقة الحرة إعادة توجيه لتطوير المنطقة.

راجع د. عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة مرجع سابق ص ٥٧.

ـــ أهمية المشروع.

ـــ مراحل تنفيذ المشروع والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ كل مرحلة.

ـــ مقدار الكلفة الاستثمارية للمشروع ومكونات هذه التكلفة من العملة الأجنبية والعملات المحلية.

ـــ إمكانية توفير التمويل من مصادر محلية أو خارجية بشروط مقبولة وميسرة.

ـــ فترة استرداد الكلفة وعائد الاستثمار المطلوب.

ـــ مدى إمكانية القبول بتوفير ضمانات وامتيازات إضافية.

ـــ الخبرة والتخصص.

٦ ـــ التسويق:

ويعتبر التسويق والترويج من الوظائف الهامة لإدارة المنطقة الحرة التي يتوقف على حسن أدائها نجاح المنطقة الحرة ، وهي مهمة تتطلب خبرة ومهارة، وتدريب نوعي لمن يقوم بها تتطلب هذه المهمة الفهم والإدراك لأهميتها ودورها من قبل الإدارة العليا ومتخذي القرار وتوفير التمويل الكافي لتغيير برامجها التسويقية التي تشكل عملية مستمرة ومتجددة[١].

وقد لعبت الدعاية والإعلان للمناطق الحرة دوراً كبيراً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية في السنوات الأخيرة [٢]

---

(١) د. عدنان سلمان ـــ اقتصاديات المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص ٥٩.

(٢) " United National / Economic and social commission for Asia and the pacific Free Trade Zone and part Hinterland development " New YORK ٢٠٠٥.

من حيث البدء في فكرة تأسيس المشروع مروراً بمرحلة التطوير ووصولاً إلى مرحلة التشغيل والإنتاج وهي تتضمن عدداً من الأنشطة ذات الصلة ، مثل استبيان رأي المستثمرين والمفاوضات وإقرار اتفاقيات التعاون بشأن المشروع الاستثماري كله ، أو بشأن مجالات اهتمام محدودة مثلاً (تسويق الصادرات ــ نقل التكنولوجيا) وكذلك تحديد مصادر التمويل الممكنة ومن الوظائف الأساسية لإدارة التسويق والترويج التي يجب أن تقوم بها كآلية متكاملة هي:

دراسة السوق وتشمل تحديد طبيعة العملاء المحليين (مستثمرين أو مطورين) وأهميتهم والأسواق المستهدفة وأهمية السلع التي ينتجونها.

توفير قاعدة بيانات من الدراسات والمعلومات عن التجارة والصناعة والخدمات والشركات ورجال الأعمال والمناطق الحرة في العالم.

ثانياً ــ مرحلة التطوير:

مفهوم التطوير لأي منطقة استثمارية أو مشروع من مشاريع البنى الأساسية هي أن تقوم الجهة مالكة المشروع بإعداد الدراسات والمخططات التفصيلية للمشروع ، ومن ثم البدء بمباشرة التطوير من قبلها مباشرة أو بالاتفاق مع جهة استثمارية أخرى لتنفيذ مشاريع البنى الأساسية والمرافق الخدمية والإدارية للمنطقة ، وفقاً للمقترحات وتتلخص مهام هذه المرحلة بالآتي[1]:

ــ إعداد الخطط والاستراتيجيات التسويقية للمنطقة عن التجارة والصناعة والخدمات والشركات.

---

(١)د. عدنان سلمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٦١ وما بعدها .

ـــ حيازة الأرض.

ـــ الدراسات التفصيلية والتصاميم.

ـــ المناقصات وتعميم العطاءات.

ـــ التشييد والتركيب.

ـــ التسويق السابق للتشغيل.

ثالثاً ـــ مرحلة التشغيل:

وتتلخص مهام هذه المرحلة بالآتي:

١ ـــ الجهاز الإداري والفني.

٢ ـــ تشريعات ولوائح وأنظمة العمل.

٣ ـــ إعداد المنطقة للعمل.

٤ـــ التسويق.

وبعد دراستنا لشروط إقامة المناطق الحرة نستطيع أن نستنتج أنه لإقامة منطقة حرة ناجحة لابد من توافر عدد من الشروط منها:

ـــ الدعم الحكومي والمؤسساتي والأهلي(١).

ـــ توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية المناسبة.

ـــ تسهيل الإجراءات وتبسيطها وانسيابها وتطوير نظم المعلومات وتبادلها.

ـــ الاستغلال الأمثل والأقصى للموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي.

---

(١) الدعم الحكومي ـــ توفير البنى التحتية من جهة وتوفير البيئة المناسبة من إعفاءات وحوافز من جهة ثانية.

ـ إعداد الخطط المستقبلية لتنمية طويلة الأجل مستمرة ومتواصلة.

ـ المرونة في عمليات التنمية والقدرة على التكيف لمواجهة الخدمات وخلق أساليب إبداعية لحل المشاكل.

ـ اختيار التخصصات المناسبة لنشاط المنطقة.

ـ فهم الأسواق العالمية والمنظمات المانحة.

ـ الاستعداد لتحمل المخاطر الأولية للتنمية والمخاطر المصاحبة لعملية النمو والتغيير للمنطقة.

ـ توفير المناخ الاجتماعي الإيجابي والاستقرار السياسي.

و سننتقل فيما يلي لكيفية إنهاء المناطق الحرة .

الفرع الثاني

إنهاء المناطق الحرة

إن إنهاء المنطقة الاقتصادية الحرة يتحقق عن طريق الإنهاء القانوني والمادي وسنشرحهما تباعاً.

أولاً ـ الإنهاء القانوني: بمثل ما تحتاج المناطق الاقتصادية الحرة لنصوص قانونية تشريعية تبعثها للوجود، فإن انهاءها أيضاً يتطلب سن وإصدار نص تشريعي يضع حداً لحياتها القانونية.

وذلك امتثالاً لقواعد المشروعية القانونية القاضية بأن النص التشريعي لا يعدّله ولا يلغيه إلا نص تشريعي يعلوه أو يساويه في الدرجة.

وعندئذٍ تعود المنطقة الاقتصادية الحرة للعمل وفق النظام الجمركي العام الجاري، ومن ثم للإقليم الجمركي العام القائم في الدولة[1].

ثانياً ــ الإنهاء المادي: ويتم ذلك بإزالة كافة المباني والهياكل بما تحتويه من تجهيزات ، ومن ثم تحويل المنطقة إلى أرض فضاء ، ريثما يقام عليها مشروع آخر، أو بالإبقاء عليها لاستغلالها في مهام أخرى.

ومهما يكن في جميع الأحوال تخرج عن نطاق المنطقة الاقتصادية الحرة لتدخل نظام المنطقة العادية شأنها في ذلك شأن باقي المناطق التي تخضع للنظام الجمركي القائم والجاري العمل به في كافة مناطق البلاد.

يتم إنهاء المناطق الحرة السورية عن طريق مرسوم أو قانون و ذلك باعتبار أن إنشاءها يكون بمرسوم ، فلا بد أن يكون إلغاءها بمرسوم أو درجة أقوى منه ألا و هي القانون و ذلك على اعتبار أن القانون يصدر من أعلى سلطة تشريعية في الدولة ألا و هي مجلس الشعب .

---

(١) د. محمود مرادي ــ النظرية العامة للمناطق الحرة الاقتصادية، مرجع سابق ــ ص ٩٠.

المبحث الثاني
أهمية المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة محوراً هاماً لجذب الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية ، وكلما كانت الاستثمارات الموجودة في المناطق الحرة أكبر أدى ذلك إلى انعكاسات مهمة على الاقتصاد الوطني ، لذا سنتناول في سياق حديثنا عن أهمية هذه المناطق فيما يخص الآثار التنموية لها ونظرة الاقتصاديين لأهميتها تلك و العوامل المطلوبة لإنجاح هذه المناطق و ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: الآثار التنموية للمناطق الحرة.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة.

المطلب الأول
الآثار التنموية للمناطق الحرة

يترتب على إنشاء المناطق الحرة زيادة فرص الاستثمار وبالتالي تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج والدخل مما يؤدي إلى تحقيق تنمية فعالة في مدة قصيرة نسبياً، فلهذه المناطق آثار إيجابية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على الصعيد الاجتماعي وسنتناول هذه الآثار من خلال فروعنا الآتية:

الفرع الأول: أثر المناطق الحرة في زيادة فرص العمل .
الفرع الثاني: أثر المناطق الحرة في تنمية الصادرات .
الفرع الثالث: أثر المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
الفرع الرابع: أثر المناطق الحرة في تنشيط حركة التبادل التجاري.
الفرع الخامس: أثر المناطق الحرة في تشجيع الصناعة .
الفرع السادس: الأثر الاجتماعي للمناطق الحرة .

الفرع الأول
أثر المناطق الحرة في زيادة فرص العمل

أنشئت جميع أنواع المناطق الحرة في معظم البلدان لخلق فرص العمل والنهوض بالمهارات الوطنية، وقد وفرت الاستثمارات في المناطق الحرة أعداداً كبيرة من فرص العمل عن طريق العمل في مختلف المشاريع الاستثمارية ، ومداخيلاً للبلدان المصنعة وأفادت بعض المناطق

الحرة مثل الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية ، عن طريق خلق فرص العمل في مناطق ومحافظات نائية بعيدة عن العاصمة والمناطق الكثيفة بالسكان.

ويقدر عالمياً أن هذه المناطق الحرة وفرت أكثر من (٣.٥) مليون فرصة عمل من أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي ، وهذا العدد يقتصر على الدول النامية ، بما فيها تلك الدول حديثة العهد بالمناطق الحرة فقد أسهمت المناطق الحرة الخاصة بتجهيز الصادرات ومناطق الباب المفتوح التي أقيمت على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة بما يقارب ٦،٣% من الإجمالي العام للعمالة المسجلة في مجال الصناعات التحويلية في الدول النامية ، كما أن البنوك العاملة في المناطق الحرة أسهمت في توفير ما يقارب (٧٥) ألف فرصة عمل[١] وأسهمت الموانئ الحرة في الدول النامية والدول حديثة التصنيع بما يقارب مليوني فرصة عمل مع ما كان لهذه العمالة من أثر جيد عن طريق عوائد العاملين على الاقتصاد الوطني[٢]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المناطق الحرة للخدمات لم تسهم سوى بنسبةٍ ضئيلة في هذا الجانب.

هذا وتعد المنطقة الحرة (TIANJIN) في الصين إحدى أكبر المناطق الحرة على مستوى العالم ويبلغ عدد الأيدي العاملة أكثر من (٢٣٢) ألف عامل يعملون في أكثر من (٨٠٠٠) شركة محلية وأجنبية[٣].

---

(١) د. محمد علي عوض ـــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ـــ ص ٥٤ ـــ مرجع سابق.

(٢) رُلى نصر اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية ـــ مرجع سابق ـــ ص ٥.

(٣) د. محمد علي عوض الحرازي- الدور الاقتصادي للمناطق الحرة - مرجع سابق ـــ ص ٥٤و ٥٧.

ويتوقف عدد فرص العمل التي يتم توفيرها عن طريق المناطق الحرة على عدد من العوامل أهمها:

ـ الحجم الذي تشغله المنطقة.

ـ مراحل تطور المنطقة واكتمال عناصر البيئة الأساسية فيها.

ـ مدى نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ـ نوعية العمليات والأنشطة الإنتاجية في المنطقة وما إذا كانت تتطلب عمالة كثيفة.

والجدير بالذكر أن المناطق الحرة لا تسهم فقط في توفير عدد من فرص العمل ، بل إنها أيضاً تمنح أجوراً أعلى مقارنةً بالمعدلات السائدة في المشروعات العاملة خارج هذه المناطق[١]، وهو الأمر الذي يعد أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية خاصة تلك التي يتوافر فيها مناخ استثماري ملائم[٢].

---

(١) حيث يبلغ ذلك الدخل تسع أضعاف نصيب المواطن الصيني من الدخل القومي ونصيب الفرد في المنطقة الاقتصادية الخاصة مع أن هذه الأجور المرتفعة نسبياً في المناطق الحرة التي أنشئت في الدول النامية إلا أنها تبقى متدنية مقارنة مع مستوى الأجور في الدول الصناعية المتقدمة. راجع د. محمد علي عوض الحرازي ـ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ـ مرجع سابق ـ ص ٥٤و ٥٧. وما بعدها

(٢) رُلى نصرَ اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان الهامة والأردن – مرجع سابق – ص٥.

أما عن هيكلية العمالة في المناطق الحرة فيلاحظ ارتفاع نسبة الأيدي العاملة من الإناث حيث تمثلت بنسبة ٧٠% إلى ٩٠%[١] من الأيدي العاملة فيها ويتركز عملها في قطاع النسيج والالكترونيات.

وقد أرجع البعض أسباب ارتفاع نسبة العمالة من الإناث في هذه المناطق إلى انخفاض أجورهن مقارنة بأجور العمال الذكور، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجها في بعض الأعمال كالصناعات القائمة على الفرز والتجميع حيث تمتاز النساء بمهارات خاصة في بعض الصناعات والنشاطات اليدوية[٢] كما تتميز النساء كذلك بالالتزام بالأعمال التي تكلفت بها وعدم مطالبتهن المتكررة بزيادة أجورهن.

أما عن المستوى العلمي والفني لهيكل العمالة في المناطق الحرة تشير بعض الإحصاءات إلى أن ٧٠% من الأيدي العاملة في هذه المناطق تعتبر عمالة غير مؤهلة، ومعظمها من العمالة المحلية

كما أن ٢٠% من هذه العمالة تعد عمالة مؤهلة نسبياً ونضيف ١٠% كعمالة جاهزة تشمل مهندسين و الذين يتم اختيارهم من الأجانب الذي يحملون جنسيات الدول الصناعية المتقدمة[٣].

ونشير هنا أن أحد العوامل المشجعة على اجتذاب رأس المال الأجنبي هو وفرة العمال من ناحية وانخفاض الأجور بالمقارنة مع

---

(١) Milberg, W. et. Amengual, M. D'eveloppemente'conomique et conditions de teavaildans les Zones ancient re'fe'rencer p٣.

(٢) د. محمد علي عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص٥٨.

(٣) محمد علي عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص٥٩.

المهارات المتوفرة مما ينعكس أثره على تكاليف الإنتاج وبالتالي تصبح مشروعات المنطقة الحرة قادرة على الوقوف في وجه المنافسة العالمية.

لذلك يجب أن يخضع العاملون بالمناطق الحرة والمشروعات المقامة بها لنظم خاصة بهم وتهيئة الفرص والخدمات لرعايتهم بما يتناسب مع مسؤولياتهم وطبيعة عملهم كما يجب منح إدارات المناطق الحرة المرونة الكافية والقدرة على جذب الكفاءات والخبرات اللازمة بالأعداد المطلوبة[١].

كما لابد من إعداد وتدريب العاملين بها عن طريق وضع برامج شاملة لخلق الكوادر وتنمية القوى العاملة بها وفقاً لاحتياجات المشروعات الموجودة بالمنطقة ، تعتبر هذه البرامج إجراء لحل أزمة البطالة ويمكن تحقيق كل ذلك من خلال:

١ ــ إنشاء مكتب دائم للقوى العاملة مهمته الاحتفاظ بسجلات تفصيلية لمختلف مخططات العمال الذين يرغبون بالعمل بالمنطقة الحرة مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى جانب بعض الصفات الشخصية الأخرى كالجنس والسن ويقوم المكتب بتقديم خدمات لكافة المشروعات التي تتطلب معاونته واستشارته ، حيث يجري انتقاء عدد معقول من العمال المناسبين الذين تتواءم اختصاصاتهم وخبراتهم مع نوعية واحتياجات المشروعات القائمة ، على أن تقوم هذه المشروعات باختيار أفضل العمال من بين العمال الذين تم إعدادهم بمعرفة المكتب الدائم للقوى العاملة.

---

(١)تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا ــ الأمم المتحدة نيويورك١٩٩٥ ص ٢٠ و ما بعدها.

٢ ــ إيجاد هيئة للتدريب الصناعي تقوم بـــالآتي[١]:

ــ وضع برنامج تدريبي لعمال الصناعات كما يجب تزويد هذا البرنامج ببعض المعدات والأدوات ، بغية تزويد المتدربين بالخبرات العملية والحرفية وفقاً لنوعية النشاط ، بالإضافة إلى البرامج التدريبية التي تقيمها المشروعات التي تستخدم الأساليب التكنولوجية ولتغطية تكاليف التدريب يمكن عرض بعض منتجات المتدربين بالأسواق المحلية.

ــ الاستفادة من الكوادر الأجنبية المؤهلة التي يستخدمها المستثمرون في الصناعات الجديدة ، وذلك بتدريب الكوادر المحلية، و رفع كفاءتهم الإنتاجية التي يمكن أن تحل محل المستخدمين الأجانب والتعاون مع المستثمرين لتحقيق ذلك.

٣ ــ تخصيص إعانات تدريبية للمصانع الجديدة مقابل مواجهة الخسائر الأولية في المراحل الأولى للتشغيل ، وتعتبر هذه الإعانات من الحوافر المالية لتشجيع المستثمرين الأجانب على إنشاء مصانعهم من جهة ، كما تعتبر من جهة أخرى استثماراً في العمال الوطنيين مما سيؤدي إلى إيجاد عمالة وطنية على درجة كبيرة من الكفاءة والدراية على تشغيل الآلات الحديثة بحيث يمكن أن تساهم المناطق الحرة بإعداد القوى العاملة الاختصاصية المؤهلة والتي أصبحت تمثل دوراً متصاعداً يلازم مبدأ النهج المتبع في قطرنا لكافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، وأنها تعد أهم القوى الإنتاجية التي يتوقف عليها استغلال العوامل الأخرى ، فالإنسان هو الجزء المنتج الفعال الذي يتصل مباشرة

---

(١) تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا ــ مرجع سابق ــ ص ٢٣.

في عملية الإنتاج والاستهلاك وفي دعم الدخل القومي لذا أضحى إعدادُ الكوادر جزءاً من المشاريع الاستثمارية ولاسيما المناطق الحرة.

ونشير هنا أن مناهج التعليم الحالية في بلادنا غير كافية لإعداد الكوادر واليد العاملة لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة في أعمال الإنتاج وإدارتها وتوجيهها وتأمين الخدمات ، لذلك نرى كثيرين ممن يدخلون معترك العمل المهني يجدون أن العمل ليس له علاقة بما درسوه في الجامعات والمعاهد وهذا يستدعي إعادة النظر في السياسة التعليمية وربط التعليم بالواقع العملي.

الفرع الثاني
أثر المناطق الحرة في تنمية الصادرات

انطلاقاً من هدف المناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني فإن المناطق الحرة تزيد الصادرات وعائداته من جهة وتنمي المبادلات التجارية من جهة أخرى ، حيث من المعروف أن زيادة عائدات التصدير تساهم في تخفيض العجز التجاري وبالتالي تساهم في تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات أما من ناحية المناطق الحرة التجارية ، فإن إيرادات التخزين في المستودعات تساهم في زيادة الدخل الوارد من قطاع التجارة الذي هو أحد مكونات قطاع الخدمات ، ومن هنا تساهم هذه

المنطقة في رفد ميزان المدفوعات وبالتالي أيضاً إلى تخفيض الضغوط عليه[1]، و لا سيما إذا تمت كافة المعاملات بالنقد الأجنبي

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض المزايا والمنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها في هذه المناطق[2]:

١ ــ تستخدم بعض مشروعات المناطق الحرة بعض المنتجات الوطنية ذات الأسعار المنخفضة نسبياً مما يترتب عليه زيادة الصادرات للمناطق الحرة وبالتالي تحقيق إيرادات أكبر من النقد الأجنبي نتيجة لعدة أسباب منها:

أ ــ الزيادة الناتجة من الإيرادات النقدية نتيجة زيادة الكميات المصدرة.

ب ــ فروق تكاليف التصدير للمناطق الحرة من تكاليف التصدير للأسواق الأخرى البعيدة نسبياً.

٢ ــ يتم توجيه ما تم من إنتاج مشروعات المناطق الحرة لسد الاحتياجات الوطنية من بعض السلع الأمر الذي يترتب عليه تحقيق بعض أو كل المنافع و منها :

أ ــ توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد تلك السلع إذا ما تم المحاسبة عليها على أساس العملة المحلية نظير استفادة بعض مشروعات

---

(١) رُلى نصر اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص ٥.

(٢) نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص١١٠.

المناطق الحرة من بعض الخدمات المحلية التي توفرها المشروعات الوطنية (المياه.. الكهرباء..).

ب ــ الوفورات الناتجة من انخفاض أسعار السلع المستوردة من مشروعات المناطق الحرة نظراً لما تتمتع به من مزايا وإعفاءات بالإضافة إلى تلاشي تكاليف النقل والشحن والتأمين إلى حد كبير.

٣ ــ زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي نتيجة لحصول الدولة على بعض الإيرادات من مشروعات المناطق الحرة أو معاملاتها التجارية مثل الرسوم و الأتاوات والإيجارات وحقوق الامتياز.

٤ ــ توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية للتنمية وتعمير بعض المناطق الحرة الأمر الذي يؤدي إلى توفير أرصدة النقد الأجنبي اللازمة، وبالتالي يمكن تخصيصها لمشروعات أخرى تعود بالنفع الإضافي على الاقتصاد القومي ، وذلك عن طريق جذب رؤوس الأموال والخبرات والطاقات للاستفادة منها في إقامة صناعات تصديرية والاستفادة من مواردها من القطع الأجنبي في إنعاش الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات والميزان التجاري بشكل إيجابي عن طريق زيادة الصادرات إلى خارج القطر المقامة فيه المناطق الحرة هذه.

ومن ناحية أخرى و بالإضافة لما تقدم فإن المناطق الحرة تؤمن مخزوناً كافياً من البضائع الأساسية والغذائية والمواد الأولية كما تؤمن

تصريف المواد الأولية الموجودة في ذلك البلد من الصناعات القائمة في تلك المناطق.

و تأمين مثل هذا المخزون ووجود الصناعات تمكن من الاستغناء عن الاستيراد من أماكن بعيدة وقد تكون هذه الأماكن الموجود بها هي بلد المنشأ الذي يؤدي لنتائج إيجابية بالنسبة للقطر المقامة فيه تلك المناطق وأهمها: اختصار الوقت في استلام المعدات والآليات اللازمة للمشاريع الإنمائية، تزويد السوق المحلية بالمواد اللازمة بأقصى سرعة ممكنة بشروط أفضل الأمر الذي يؤدي لتجنب حدوث اختناقات[1].

الفرع الثالث

أثر المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية

يعرف الاستثمار الأجنبي في أدبيات البنك الدولي بأنه «صافي تدفقات الاستثمار إلى الداخل للحصول على حصة دائمة في الإدارة (١٠%) أو أكثر من مجموع إيرادات»[2].

وتعتبر المناطق الحرة إحدى القنوات التي يتم إعدادها لتلقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتأثير نشاطها تأثيراً مباشراً بحجم واستمرارية هذه التدفقات بل إنها أصبحت من أهم الوسائل الجاذبة لتدفقات

---

(١) زياد عدي ــ الترويج للمناطق الحرة السورية ــ مرجع سابق ــ ص ٣.

(٢) د. عدنان سليمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٣٥، وما بعدها.

الاستثمار الأجنبية الخاصة التي يتزايد نموها سنة بعد أخرى ، وتقوم هذه المناطق على أساس تحرير النشاط التجاري والإنتاجي والخدمي من مختلف الرسوم الجمركية والضرائب والقيود الجمركية والإدارية وترى المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات أن مصادر الاستثمار الرئيسية للمناطق الحرة في العالم يوزع على النحو الآتي[1]:

١ ــ الولايات المتحدة الأمريكية وتتدفق استثماراتها بصفة خاصة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٢ ــ اليابان واستراليا تتركز في قارة آسيا والدول الأوروبية وتدفق استثماراتها بصفة عامة إلى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويمكننا القول بأن العوامل الهامة التي تحكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

١ ــ السوق الذي يحقق فرص رابحة للإنتاج

٢ ــ توافر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي المناسب.

٣ ــ انخفاض التكاليف للصناعات التصديرية ، حيث بدأ التحول التدريجي للنشاط الصناعي كثيف العمالة الموجه نحو التصدير من الدول المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً مما أدى إلى قيام بعض الدول مثل

---

(١) د. عدنان سليمان ــ اقتصاديات المناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ٣٧.

سنغافورة وماليزيا إلى التركيز على الاستثمار الأجنبي الأكثر تقنية الذي لا يتطلب عدداً كبيراً من العمال بعد ارتفاع تكاليفها في هذه الدول.

ومن مظاهر حماية الاستثمارات الأجنبية في الاتفاقيات الدولية[١]:

وجود عددٍ من الأحكام والتدابير الهادفة إلى حماية الاستثمارات الأجنبية وضمان انتقالها بين الدول دون تعرضها لأيةِ مخاطر.

ويمكن أن نوجز بعض هذه التدابير بما يلي[٢]:

---

(١) اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة عام ١٩٨١م.

ـــ الاتفاقية المنشئة للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار الموقعة في عام ١٩٨٥ والتي بدأت العمل بها في نيسان عام ١٩٨٨م.

ـــ اتفاقية الجان عام ١٩٩٤م وبعض التدابير الخاصة بالاستثمار التي تضمنتها وتكاد كل هذه المواثيق والاتفاقيات تجمع على تدابير موحدة تهدف إلى توفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وضمان انتقالها وممارستها لأنشطتها بحرية وأمان.

راجع محمد عوض الحرازي ـــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في حرب الاستثمارات ـــ مرجع سابق ص ١٢٧.

ـــ ميثاق هافانا ١٩٤٨م.

ـــ اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول الموقعة ودول أخرى الموقعة عام ١٩٦٥ وبدأ العمل بها في شهر أكتوبر عام ١٩٦٦.

ـــ اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية الموقعة عليها ١٩٧٠م.

ـــ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية المبرمة عام ١٩٨١م.

(٢) أ. د. محمد علي عوض الحرازي ـــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ـــ مرجع سابق ـــ ص١٢٩.

ـــ التزام الأطراف بتشجيع الاستثمارات التي تمارس نشاطها في أقاليم دول أخرى وتهيئة الظروف الملائمة لها وحمايتها وعدم تمييزها عن الاستثمارات المحلية.

ـــ التزام جميع الأطراف بمعاملة استثمارات مواطني الطرف الآخر معاملة منصفة.

ـــ عدم إخضاع استثمارات أي من الأطراف للتأميم أو المصادرة أو نزع الملكية أو أي إجراء إلا طبقاً للقوانين السارية ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وبتعويض عادل.

ـــ التعويض عن الأضرار التي تتعرض لها الاستثمارات جراء أي نزاعات مسلحة أو في حالات الطوارئ.

ـــ إقرار وسائل صريحة لتسوية أي منازعات تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة ضماناً للاستثمارات القائمة.

الفرع الرابع

أثر المناطق الحرة في تنشيط حركة التبادل التجاري

تهيئ المناطق الحرة والمشروعات المقامة فيها المناخ المناسب لتنشيط حركة التبادل التجاري في المجالات التالية:

أولاً- في مجال تنشيط التجارة الدولية[1].

(١) نهاية الحفار ـــ المناطق الحرة الصناعية ـــ مرجع سابق ـــ ص ١١١.

١ ــ يساهم إنشاء المناطق الحرة في خلق مراكز تسويقية عالمية وفتح مجالات جديدة لتسويق المنتجات الوطنية فضلاً عن زيادة فرص استيراد مستلزمات الدولة بتكاليف أقل نسبياً ، ومن ناحية أخرى فإن المشروعات المقامة في هذه المناطق تمتاز بالمنتجات ذات الجودة العالمية أو الشهرة العالمية وبالتالي زيادة الطلب عليها.

٢ ــ يصاحب إنشاء المشروعات في المناطق الحرة زيادة تدفقات السلع الداخلة والخارجة منها ما يترتب عليه تنشيط حركة تجارة الترانزيت وما ينتج عنها من منافع مختلفة بالنسبة للاقتصاد القومي.

ج ــ إن إقامة المناطق الحرة مع منح مشروعاتها بعض الاستثناءات والإعفاءات والامتيازات والحوافز السخية يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال من مختلف أنحاء العالم إلى المناطق الجديدة ذات المزايا الاقتصادية العالمية ، وبالتالي زيادة تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار داخل هذه المناطق كما تنشط حركة التمويلات الرأسمالية بصفة عامة وتنشط الأعمال والتوظيفات المصرفية أو تأسيس مصارف في المناطق الحرة لتقوم بكافة الأعمال وتقديم الخدمات المصرفية.

ثانياً– في مجال تنشيط التجارة الداخلية:

١ ــ إن زيادة حجم المعاملات بين المشروعات الوطنية ومشروعات المناطق الحرة نتيجة للعوامل المشار إليها من قبل يؤدي إلى زيادة حركة التبادل التجاري على المستوى الوطني سواء في مجال تصدير المنتجات أو تقديم الخدمات التجارية على المستوى الوطني أو

تقديم الخدمات الهيكلية أو المستلزمات الاقتصادية والإنتاجية اللازمة لبعض المشروعات مع ما يتناسب ذلك من آثار ومنافع اقتصادية عديدة[١].

٢ ــ إن توفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال سوف يؤدي بلا شك إلى تحرك بعض رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلي أو بالحصول على بعض التسهيلات بخصوص بعض الثروات الطبيعية المتاحة ولا شك أن ذلك يساعد على تنشيط حركة التجارة الداخلية سواء في تسويق مستلزمات ومنتجات مثل هذه المشروعات أو في مجال تنشيط حركة رؤوس الأموال داخل وخارج الدولة[٢].

٣ ــ مع زيادة المشروعات المقامة في المناطق الحرة يزداد الطلب نسبياً على بعض المنتجات العالمية خاصة في مجال الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد المحلي اللازم لمواجهة المصروفات المحلية لمشروعات المناطق الحرة[٣].

٤ ــ يصاحب إنشاء المناطق الحرة عادة إقامة بعض المشروعات التكميلية سواء من داخل حدود الدولة أو داخل حدود المنطقة الحرة مما يساعد بالقطع على تنشيط حركة التجارة الداخلية للوفاء بمتطلبات هذه المشروعات.

---

(١) نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ ص ١١١.

(٢)لطيفة بحوص – إشكالية الاستثمار العقاري بين متطلبات القانون ورهانات التنمية – منشـــورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد ٢٠٠٧/٧٢ ص ١١ – ص ١٤ .

(٣)نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ ص ١١١.

الفرع الخامس
أثر المناطق الحرة في تشجيع الصناعة

يعد قطاع الصناعة ركيزة هامة من ركائز إستراتيجية التنمية سواء كأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي و لقدرته على الإسهام في سد جانب من الإيرادات العامة الضرورية للموازنة العامة .

وتركز استراتيجيات التنمية في المناطق الحرة على إنشاء الصناعات الكبيرة العملاقة بالتعاون مع رأس المال الأجنبي ، بهدف استغلال الموارد الطبيعية و الأولية ، وإنتاج السلع الموجهة للتصدير إلى الأسواق العالمية، كما تركز على المنتجات الصناعية ، و فيما يخص تشجيع الصناعة في المناطق الحرة يجب الانتباه إلى أن تكون المنتجات الصناعية المعدة للتصدير لا تتعارض مع الصناعات المحلية في البلد المضيف و تخضع السلع المصنعة في المناطق الحرة للرسوم الجمركية في حال دخولها إلى السوق المحلية و ذلك لحماية الصناعات المحلية ، و كذلك نلاحظ أن أغلب الصناعات المقامة في المناطق الحرة تعتمد على الأيدي العاملة بشكل كبير و ذلك لقلة تكلفتها إضافة إلى أن رخص الأيدي العاملة ، و موقع المناطق الحرة . و التسهيلات و الإعفاءات الضريبية و قلة الروتين الحكومي و البيروقراطية و الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، من أهم عوامل تشجيع الصناعة في المناطق الحرة .

و في سوريا تأتي الصناعات النسيجية في المرتبة الأولى من حيث عدد الصناعات في المناطق الحرة، تليها صناعة تجميع الحواسيب فالصناعات الغذائية ، و ما زال عدد الصناعات في المناطق الحرة متواضعاً في مجال الخدمات التجارية و الخدمية [1]و يجب على المشرع السوري العمل على تشجيع الصناعة في المناطق الحرة بشكل أكبر و ذلك لأهميتها في زيادة واردات الدخل القومي ، و زيادة تدفق النقد الأجنبي ، و المساهمة في تخفيض عدد البطالة باعتبار أنه كلما زادت المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة أدى ذلك إلى زيادة الواردات من النقد الأجنبي ، و زيادة الواردات ، و تخفيض نسب البطالة ، و الآن سننتقل للحديث عن الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة .

[1] رلى نصر – اقتصاديات المناطق الحرة في المناطق النامية – مرجع سابق – ص٣.

الفرع السادس
الأثر الاجتماعي للمناطق الحرة

تهدف تنمية المجتمع إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستوى أعلى من التقدم عن طريق إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي وثقافي، وذلك بمساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة احتياجاتهم باعتبار أن الإنسان دوماً هو سبب و هدف بآن واحد لأي مشروع إنمائي ، لذلك فإن الاقتصار على التدابير الاقتصادية الموضوعة لاستغلال الموارد وزيادة فرص الاستخدام في المناطق الحرة لا يمكن أن يكون لها الأثر المرغوب فيه ما لم تدعم تنمية اجتماعية غايتها العناية بالإنسان المنتج وتلبية احتياجاته وتنظيم عمله ، حيث أن القدرة الجسدية والفعلية والاجتماعية تعتبر شرطاً هاماً من شروط القدرة على الإتيان بالمنجزات لمسايرة قطاع الإنتاج الذي تعتبر غايته الحقيقية هي توفير أكبر قدر من الخدمات ، لذلك لابد من الاهتمام ببرامج العمل الاجتماعي القائم، وذلك كخلق حياة أكثر ملائمة والوصول بهذه المناطق لأعلى مستوى حضاري والذي يعتبر ضرورة أساسية من ضرورات الإنتاجية وخاصة عندما تكون مشاريع المناطق الحرة مدروسة ضمن الخطط الإنمائية[١].

وبالتالي الحد من البطالة في المدينة الناتجة عن هجرة الشباب إليها[٢].

---

(١)نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص ١١١. وما بعدها.

(٢)فاروق كلعو ــ عوامل تشجيع إقامة الصناعات المدنية في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ص ١٧.

كما يترتب على مختلف المنافع الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد القومي نتيجة لإنشاء المناطق الحرة تحقيق زيادات ملموسة في الدخل القومي ، ويتغير هيكل توزيعه بين مختلف أقاليم وطبقات الشعب وخاصة فئات العمال نتيجة لأحد أو بعض الأسباب التالية[1]:

١ ــ تحقيق مستويات أعلى من التنمية وما يصاحبها من ارتفاع عوائد الأجور ومستوياتها خاصة في تلك المناطق أو القطاعات التي يتم تشجيع العمال على الهجرة إليها نظراً لما يحصلون عليه من مزايا نقدية وعينية واجتماعية.

٢ ــ يعول في زيادة النمو الحضاري لبعض الأقاليم من خلال التقدم المستمر في أعمال البناء والتشييد وإقامة المرافق والخدمات الأساسية بخاصة في تلك المناطق التي تتسم بالتخلف النسبي وما يترتب على ذلك من آثار في هيكل توزيع الدخل القومي.

٣ ــ إتمام مخططات المشروعات الصناعية الخاصة بالتقدم التكنولوجي والصناعي الحديث وما يترتب على ذلك من كسب خبرات فنية جديدة،وهذا كله يساعد على تكوين كوادر عمالية ذات مهارات عالية ومتقدمة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال ، فضلاً عما يحتاج لهم من مزايا اجتماعية وعينية عديدة تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشتهم بشكل مرموق مما يترتب عليه في النهاية تحقيق نوع من التوازن بين الدخول المختلفة لفئات المجتمع.

---

[1] نهاية الحفار ــ المناطق الحرة الصناعية ــ مرجع سابق ــ ص ١١١.

المطلب الثاني
عوامل نجاح المناطق الحرة

من المسلم به منذ عدة عقود و لتشجيع التنمية في بلد ما فإن المناطق الحرة يجب أن تكون مرتبطة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وبالتأكيد أن قوة الروابط بين المناطق الحرة و باقي الاقتصاد الوطني تلعب دوراً أساسياً لتحديد إلى أي حد يمكن للبلد المضيف جلب الأرباح ، و تحسين مستوياته الاقتصادية و الاجتماعية من خلال هذه المناطق و ما نعنيه بكلمة الروابط هنا هو تلك العلاقات المرتبطة بمستلزمات الإنتاج [تكنولوجيا ، تقنيات الإشراف و التسيير...] و ليست تلك التي ترتبط بقطاع الخدمات [ماء-كهرباء-نقل-إصلاح الأعطاب...] و سنبين فيما يلي آراء المؤيدين و المعارضين للمناطق الحرة و مخاطر الاستثمار في المناطق الحرة من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : المناطق الحرة بين مؤيد ومعارض

الفرع الثاني : مخاطر الاستثمار في المناطق الحرة

الفرع الأول
المناطق الحرة بين مؤيد ومعارض

رغم النجاحات التي حققتها المناطق الحرة في الاقتصاديات العالمية إلا أنها واجهت عدداً من المعارضين ، و شكلت المناطق الحرة مثارَ جدلٍ ونقاشٍ بين المؤيدين لإنشائها والمعارضين لها وقد ساق كل فريق الحجج والبراهين.

أولاً ــ آراء المعارضين لإنشاء المناطق الحرة و تتمثل بما يلي:

١-يستنتج بعض المعارضين لإنشاء المناطق الحرة أنها فقدت أهميتها بسبب إقامة النظم الجمركية الخاصة[١] الأخرى مثل نظام السماح المؤقت ونظام الترانزيت ، أو التجارة العابرة ونظام المستودعات وغيرها مع ما تقدمه من تسهيلات عدة مما يجعل المناطق الحرة بلا جدوى و تفقد غايتها

٢- يحتج آخرون أن إنشاء مناطق حرة يؤدي إلى توسيع عمليات التهريب للبضائع المحظور استيرادها إلى داخل الدولة ، كما أنه من الممكن أن تفقد العمليات التي تجري على البضائع بالمناطق

---

(١)راجع في هذا البحث الصفحة ٣٨ .

الحرة جنسيتها الأصلية بحيث يصعب تحديد أصل منشأها وبالتالي يصعب إصدار شهادة منشأ عند إعادة التصدير[٢].

٣-كما قد تؤدي المناطق الحرة إلى إحداث نقص بمداخل الميزانية العامة وذلك لأكثر من سبب كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات المناطق الاقتصادية الحرة سواء الأجنبية التي تدخلها لأول مرة، أو المحلية التي تقوم بتحويل نشاطها من الدولة المضيفة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المتواجدة فبها حيث تستفيد جميعها من إعفاءات جمركية وضريبية تخسرها الخزينة العامة، ناهيك عن النقص الناتج عن الميزانية المخصصة لجهات الرقابة كما هنالك الحوافز المالية التي تقدم للمستثمرين والتي تقلل من موارد الخزينة العامة أيضاً.

كما و تشترط الاتفاقيات العربية بوجود المكونات المحلية بنسبة (٤٠%) لتتمتع بمزاياها، بينما تعطي اتفاقيات المناطق الحرة للمستثمرين الأجانب حرية الاستثمار المطلق بنسبة (١٠٠%) بدون وجود عوائق خاصة بالعمالة أو تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بصورة كاملة ، و هذا يؤدي إلى توجه الاستثمارات الأجنبية الى داخل هذه المناطق مما سيحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى الداخل.

---

(٢) Taher jamil . An assessment of feza in arab countries : performances and main features . joumal of development & economic policies, volume٢.no.١ defamer ١٩٩٩ –p٧-٤١

٤-إن محاولة استخدام المناطق الحرة كأداة تطوير إقليمي غالباً ما باءت بالفشل، باعتبار أن الحوافز الضريبية تعتبر قاعدة في هذه المناطق كما أن الاستخدام التكنولوجي في هذه المناطق غالباً ما يعتبر قليل الأهمية، وقليلة هي الدول التي تؤسس روابط مع الإنتاج الوطني[١].

٥-تبدو المزايا الممنوحة للمناطق الحرة ضريبياً وجمركياً عرضة للضياع تدريجياً مقارنة مع لأنشطة الاقتصادية التي تتم ممارستها داخل البلاد في ظل اتفاقية الجات والخفض المبرمج للرسوم الجمركية على التجارة والدعم الموجه للإنتاج والتصدير.

هذا ما دعا بعض الخبراء إلى اعتبار المناطق الحرة تشكل عقبة أمام التكامل الاقتصادي العربي.

كما أن الكثير من الاقتصاديين وجدوا في المناطق الحرة جيباً منعزلاً لا ينصب في مصلحة الاقتصاد القومي ، إذ أن الغاية الأساسية من هذه المناطق هو جذب الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن (٧٠%) من مصادرها هي البنوك الوطنية كما أن هذه المناطق في الوطن العربي تشكو من ضعف في مستوى تشغيل اليد العاملة أو تحقيق المزيد من الصادرات التصنيعية .

وعلى الرغم من كل هذا الجدال في سلبيات وإيجابيات المنطقة الحرة، إلا أنها تبقى أداة ناشطة وبيئة خصبة للاستثمار الذي هو عصب

---

(١) د. منى إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمار، جامعة القاهرة ,مصر, رسالة دكتوراه ــ ٢٠٠٦م، ص ٤٩٤.

الاقتصاد لأي دولة وكل تلك السلبيات يمكن تلافيها عن طريق إيجاد البيئة التشريعية الملائمة والمواكبة لتطورات الاقتصاد العالمي السريع[١].

ثانياً – آراء المؤيدين لإنشاء المناطق الحرة

يرى المؤيدونَ لفكرة إنشاء المناطق الحرة أنها تعمل على[٢].

١ ــ جذب المستثمر الأجنبي وبالتالي جلب العملة الصعبة ورفد الخزينة الوطنية بها.

٢ ــ تنويع مجالات الاقتصاد الوطني (صناعي ــ خدمي ــ اقتصادي ــ مصرفي ــ تجاري) ودمجه بالاقتصاد العالمي.

٣ ــ خلق فرص عمل جديدة وتدعيم خبرات الدولة في الحقل التكنولوجي وإدخال التكنولوجيا للبلاد.

كما أن مساهمة الصناعة الوطنية في تأمين احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية أو إجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذه المشروعات تؤدي إلى تطوير الصناعة والإنتاج الوطني.

كما أن المؤيدين للمناطق الحرة تؤكد أن ما تنتجه الأنظمة الجمركية الخاصة [٣]من تسهيلات وإجراءات لا تكفي وحدها لتهيئة المناخ المناسب لنمو التجارة الداخلية ، فضلاً عن احتجاز التأمين النقدي والضمان المالي والرسوم الجمركية لفترة طويلة يقف حائلاً دون تقدم الإنتاج.

---

(١) د. منى إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمار، مرجع سابق ــ ص٤٩٧.

(٢) د. محمود مرادي ــ النظرية العامة للمناطق الحرة الاقتصادية، دار الكتاب الحديث القاهرة ــ ٢٠٠٦ ــ ص١٠٢.

(٣) صلاح زين الدين ــ **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة** ــ مرجع سابق ــ ص ٩٢.

كما أن حجة التهريب التي ظهرت في بعض المناطق الحرة مردودة بأنه يمكن للدولة تشديد الرقابة على أدائها و حدودها .

أما ما يخص خسران صفة البضائع الوطنية المنتجة فإن القوانين لدى سائر الدول تحدد نسبة معينة من المواد الأولية أو من قيمة التشغيل لتكن أساساً لتحديد صفة البضاعة ومن ثم فإنه يمكن وضع النظم الكفيلة بعلاج هذه المشكلة.

كما أنه لا خوف على برامج التصنيع المحلية في الدول النامية لأن المنطقة الحرة بحكم تكوينها لا يسمح فيها بكل أنواع النشاط الصناعي، وإنما يسمح فقط بالصناعات التي لا تتوافر قيامها إلا عن طريق الاستيراد يكون لرخص اليد العاملة[1].

كما يرى البعض أن اتفاقية منطقة التجارة العالمية تمثل تحدياً عالمياً يواجه المناطق الحرة ، مما يستدعي تظافر جهود المناطق الحرة في جميع دول العالم لمواجهة هذه التحديات ، كما يؤكد البعض أن انتشار مناطق التجارة الحرة سيكون بحاجة لوجود مناطق حرة بين دول الإقليم الاقتصادي يتم الاتفاق عليها لتشجيع إقامة المشروعات، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى تلك المناطق.

كما يرى البعض أن ذلك يتعلق بوضع الشركات والمنشآت المنوطة في تلك المناطق ، وفيما إذا كان لها مزايا تفوق مثيلاتها في الأسواق المحلية والإقليمية في دول منطقة التجارة الحرة إضافة لقواعد المنشأ التي تحكم هذه المناطق.

---

(١) صلاح زين الدين ـــ اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص ٩٢.

و بالعموم نلاحظ أن الانتقادات الموجهة للمناطق الحرة و إن كانت منطقية للوهلة الأولى إلا أنه يمكن تلافي جميع هذه المخاطر ، و ذلك من خلال التطبيق الجدي لقواعد المناطق الحرة من جهة و الرقابة المشددة على دخول و خروج البضائع من جهة أخرى . و ذلك بغية التأكد من عدم انحراف المناطق الحرة عن هدفها الأساسي .

الفرع الثاني
مخاطر وضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

قد يتعرض الاستثمار في المناطق الحرة قد يتعرض لبعض المخاطرة و هذا ما يوجب توافر بعض الضمانات التي تشكل حافزاً للاستثمار في هذه المناطق

أولاً ــ مخاطر الاستثمار في المناطق الحرة:

لا شك أن الاستثمار في المناطق الحرة مثلها مثل أي نشاط استثماري فيه الكثير من المخاطر لذلك كان على الدولة المضيفة توفير جو من الطمأنينة للمستثمرين ، و من أهم هذه المخاطر هي المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها المستثمرون ، وتتمثل هذه المخاطر في التأميم والمصادرة ونزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء وفرض الحراسة وتجميد الأموال.

أ ــ التأميم:

يقصد بالتأميم الإجراء الذي تقوم به الدولة لنقل ملكية مشروع أو مجموعة من المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة بقصد تحقيق مصالح الجماعة ، وتشير بعض الدراسات أن التأميم قد طال الكثير من الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث سجل عقد الستينات ما يقارب (٤٥٥) حالة تأميم في دول العالم الثالث.

كما شهد عقد السبعينات (٩٣٠) حالة تأميم[١] ورغم أن التأميم يخضع لإجراءات معينة في تشريعات الكثير من الدول بهدف إضفاء المشروعية لما يترتب عليه آثار سلبية متعدد على اقتصاد الدولة المضيفة ، حيث تشكل هاجساً مزعجاً للمستثمرين المحليين والأجانب مما قد يؤدي إلى عدم استقرارهم في الدولة وفرارهم منها طالبين ملاذاً آمناً يستثمرون فيه ، ومن أمثلة ذلك ما أصاب الاقتصاد المصري من آثار سلبية خلال حقبة الستينات من القرن الماضي نتيجة لعمليات التأميم والمصادرة التي تعرضت لها بعض الاستثمارات وهو ما أدى إلى تشكيل مناخ عام لطرد للمستثمرين المحليين والأجانب وهروبهم بأموالهم إلى دول أخرى و كذلك الاقتصاد السوري و في نفس الفترة و لنفس الأسباب .

---

(١)محمد علي عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جانب الاستثمارات ــ مرجع سابق ــ ص١٢١.

ب ــ المصادرة:

تنقسم المصادرة بحسب الجهة التي تقوم بها إلى قسمين:

المصادرة التي تتم عن طريق السلطة القضائية كعقوبة لجرائم جنائية معينة، والمصادرة الإدارية التي تقوم عن طريق أجهزة السلطة التنفيذية عقب ثورات اجتماعية أو حروب أو تغييرات سياسية، وفي كلتا الحالتين لا تتم المصادرة إلا وفق قانون صريح[1].

ج ــ نزع الملكية للمصلحة العامة (الاستملاك):

وهو إجراء تقوم به السلطة التنفيذية لنقل ملكية أموال عقارية من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة بهدف تحقيق مصلحة عامة مقابل تعويض للمالك ، كنزع ملكية أرض بغرض شق طريق منها أو لبناء وحدة صحية ومدرسة عليها فالاستملاك حتماً لدواعي المصلحة العامة.

---

(١) المصادرة وفق الدستور السوري ممنوعة ولا نزاع إلا لمنفعة عامة ومنفعة وفقاً للقانون ويجب أن يكون التعويض عادل. راجع المادة رقم /١٥/ الدستور السوري رقم /٨٥/ لعام ٢٠١٢

١– الملكية الخاصة من جماعية و فردية , مصانة وفق الأسس الآتية :

أ– المصادرة العامة في الأموال ممنوعة .

ب– لا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم و مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

ت– لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم.

ث– تجوز المصادرة الخاصة لضرورات الحرب و الكوارث العامة بقانون لقاء تعويض عادل .

٢ – يجب أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية للملكية.) .

د ــ الاستيلاء:

وهو إجراء مؤقت تقوم به السلطة التنفيذية للحصول على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة لأهداف تتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض يتم تقديمه في وقت لاحق.

وهنا نميز بين الاستملاك والاستيلاء فالاستملاك يكون بصفة دائمة ، بينما الاستيلاء يكون بصفة مؤقتة.

هـ ــ فرض الحراسة:

وهو إجراء وقتي يتم بموجبه رفع يد الجهة المستثمرة عن إدارة أموالها وتعيين حارس قضائي لإدارتها بدلاً عنها إلى أن تزول الأسباب التي فرضت للحراسة من أجلها ، ولا يتم هذا الإجراء إلا بموجب حكم قضائي وعن طريق السلطة القضائية(١).

و ــ تجميد الأموال:

يقصد بتجميد الأموال تقييد الثروات ومنع مالكها من ممارسة سلطته من استغلالها ، وهذا الإجراء الذي يتم عادة عن طريق السلطة القضائية.

ثانياً ــ ضمانات الاستثمار:

بعد أن تم استعراض المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها المشروعات الاستثمارية وبخاصة الأجنبية منها.

---

(١) محمد علي عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جانب الاستثمارات ــ مرجع سابق ــ ص١٢١ ــ ١٢٢.

لذلك كان لابد من إيجاد ضمانات لهؤلاء تعزز من جاذبية البلد لمزيد من الاستثمارات.

لذا تقدم كثير من الدول الحوافز والضمانات المختلفة لطمأنة المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم ، ونصت تشريعات بعض هذه الدول على عدم جواز نزع الملكية أو أي إجراء تُعِّرضُ تلك الاستثمارات لمخاطر غير تجارية و تنص دساتير بعض الدول على حماية الأموال الخاصة وعدم التعرض لها إلا بموجب أحكام قضائية نافذة، وسنجمل هذه الضمانات في نقطتين:

١ ــ ضمانات موضوعية.

٢ ــ ضمانات إجرائية.

١ــ الضمانات الموضوعية : تتضمن الضمانات الموضوعية للاستثمار تعهد الدولة المضيفة بحماية الاستثمارات الأجنبية فيها، وذلك بالنص في تشريعاتها على صيانة رؤوس أموال هذه الاستثمارات وأرباحها وضمان تحويلها إلى خارج الدولة بكل حرية وعدم التعرض لها بأي من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة(١).

ويجب أن تعكس هذه التشريعات مراعاة الدولة المضيفة لمصالح المستثمرين فيها من حيث حماية مشروعاتهم ، لذلك فإنه من الأفضل أن تتضمن تلك التشريعات الوطنية ما يظهر احترام الدولة لحقوق المستثمرين

---

(١) محمد علي عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جانب الاستثمارات ــ مرجع سابق ــ ص ١٢٥.

ويضمن لهم التعويض العادل في حالة تعرض مشروعاتهم لأي مخاطر غير تجارية. وبالرغم من توافر هذه الضمانات في الكثير من الدول المضيفة إلا أنه في الغالب لا يتحقق معها الطمأنة الكاملة للمستثمرين نظراً لإمكانية أن يتعارض النص كما في القوانين ذات العلاقة في بعض هذه مع نصوص دستورية تعطي الحق للدولة في التأميم والمصادرة بحجة المصلحة العامة بمقابل تعويض ، وحتى في حالة عدم وجود هذا التعارض فإن حق الدولة في تعديل تشريعاتها في أي وقت وفقاً لأي متغيرات أو ظروف يشكل تهديداً.

وللحد من تأثير ذلك على المستثمرين الأجانب تقوم بعض الدول في إطار سعيها لتحقيق أكبر قدر من توفير الحماية للاستثمارات المحلية والأجنبية بالتأكيد على ذلك من خلال معاهدات تبرمها مع الدول التي ينتمي إليها المستثمرون.

٢ ــ الضمانات الإجرائية: هي تلك التي يتم بموجبها السماح للمستثمر الأجنبي باللجوء للقانون الداخلي أو القانون الدولي لحماية حقوقه واستثماراته عن طريق هيئة قضائية خاصة ومحايدة تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة.

وذلك لأن اللجوء للمحاكم العادية في الدولة المضيفة قد يترتب عليها انحياز هذه المحكمة للدولة التي يتبعها المواطن ، وهو ما قد يوفر للمستثمر الأجنبي في بعض الأحيان حماية استثماراته وفقاً لنظرية الحماية الدبلوماسية التي تُعطي الحق للدولة في المطالبة بحقوق رعاياها سواءً بالطرق الدبلوماسية أو القضائية ، إلا أن هذا النوع من الحماية يتأثر عادة

بالظروف والمتغيرات السياسية بين دولة المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار ، مما قد يؤثر بالتالي على مدى مصداقية الحماية وفاعليتها إيجاباً وسلباً.

وهناك مؤسسات لضمان الاستثمار وكذلك مؤسسات دولية و شركات التأمين التي تلعب دوراً مهماً في ذلك بحيث توفر غطاء تأميني للمشروعات الاستثمارية ضد المخاطر كافة.

تؤدي بمجملها إلى إنجاح المنطقة الحرة وجعلها مركزاً لجذب أهم الاستثمارات في العالم .

وعموماً ينصرف مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف العامة التي تمر بها الدولة من ظروف اقتصادية وأمنية واجتماعية وقانونية وإدارية كما تلعب الخصائص الجغرافية و الديموغرافية[١] دوراً مهماً في المناخ الاستثماري.

ونظراً لما يترتب على الاستثمار الأجنبي من جوانب إيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة تتسابق الدول المتقدمة والنامية لتشجيعها وجذبها، حيث تقوم في إطار منظومة اقتصادية إحدى وسائلها المناطق الحرة التي تهيئ لإقامتها مناخاً استثمارياً متكاملاً أهم عناصره تحسين مجمل الأوضاع والظروف المحيطة بالعمليات الاستثمارية وبالتالي الحكم من خلالها[٢].

---

(١)الديموغرافية أحد العلوم الاجتماعية التي تعنى بقضايا المجتمع الإنساني ومشكلاته وتغيراته وتختص بمسائل السكان وعوامل نموهم وتوازنهم النوعي والكمي.

(٢)د. محمد قاسم الخصاونة ــ الاستثمار في المناطق الحرة ــ مرجع سابق ص ٨٠ وما بعدها.

وعلى كل يمكننا أن نقول بأن أهم العوامل المؤثرة في نجاح المناطق الحرة لجذب الاستثمار تتلخص بما يلي:

١ ــ الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الحرة في ملتقى خطوط المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، القريب من الأسواق الكبرى المنتجة للمواد الخام الأولية والمستهلكة في نفس الوقت للسلع والمنتجات المختلفة.

٢ ــ وجود درجة عالية من الحرية الاقتصادية ودرجة أقل من الأعباء المالية التي قد تتعرض لها المشروعات الاستثمارية.

٣ ــ توفر بنية تحتية مناسبة ومتطورة تستطيع تلبية متطلبات الحركة الاستثمارية.

٤ ــ وجود مستثمرين محليين يمثلون شراكة قادرة على استقطاب المستثمرين الأجانب وتشجيعهم لتوطين استثماراتهم في المناطق الحرة وبخاصة الاستثمار في مشروعات صناعية تعتمد على مواد خام أولية متوفرة في الدولة.

٥ ــ انفتاح الدولة المضيفة على دول العالم الأخرى، ما يمكن الاستثمارات المتاحة في المناطق الحرة من إقامة علاقات اقتصادية متعددة مع مختلف دول العالم دون أي عوائق.

٦ ــ تتمتع الدولة أو المدينة التي تقام عليها المنطقة الحرة بمكانة تاريخية وخبرات متراكمة في مجال التجارة الدولية[١].

---

(١) محمد علي الحرازي والدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار ــ مرجع سابق ــ ص ٦٩.

٧ــ تتمتع الدولة المضيفة بقدر من حسن الاستقبال والتعامل مع مواطنيها المستثمرين والعمال الأجانب بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو العادات والتقاليد المتعلقة بالاستثمار.

٨ــ التخطيط في هذه المناطق على أنها عامل من عوامل جذب المستثمرين الأجانب وبالتالي العمل على تفادي البيروقراطية[١].

٩ ــ توفر أيدي عاملة متنوعة المهارة منخفضة الأجور.

١٠ ــ إعفاء المشروعات العاملة في المناطق الحرة ومعداتها اللازمة للإنتاج وأرباحها وتحويلاتها ورؤوس أموالها من الضرائب والرسوم.

١١ ــ توفير قدر كبير من الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في الدولة المضيفة.

١٢ــ تمتع الدولة المضيفة بقدر كبير من الشفافية في تعاملها مع المستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اتباعها عدداً من القواعد الموضوعية لنمط التعامل مع المشروعات الاستثمارية بغض النظر عن العوامل الذاتية المتعلقة بالمستثمرين، أو السلطات المختصة بما يضمن تلافي ممارسات الفساد الإداري وحتى السياسي.

١٣ــ تقديم ضمانات قانونية مختلفة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ما يطمئن المستثمرين المحليين والأجانب بعدم تعرضها للتأميم أو المصادرة أو الاستيلاء عليها.

---

(١) تقرير حول تطوير المناطق الحرة في منطقة الأسكوا ــ مرجع سابق ص ٣٣

١٤ ــ إنشاء وحدة بحوث خاصة هادفة لتطوير المنطقة تتولى إجراء الدراسات المختلفة الهادفة لتطوير المنطقة الحرة في شتى الجوانب.

١٥ــ توفير المعلومات الاستثمارية المختلفة لتسهيل عملية الحصول عليها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء.

١٦ ــ وجود قضاء عادل متخصص ومستقل يتم من خلاله إنجاز فصل القضايا.

١٧ ــ العمل على أن تكون المنطقة الحرة مزودة بأحدث التقنيات والتكنولوجيا[١].

١٨ ــ دراسة الموارد الاقتصادية[٢].

١٩ ــ دراسة الأسواق العالمية لمعرفة أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها.

ونلاحظ أن اجتماع هذه العوامل من شأنها أن تساهم بنجاح المناطق الحرة و دفعها لأن تكون عاملاً هاماً من عوامل رفد الدخل القومي.

---

(١) تقرير حول تطوير المناطق الحرة في منطقة الأسكوا ــ مرجع سابق ــ ص٤.

(٢) منور أوسريد دراسة نظرية عن المناطق الحرة مجلة الباحث ــ الجزائر ــ ١٩٨٩ ص ٤٢ وما بعدها.

الفصل الثاني
أداء المناطق الحرة وفاعليتها

لا شك أن المناطق الحرة أُنشئت لدعم الاقتصاد القومي ورفع نسبة الدخل القومي وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير.

لذلك تعمل الحكومات على مراقبة مستويات أداء المناطق الحرة و التأكد من نجاح الخطط الموضوعة لها حتى تحقق الغايات المطلوبة منها وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: قواعد الاستثمار في المناطق الحرة.

المبحث الثاني: فاعلية المناطق الحرة.

المبحث الأول
قواعد الاستثمار في المناطق الحرة

ذكرنا سابقاً أن المناطق الحرة تكون معزولة جمركياً عن الإقليم الوطني للدولة ، وتختلف التشريعات التي تطبق على المناطق الحرة من دولة لأخرى و إن كانت من حيث المبدأ متفقة ، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة قواعد الاستثمار في المناطق الحرة في كل من سوريا والأردن.

و سنبدأ بدراسة مجالات الاستثمار في هذه المناطق في المطلبين الآتيين .

المطلب الأول

مجالات الاستثمار في المناطق الحرة

لا شك أن قانون استثمار المناطق الحرة قد وضّح مجالات الاستثمار المسموح بها و سنّبينُها في كل من سوريا والأردن.

الفرع الأول

مجالات الاستثمار في المناطق الحرة السورية

حدد المشرّع السوري مجالات الاستثمار في المناطق الحرة بين ما هو مسموح وما هو محظور من الاستثمار .

أولاً: المحظورات في المناطق الحرة: يحظر إدخال البضائع التالية إلى المناطق والأسواق الحرة وذلك تحت طائلة مصادرتها دون أي تعويض بالإضافة إلى الإجراءات القانونية الأخرى المنصوص عليها في القوانين النافذة[1].

١-البضائع ذات المنشأ أو المصدر الإسرائيلي والبضائع الممنوع استيرادها تنفيذاً للقرارات المتعلقة بمقاطعة إسرائيل .

٢- المخدرات على أنواعها ومشتقاتها باستثناء ما يتعلق منها بصناعة الأدوية والمواد الصيدلانية.

٣- الأسلحة والذخائر والمتفجرات أياً كان نوعها باستثناء أسلحة الصيد وذخائرها.

٤- المواد النتنة أو القابلة للالتهاب باستثناء المواد التي تتحقق

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /٨/.

شروط تخزينها ضمن المناطق الحرة ، وبحيث توفر هذه الشروط ضرورات الأمن والصحة والسلامة العامة. وبذلك يكون المشرّع قد حدد بدقة ما يُمنع إدخاله إلى المناطق الحرة وسمح بدخول باقي البضائع ، و إدارة الجمارك غير مخوّلة ضمن الحدود المؤلفة لهذه المنطقة بأي عمل جمركي غير الأعمال التي تتعلق بالتفتيش عن البضائع المحظور إدخالها بموجب أحكام المادة /٨/ من هذا النظام ، وذلك بالاتفاق وبالاشتراك مع المؤسسة العامة للمناطق الحرة. كما يترتب على المؤسسة إشعار الجمارك بكل ما يطّلع عليه موظفوها أو مستخدموها من مخالفات لاتخاذ الإجراءات المناسبة و نلاحظ هنا أن المشرّع السوري معتدلاً بما يخص المواد الممنوعة، حيث لم يمنع إلا المواد ذات المنشأ الإسرائيلي و هذا المنع متوافق مع سياسة الحكومة السورية بما يخص التعامل مع الكيان الصهيوني أما باقي المواد الممنوعة فهي متوافقة مع معيار السلامة و الحفاظ على الصحة العامة.

ثانياً: النشاطات المسموح بها في المناطق الحرة: أجاز المشرّع القيام بالنشاطات التالية في المناطق الحرة :

١- مختلف الصناعات والمعامل وجميع عمليات التحويل وهي على سبيل المثال لا الحصر عمليات التقسيم والفرز والتشكيل والتصنيع والتغليف والتعبئة والمزج والتنقية والتنظيف والتشحيم والتقطير والتحميض والدق والتكسير والسحق والترقيم ووضع علامات تجارية وتبديلها.

تجري العمليات السابقة مبدئياً في أماكن الإشغال الخاص ويمكن للمؤسسة أن تسمح بإجراء بعض هذه العمليات في مستودعاتها العامة أو في

الساحات أو في الأماكن التي تعدها لهذا الغرض إذا وجدت ذلك ممكناً[1].

و لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي قبل تأدية ما يترتب عليها من رسوم جمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى.

٢- يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة لإقامة وتجهيز المنشآت الاستثمارية فيها ، وكذلك استعمال الآلات والمعدات والتجهيزات الأجنبية وجميع متطلبات وحاجات النشاط الاستثماري فيها دون أن تترتب عليها الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب كما لا تسري عليها أحكام التجارة الخارجية من حيث المنع والحصر والتقييد فيما إذا استعملت ضمن المناطق الحرة للأغراض المنوّه عنها سابقاً.

و لا يجوز السكن ضمن المناطق الحرة إلا بترخيص خاص من المؤسسة وفقاً لما تقتضيه حاجة العمل فيها.

٣- يجوز لجميع السفن الوطنية والأجنبية أن تتجهز من المنطقة الحرة بجميع المعدات البحرية التي تحتاج إليها.

و يجوز للسفن الوطنية والأجنبية التي تزيد حمولتها عن مائة وخمسين طناً بحرياً صافياً أن تتموّن منها بالمواد الغذائية والأدخنة والمشروبات والزيوت وجميع المواد اللازمة لتجهيزها، ويحق للمؤسسة إيقاف عمليات التموين في حال ثبوت التلاعب وإساءة

---

(١)مرسوم استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /١٠/.

الاستعمال كأن تقوم السفن بالتزود بالمواد الغذائية بحجة الاستخدام داخل السفينة فيما تقوم بالحقيقة بالتجارة بها ..

و قد أكد المشرّع السوري أنه على كل من يدخل المنطقة الحرة أو يتعامل معها أو يستعمل منشآتها وتسهيلاتها أن يتقيّد بأحكام نظام استثمار المناطق الحرة[١].

وهكذا نلاحظ كيف أن المشرّع قد سهّل إجراءات تموين السفن في المناطق الحرة .

كما يحظر دخول المنطقة الحرة على من لا يحمل إجازة خاصة من مدير المنطقة لهذا الغرض باستثناء رجال الضابطة وموظفي الجمارك المختصين وذلك عند الضرورة ولمقتضيات العمل.

كما بّين المشرّع أن أوقات الدخول والخروج للمناطق الحرة تحدد من قبل مدير المؤسسة.

الفرع الثاني

مجالات الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية

حدد المشرّع الأردني في مرسوم استثمار المناطق الحرة رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ م مجالات الاستثمار في المناطق الحرة[٢]وهي كالآتي:

١. إدخال البضائع الأجنبية مهما كان نوعها أو منشؤها إلى المنطقة الحرة دون رخصة استيراد وإيداعها فيها أو إخراجها منها دون رخصة تصدير إلى غير السوق المحلي دون أن تخضع في أي حالة

---

(١)مرسوم استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /١٠/.

(٢)نظام استثمار المناطق الحرة الأردنية رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧م المادة رقم /٥/.

من تلك الحالات للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى.

٢. إيداع البضائع الوطنية التي يتم إنتاجها أو تصنيعها في المملكة في المناطق الحرة وفق تعليمات ايداع البضائع التي يضعها مجلس إدارة المنطقة الحرة و الغاية من ذلك ضبط هذه البضائع و التأكد من الاستخدام الصحيح لها و مراقبة عدم إساءة استعمال الميزات الممنوحة لها و سهولة مراقبتها .

٣. إخراج البضائع الموجودة في المنطقة الحرّة إلى المنطقة الجمركية لإدخالها إلى السوق المحلية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

٤ . تحويل البضائع من المراكز الجمركية إلى المنطقة وفقاً للإجراءات المتبعة بتحويل البضاعة من مركز جمركي إلى آخر.

٥ـ . إدخال الأدوات واللوازم التالية واللازمة لإقامة المنشآت في المنطقة وفقاً للتعليمات التي يقرها المجلس :

- مواد البناء وأدواته المحلية.
- أثاث ولوازم المكاتب.
- المواد الخام الوطنية.
- المواد الأولية المصنّعة.
- الوقود اللازم لاحتياجات المشروع الصناعي في المنطقة.
- إخراج الآلات والآليات وقطعها من المنطقة إلى السوق المحلي لغايات التصليح والإعادة وفقاً للتعليمات التي يضعها مجلس إدارة المنطقة الحرّة الأردنية[١].

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة الأردينة رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ م المادة رقم /٥/.

و يحظّر إدخال البضائع التالية إلى المنطقة تحت طائلة مصادرتها دون أي تعويض وللمؤسسة الرجوع إلى أصحاب العلاقة بكل عطل أو ضرر أو كلفة تنجم عن ذلك.

– البضائع ذات المنشأ أو المصدر المحظور التعامل معه، كان سابقاً يمنع التعامل مع الكيان الصهيوني في الأردن حسب هذا القانون إلا أنه وقّع اتفاق فيما بعد و هو وادي عربة و أصبح هذا الشرط لاغياً.

– المخدرات باستثناء ما يلزم لصناعة الأدوية والمواد الصيدلانية وفق ما تحدده وزارة الصحة.

– الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات باستثناء أسلحة الصيد وذخائرها والألعاب النارية وفقاً لما تقرره سلطات الأمن المختصة.

– المواد النتنة أو سريعة الاشتعال التي يحددها المجلس ويقرر منع إدخالها إلى المنطقة.

– المواد الإشعاعية إلا بموافقة وزير الطاقة والثروة المعدنية وبالشروط التي يحددها.

– المواد الغذائية الفاسدة أو منتهية الصلاحية والمواد التالفة أو المواد التي لها أثر سلبي على البيئة[1]، هنا نلاحظ أنه ليس هناك اختلافات كبيرة بين المشرّعَين السوري و الأردني فيما يخص المواد المحظور إدخالها إلى المناطق الحرّة، باستثناء أن المشرّع الأردني لم يمنع دخول البضائع الإسرائيلية إلى المناطق الحرة بحكم اتفاقية وادي عربة للسلام الموقعة بتاريخ ١٩٩٤م بين الأردن والحكومة.

([1])نظام استثمار المناطق الحرة الأردنية رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ المادة رقم /٥/.

المطلب الثاني
مزايا الاستثمار في المناطق الحرة

إن الهدف الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة هو جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لذلك تعمل الدول على تشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها عن طريق المزايا والحوافز المقدمة لهم وهذا ما سنبحثه في كل من سوريا والأردن.

الفرع الأول
مزايا الاستثمار في المناطق الحرة السورية

أعطى مرسوم الاستثمار المطبّق على المناطق الحرة تسهيلات للمستثمرين لتشجعهم على الاستثمار في المناطق الحرة السورية و يمكن تحديد مجملها بعدة نقاط هي :

أولاً – سمح القانون بتصدير الآلات ومواد البناء وجميع المعدات المصنوعة في سورية، أو التي اكتسبت صفة البضاعة المصنوعة في سورية بعد أن يتم دفع رسوم التصدير عليها ويتم إعفاؤها من إجازة التصدير، شرط أن يتم استخدامها داخل المناطق الحرة أما في حال إعادة تصديرها فتخضع لرسوم التصدير المعتادة وهذا ما ذكرته المادة /٦٩/ من قانون استثمار المناطق الحرة «يسمح بتصدير مواد البناء الأساسية والآلات والمعدات المصنوعة محلياً أو المكتسبة الصفة الوطنية عن طريق دفع الرسوم الجمركية إلى

المناطق الحرة السورية و تكون معفاة من إجازة التصدير والتعهد بأحكام القطع و مستثناة من أحكام منع أو تقييد التصدير في حال استعمالها في المناطق الحرة لإقامة الأبنية والمنشآت الاستثمارية وتجهيزها، أما في حال إعادة تصديرها إلى الخارج فتخضع للأحكام العامة للتصدير سواء من حيث المنع أو التقييد أو التعهد بإعادة القطع»[1].

ثانياً – سمح القانون بتصدير المواد الأولية للمناطق الحرة وفق الطرق الرسمية وبما يتوافق مع قانون التجارة الخارجية وهذا ما بيّنته المادة /٧٠/[2].

«يُسمح بتصدير المواد الأولية المحلية إلى المناطق الحرة بموجب بيانات تصدير نظامية وفق ما تسمح به أحكام التجارة الخارجية ووفق أنظمة القطع النافذة باستثناء بعض الكميات من هذه المواد أو من مواد التعبئة والتغليف المشمولة بالمخصصات السنوية ، التي يحددها السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لكل مستثمر والتي لا تخضع لأحكام التجارة الخارجية وأنظمة القطع النافذة».

ثالثاً– تطبق أحكام الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير النافذة على عمليات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع أو إكمال الصنع وإعادة التصدير الجارية من المناطق الحرة إلى القطر، كما تطبق أحكام التصدير المؤقت من القطر إلى الخارج بقصد التصنيع أو إكمال التصنيع

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٦٩/.

(٢)نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٠/.

النافذة في القطر على عمليات التصدير المؤقت المماثلة الجارية من القطر إلى المناطق الحرة.

رابعاً – وعن البضائع المصنّعة داخل الجمهورية العربية السورية في المناطق الحرة فإنها تأخذ شهادة المنشأ السوري عن طريق غرفة الصناعة وهذا ما ذكرته المادة /٧٤/ [١]: «يتم منح شهادة المنشأ السوري للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية من غرف الصناعة في القطر وتصادق عليها الجهة المختصة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة».

و الفرق بين شهادة المنشأ السورية و شهادة منشأ منطقة حرة أن الأولى تكون معظم مكوناتها سوريا بينما الثانية معظم مكوناتها غير سورية المنشأ و سنبين التفصيل في هذا الموضوع شهادة منشأ منطقة حرة وشهادة منشأ سوريا مادة /٧٤/ من نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية :

أ- شهادة المنشأ التي يمكن منحها للمنتجات المصنعة او المحولة في المناطق الحرة السورية هي شهادة منشأ منطقة حرة بغض النظر عن القيمة المضافة المحلية الداخلة في التصنيع وتنتج لكافة المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة

ب- ب- يمكن لغرفة الصناعة السورية منح شهادة منشأ سورية للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية إذا كانت هذه المنتجات تحقق قيمة مضافة محلية لا تقل عن /٤٠% / من القيمة الإجمالية الداخلة في التصنيع

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٤/.

(القيمة المضافة المحلية هي قيمة المواد ومستلزمات الإنتاج المحلية الداخلة في التصنيع إضافة إلى كافة التكاليف المحلية لذلك بما فيها أجور العمال وقيمة الاستهلاك للكهرباء والمياه والشحن والنقل والتخليص وغيرها) .

و تتبع الإجراءات التالية للحصول على شهادة منشأ سورية للبضائع المصنعة بالمناطق الحرة:[1]

١-عند رغبة المستثمر بالحصول على شهادة المنشأ السوري ، يتقدم بطلب إلى مديرية المنطقة الحرة المعنية مبيناً فيه كافة المعلومات اللازمة عن المنتجات التي يرغب بالحصول على شهادة المنشأ السوري لها٠

---

(١) ان التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م الذي تم بموجبه تصديق نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية صدرت بعدة تعاميم بعد صدور المرسوم الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٧م وحتى نهاية عام ٢٠٠٥م وتم تجميعها من قبل المؤسسة العامة للمناطق الحرة بكتابين مستقلين ليتم العودة اليهما من قبل المستثمرين والعاملين لسهولة ضمان حسن تطبيق هذه التعليمات . وتم عرض كافة التعاميم التي صدرت من تاريخ ٢٠٠١/١/٢٧ وحتى تاريخ٢٠٠٥/١٢/١٣ على مجلس الادارة بجلسته رقم /٤٠/ و /٤٢/ لعام ٢٠٠٥ التي وافق عليها مجلس الادارة وبعدها تم تجميع هذه التعاميم بكتاب واحد (التعليمات التنفيذية لنظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية) واعتبر نافذا اعتبارا من ٢٠٠٦/١/١م وصدرت بتعميم على كافة فروع المؤسسة بموجب كتابين الكتاب رقم :س/٢٤٧٩/١ /ص/٤٥٢٠ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٩ والكتاب رقم : س/٢٥١٧/١/ص/٤٦٠٤ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨ وحتى الان يتم تبديل بعض هذه التعليمات من قبل المؤسسة بما يتناسب مع غاية المؤسسة بجذب استثمارات جديدة وتبسيط الاجراءات والمحافظة على شروط استثمار جيدة ومنافسة لدول الجوار وتطوير العمل الاستثماري في المناطق الحرة (عن مدير الاستثمار في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية)

٢- تقوم مديرية المنطقة الحرة المعنية ع/ط الإدارة العامة بإعداد كتاب إلى الغرفة الصناعية مبينةً فيه كافة المعلومات التفصيلية عن وضع المستثمر ونشاطه (اسم المستثمر – نوع الصناعة المرخص له بها – المنتجات التي يقوم بتصنيعها –كمياتها – قيمتها ... الخ) ، ويرفق مع الكتاب محضر تجربة التصنيع التي تم تحديد نسب الإنتاج الصناعية وبحيث تؤخذ المعلومات من واقع الفاتورة المقدمة من المستثمر، وترفق صورة عنها مصدقة أصولاً .

٣- تقوم غرفة الصناعة ووزارة الصناعة بتسجيل المستثمر الصناعي لديها وفق القوانين والأنظمة النافذة وذلك في سجلات نظاميه خاصة تدون فيها الأرقام والتواريخ المتسلسلة ، وخلاصة شهادات المنشأ الممنوحة أو المصدقة مع الاحتفاظ بصورة عن كل منها وترسل وزارة الصناعة وغرفة الصناعة صورة عن كل من شهادات المنشأ المصدقة من قبلها إلى المؤسسة العامة للمناطق الحرة .

أما البضائع التي تأخذ شهادة منشأ منطقة حرة سورية فيتم الحصول عليها من إدارة المنطقة الحرة السورية مع كتابة ملاحظة أنها لا تعتبر بضاعة سورية ، وهذا ما نصت عليه المادة /٧٢/[1] التي جاء فيها: يتم منح

---

(١)تعرّف شهادة المنشأ بأنها (هي شهادة تصدر عن الغرفة التجارية في بلد المصدّر تبين مكان صنع أو إنتاج البضاعة المراد تصديرها، وتعتبر وثيقة ضرورية للتعرف على جنسية البضاعة بغية تقدير نسب الرسوم التي ستستوفى عليها أو المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها. ويستفاد منها في التحكم في منع تسرب السلع المقاطعة اقتصاديا أو الممنوعة) راجع ar.wikipedia.org/wiki *تاريخ الدخول ٢٠١٣/١٢/٣الساعة ١٩:٠٥*

شهادة منشأ منطقة حرة سورية للمنتجات المصنّعة أو المحوّلة في المناطق الحرة السورية من قبل إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة ، وعلى مسؤوليتها بغض النظر عن نسبة التكلفة المحلية لهذه المنتجات وعلى أن تذيّل الشهادة بعبارة تفيد أن محتواها لا يعتبر بضاعة سورية المنشأ وإنما تم تصنيعه أو تحويله في المنطقة الحرة حصراً.

و يتم منح شهادة منشأ منطقة حرة سورية على الشكل التالي :

١- يتم تنظيم الشهادة على ثلاث نسخ من قبل المستثمر(المصدر) ويرفق بها صورة عن الفاتورة ، حيث يتم تدقيق معلومات الفاتورة مع المعلومات الواردة في الشهادة من قبل مديرية المنطقة الحرة المختصة ثم يتم توقيع الشهادة من قبل مدير المنطقة ويحتفظ بالنسخة الثالثة منها ، حيث تحفظ لدى دائرة الاستثمار في إضبارة خاصة بشهادات المنشأ.

٢- تفتح مديرية الاستثمار في الإدارة المركزية سجل عام ذو أرقام تسلسلية لكافة المستثمرين الصناعيين ولكافة مديريات المناطق الحرة ، ومن ثم يتم تصديق الشهادة من قبل السيد المدير العام للمؤسسة وتحتفظ مديرية الاستثمار بالنسخة الثانية من الشهادة مع صورة من الفاتورة حيث تحفظ في اضبارة شهادات المنشأ.

٣- يتم تصديق الشهادة من قبل السيد المدير العام المفوض بالتوقيع عن السيد وزير الاقتصاد والتجارة

٤- على السادة مدراء المناطق عدم توقيع آية شهادة منشأ للمستثمرين لديهم إلا بعد التأكد مما يلي:

أ ــ أن يكون المستثمر قد سدد كافة التزاماته المالية تجاه المؤسسة

ب ــ أن تكون تجربة التصنيع قد أجريت وتم اعتمادها
ج ــ تم إجراء الجرد السنوي له من إدخالات وإخراجات وتدوير المتبقي وتسجيله على نماذج المطبوعات الخاصة بنظام التخزين
د ــ قد قام بفتح كافة السجلات المطلوبة من عمال وآلات.... والمنصوص عنها في نظام الاستثمار.

خامساً- يسمح القانون بإدخال بقايا المواد الناتجة عن العمليات الصناعية إلى سورية شريطة ألا تتعدى النسب المسموح بها في التجارب الصناعية وبعد تحصيل ضرائبها الجمركية.

وأما إن كانت غير صالحة للاستخدام و يجرى إتلافها داخل المناطق الحرة وهذا ما جاء في المادة /٧٣/[1]: «يسمح بإدخال بقايا عمليات التصنيع ، والفوارغ الناتجة عن هذه العمليات في المناطق الحرة إلى القطر شريطة ألا تتجاوز كمياتها لحدود الكمية المقدّرة في تجارب التصنيع ، وعلى أن تستوفى عنها الرسوم الجمركية وتستثنى من أحكام التجارة الخارجية ، أما إذا كانت البقايا والفوارغ غير صالحة للاستعمال فيجرى إتلافها أصولاً في المنطقة الحرة أو داخل القطر وفقاً لطبيعتها وكمياتها».

سادساً- يتم إعفاء جميع الأنشطة داخل المناطق الحرة من ضرائب الدخل والأرباح والأجور وغيرها كما هو وارد في نظام استثمار المناطق الحرة وهذا ما جاء في المادة /٧٤/: «تعفى جميع النشاطات القائمة داخل المناطق والأسواق الحرة وفقاً لنظامها وكذلك الوثائق المتعلقة بهذه

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٣ ــ ٧٤/.

النشاطات من كافة الضرائب والرسوم ، لاسيما ضرائب الدخل على الأرباح والرواتب والأجور وكافة الضرائب الأخرى النافذة في القطر ، وكذلك الرسوم كرسم الطابع والرسوم الجمركية وغيرها إلا إذا أعدت الوثائق المتعلقة بالنشاط ضمن المناطق الحرة لتبرز أمام السلطات المحلية الرسمية داخل القطر ، عندئذ تخضع لرسم الطابع المتوجب على مثيلاتها من الوثائق المحلية».

سابعاً- لا يتم الحجز الاحتياطي أو التنفيذي على المنشآت والاستثمارات في المناطق الحرة إلا إذا كان الحجز بسبب نزاع متعلق بنشاط في المناطق الحرة أو كان نص الحجز صريح بالحجز على موجودات المستثمر دون المنشأة أو حق استثمارها وهذا ما جاء في المادة/٧٥/[١]:«لا تسري قرارات الحجز الاحتياطية أو التنفيذية[٢] على

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م المادة رقم /٧٥ ــ ٧٦/.

(٢)الحجز الاحتياطي: عمل قانوني يقوم المحضر بناء على طلب الدائن بوضع مال من أموال المدين تحت يد القضاء تفادياً لخطر عدم تمكن الدائن من استيفاء حقه خشية تهريب المدين لأمواله، بإخفائها أو التصرف فيها. وهو بذلك مجرد وسيلة قانونية للمحافظة على الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه، تستهدف عدم نفاذ تصرفات المدين بالنسبة للأموال محل الحجز في مواجهة الدائن، فضلاً عن تقييد حق المدين في استعمال هذه الأموال أو استغلالها.

أما الحجز التنفيذي :فهو إجراء يؤدي إلى وضع المال المحجوز عليه بين يدي القضاء تمهيداً لبيعه وتوزيع الناتج عنه على الدائنين الحاجزين، فالحجز بذلك هو أول إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين، يقوم به المحضر بناء على طلب الدائن لوضع هذه الأموال كلها أو بعضها تحت يد القضاء منعاً للمدين من التصرف منها، تمهيداً لبيعها واستيفاء الدائن حقه من ثمنها.

ايضا

١-الحجز الاحتياطي لايكون إلا على منقول فلا يتصور أن يقع على عقار لإنتفاء خشية المدين من تهريبة او التصرف فية

المنشآت المقامة ضمن المناطق الحرة وحقوق استثمارها والبضائع والأشياء الموجودة ضمنها إلا إذا كان الحجز ناجماً عن نزاع يتعلق بنشاط في المناطق الحرة لأحد المتخاصمين أو نص قرار الحجز صراحة على حجز موجودات المستثمر في المنطقة الحرة دون المنشأة وحق استثمارها».

ومن شروط الحجز أن يكون الحق المراد الحجز لأجله محقق الوجود وحال الأداء اشترط أن يكون الحق المراد الحجز لأجله معين المقدار، لا يشترط أن يكون بيد الدائن سنداً تنفيذياً خشيةً من فرار المدين و عند الخشية من الفرار يمكن للمدين الطلب من قاضي التنفيذ إصدار أمر بالحجز الاحتياطي بناء على طلب الدائن، ولكن لا يشترط أن يقوم الأخير

٢-الحجز الاحتياطي لايشترط أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذي لأنة يكون في كل حالة يخشى فيها الدائن على ضياع حقه أما الحجز التنفيذي فلابد وأن يكون بناء على تنفيذ جبري أي أحقية في البيع الجبري فمن ثم يشترط فيه سند تنفيذي قابل للتنفيذ

٣-الحجز الاحتياطي يكون بناء على أمر من قاضى التنفيذ أما الحجز التنفيذي فيتم بدون استئذان قاضى التنفيذ

٤- الحجز التحفظي يكون اقتضى لدين محقق الوجود وحال الأداء ولا يشترط أن يكون معين المقدار لأن قاضى التنفيذ يقوم بتقديره .أما الحجز التنفيذي فيشترط أن يكون الدين محقق الوجود حال الأداء معين المقدار ويكون ذلك بسند تنفيذي

٥-ليس للحجز التحفظي مقدمات تنفيذ عكس الحجز التنفيذي لابد من مقدمات التنفيذ

٦-يعتبر الحجز التحفظي الذي تم بمعرفة قاضى التنفيذ كأن لم يكن إذا لم يقم الحاجز خلال ٨ أيام من توقيعه برفع دعوى لثبوت الحق وصحة الحجز

راجع

http://www.lawoflibya.com

يوم الدخول ٧-٢-٢٠١٤ساعة الدخول٠١:٥٠

بمقدمات التنفيذ كالإعلان والتكليف بالوفاء وغيرها لأنه يهدف إلى مفاجأة المدين، فلو تم اتخاذ تلك المقدمات لكان بوسع المدين أن يهرّب أمواله أو يقوم بتحويلها إلى حساب آخر أو غير ذلك مما يضعف الضمان العام للدائن.

ثامناً- يجري حل النزاع بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والمستثمرين ، إما عن طريق التسوية أو التحكيم أو القضاء حسب المادة /٧٦/: «إذا نشأ نزاع بين المؤسسة من جهة والمستثمرين أو المودعين لديها من جهة أخرى يمكن حل هذا النزاع بإحدى الطرق التالية:

١- إجراء تسوية يقرها مجلس الإدارة فلا شك أن التسوية لها أثر كبير في توفير الوقت و الأموال و من أهم مزايا التسوية :[١]

أ- الخصوصية : تكفل الوساطة محافظة طرفي النزاع على خصوصية النزاع القائم بينهما.

ب-محدودية التكاليف : من ميزات الوساطة أنها ذات كلفة مالية أقل من كلفة التقاضي أو التحكيم.

ج -تحقيق مكاسب مشتركة لطرفي النزاع : التسوية النهائية في الوساطة تكون قائمة على حل مُرْض لطرفي النزاع

د -المرونة : تتسم إجراءات الوساطة بالمرونة لعدم وجود إجراءات وقواعد مرسومة محددة .

---

(١) د. أحمد أبو زيد، الأسس العامة في التحكيم التجاري للدولة، مرجع سابق ص ١١٨

ه-المحافظة على العلاقات الودية بين الخصوم : تبقى العلاقات الودية بين الخصوم قائمة في الوساطة بعكس الخصومة القضائية التي تؤدي في الغالب إلى قطع مثل تلك العلاقات.

و-استغلال الوقت : تكفل الوساطة استغلال الوقت والحصول على حلول سريعة .

ز-الحلول الخلاقة التي يمكن التوصل إليها : جلسات الوساطة تساعد على تجاوز العقبات وتوفير الحلول الخلاقة والإبداعية لحل النزاعات.

ح-توفير ملتقى لأطراف النزاع قبل بدء المحاكمة : تساعد جلسات الوساطة على توفير ملتقى أخير بين الخصوم قد يساهم في حل النزاع.

ط-عدم تحمل أي نوع من أنواع المخاطرة : ذلك أن هناك حرية للخصوم للرجوع عن أي عرض أثناء جلسات الوساطة ما لم يتم تثبيته خطياً.

ك-تنفيذ اتفاقية التسوية رضائياً : لما كانت اتفاقية التسوية هي من صنع أطراف النزاع فإن تنفيذها على الأغلب سيتم برضائهم بعكس الحكم القضائي الذي يتم تنفيذه جبراً.

٢- اللجوء إلى التحكيم الذي عرفناه سابقاً بأنه : وسيلة تتيح فض المنازعات بين الأفراد من قبل أفراد أو هيئات لا يعتبرون من الجسم القضائي وذلك وفق شروط يحددونها للفصل في ذلك النزاع بعيداً عن التحيز للمنطقة الحرة و يعتبر التحكيم من الوسائل المهمة في توفير الوقت

و النفقات و من مزايا التحكيم :[1]

أ- السرعة في فض النزاع حيثُ يكون للوقت أثر مهم على الحق المُتنازع عليه بين الأطراف وخاصة" في القضايا التجارية ، فيملك المحكّمون صلاحية تحديد المدة التي يرونها لازمة لإنهاء النزاع وفق ما ورد في القانون وعلى المحكّم أن يلتزم بذلك.

ب- تلافي نشوب الأحقاد والعداوات بين الأطراف المُتنازعة قدر المُستطاع فالتحكيم غالباً ما يُحقق العدل بدون نشوب أحقاد بين الأطراف المُتنازعة.

ج- تخفيف العبء المالي والإداري على المحاكم.

د-الاعتدال في الحكم، يتصف القضاء بالهيبة والوقار، ويغلب على الوساطة الشفاعة، ليأتي التحكيم حلاً وسطاً بين الاثنين، لذلك تتصف أحكام التحكيم بالاعتدال.

ه- إنّ اعتماد أسلوب التحكيم يفتح باب الاستثمارات مما ينهض بالاقتصاد عامةً، حيثُ يُتيح التحكيم للشركات المُتعددة الجنسية والتي لا ترغب في الخضوع إلى قوانين أجنبية عند وقوع النزاع

---

[1] عبد العزيز عبد المنعم خليفة التحكيم في منازعات العقود الداخلية و الإدارية دار الكتب القانونية الطبعة الاولى القاهرة ١٩٩٠ ص ٥٤

اختيار القانون الواجب تطبيقه على النزاع مما يُشعرها بالطمأنينة على مصالحها وبالتالي يكون التحكيم مخرجاً لمسألة تنازع القوانين.

و- يتصف التحكيم بالسرية، فالأصل في إجراءات التحكيم وجلساته السرية، حيثُ يفتح التحكيم مجالاً واسعاً للعمل على حل النزاع الناشئ بين الأطراف بسرية كاملة ، سواء من حيثُ الحق المُتنازع عليه أو الدفوع المتبادلة بين الأطراف المتنازعة لتصل إلى حد السرية بشخصي النزاع ومكانتهم .

إلا أن هناك بعض العيوب للتحكيم من أهمها:

- التكلفة المالية العالية وخاصة" في الأمور التجارية.
- عند عدم استجابة أحد الطرفين لتنفيذ حكم المُحكمين يتم اللجوء للقضاء لتنفيذ الحكم.
- طرق الطعن بأحكام المحكمين مُحددة وأقل من طرق الطعن التي تخضع لها الأحكام الصادرة عن المحاكم.

٣- اللجوء إلى القضاء الإداري السوري ».

تاسعاً- كما يجوز أن يستمر العمل في المنشآت الخاصة للمناطق الحرة خارج أوقات الدوام شريطة ألا يتجاوز حدود منشأة المستثمر صاحب العلاقة.

وعند القيام بعمليات الإدخال والإخراج يستوجب تكليف عاملين

للإشراف وهذا ما جاء في المادة /٧٧/[١]:

«آ ــ يمكن أن يستمر العمل ضمن المناطق الحرة خارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل والأعياد على ألا يتجاوز حدود منشأة المستثمر صاحب العلاقة.

ب ــ إذا رغب المستثمر أو المودع القيام بعمليات إدخال أو إخراج أو نقل أو أي عمل يستوجب تكليف بعض العاملين للإشراف عليه من غير العاملين القائمين على الحراسة أصلاً تتقاضى المؤسسة أجور الإشراف وفقاً للمعدلات التي يحددها المجلس لهذه الغاية».

عاشراً- يحق للمستثمر إدخال كافة وسائل النقل حسب ما جاء في المادة /٧٨/[٢]: «يحق للمستثمر إدخال وسائط النقل اللازمة لنشاطه سواء كانت هذه الوسائط سيارات نقل ركاب جماعية ــ سيارات نقل بضائع ــ سيارات ذات استعمال خاص (إسعاف ــ إطفاء ــ براد...) ــ إدخالاً مؤقتاً إلى القطر شريطة ألا تستخدم إلا للأغراض التي أدخلت من أجلها».

تنفيذ المادة السابقة يكون عن طريق لجنة برئاسة المدير العام للجمارك وعضوية مدير عام المناطق الحرة وممثل عن كل من وزارة

---

(١)مرسوم استثمار المناطق الحرة السورية رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٦ ــ ٧٨/.

(٢)مرسوم استثمار المناطق الحرة رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٦ ــ ٧٨/.

الاقتصاد والتجارة الخارجية حسب المادة /٧٩/[١]:

«يشكل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لجنة برئاسة المدير العام للجمارك وعضوية مدير عام المناطق الحرة وممثل عن كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة النقل لوضع الأسس والضوابط والشروط اللازمة لوضع المادة /٧٨/ موضع التنفيذ».

نلاحظ أن المشرّع السوري توسع في التسهيلات و قد أصاب حين سمح باستخدام الآلات المصنعة في سوريا داخل المناطق الحرة دون رخصة تصدير، و هذه الميزة من شأنها تشجيع الصناعة المحلية و رفع كفاءتها .

كما أن السماح بتصدير المواد الأولية إلى المناطق الحرة من شأنه تشجيع و تسهيل الصناعة داخل المناطق الحرة ، لما يوفره استعمال المواد الأولية من داخل سوريا من تخفيف تكاليف استيراد هذه المواد من الخارج و بالتالي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج .

كما أن تسهيل إعطاء شهادة المنشأ سواء كانت السورية أو شهادة منشأ المناطق الحرة السورية من شأنها تشجيع الصناعة داخل المناطق الحرة .

والإعفاء الأنشطة من ضرائب الدخل و الأرباح و الأجور من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج .

---

(١)مرسوم استثمار المناطق الحرة رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٧٩ ــ ٧٨/.

كما أن المشرّع أعطى ضمانات أكبر للمستثمرين عندما منع الحجز الاحتياطي أو التنفيذي إلا في حالات و شروط نص عليها و هذا من شأنه إعطاء أمان اقتصادي أكبر للمستثمر.

و المشرّع عندما أعطى حق اللجوء إلى التحكيم و التسوية للنزاعات في المناطق الحرة يكون بذلك قد ترك المجال للمستثمرين لتفادي الدخول الى المحاكم و ما يسببه من إهدار للوقت و المال.

و من التسهيلات أيضاً التي تم منحها للمستثمرين إعطاؤهم حق العمل خارج أوقات عمل المناطق الحرة الرسمي، مما يتلائم مع طبيعة عمل و استثمارات المناطق الحرة كما أن منح المستثمر حق إدخال وسائط النقل للمناطق الحرة بصفة الإدخال المؤقت من شأنه منح مرونة و تسهيلات أكبر للمستثمرين.

كل هذه التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في المناطق الحرة السورية تهدف إلى جذب رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني مما يساهم في زيادة الدخل القومي.

الفرع الثاني

مزايا الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية

حاول المشرّع الأردني تقديم مزايا وامتيازات للاستثمار في الأردن نجملها بالآتي :

أولاً- منح المشرّع الأردني تعويضاً للمستثمرين، وذلك عن تلف بضاعتهم في المناطق الحرة، و يكون التعويض من قبل رئيس المناطق

الحرة إذا كان الإهمال بسبب موظفي المناطق الحرة ويمكن تسوية النزاع دون اللجوء للقضاء هذا ما ذكرته المادة /١٣/[١] فقرة /ب/: مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر المنطقة مسؤولة عن العيب أو الضرر أو التلف أو النقص الذي يصيب أية بضاعة مخزّنة في المستودعات والساحات العامة إذا ثبت أنه قد نجم عن فعل أو إهمال أي من موظفي المنطقة ومستخدميها ، أو عن عدم صلاحية مستودعاتها لتخزين مثل تلك البضاعة ، وللرئيس أن يعقد أية تسوية مع المودع على التعويض الذي يستحقه مقابل العيب أو الضرر أو النقص أو التلف الذي أصاب بضاعته دون اللجوء إلى القضاء».

ثانياً- سمح المشرّع لمجلس المنطقة الحرة بالترخيص لعمليات التصنيع والشحن والتأمين وغيرها من الأنشطة الخدمية.

كما تجري عمليات التقسمة والتجزئة والفرز وكافة العمليات الأخرى بترخيص من المدير العام للمناطق الحرة ، كما يمكن للمدير أن يرخص لإجراء هذه العمليات في المستودعات العامة أو في الأماكن المخصصة لهذا الموضوع ، و هذا ما نصت عليه المادة /١٤/من مرسوم المناطق الحرة الأردينة التي جاء فيها:

أ: مع مراعاة قانون المؤسسة تقام الصناعات والمعامل في المنطقة بترخيص من المجلس وفقاً للتعليمات التي يضعها لهذه الغاية[٢].

ب: للمجلس أن يسمح بتأسيس مشاريع أو نشاطات استثمارية داخل

---

(١)مرسوم استثمار المناطق الحرة الأردنية رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /١٣ ــ ١٤/.

(٢)مرسوم استثمار المناطق الحرة الأردنية رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /١٦/.

المنطقة لغايات التصنيع والشحن والتأمين والتخزين والأنشطة الخدمية والأعمال التجارية الأخرى وفق الشروط والضمانات التي يقرها.

ج: تجري عمليات التحويل في المنطقة بترخيص من المدير بما في ذلك عمليات التقسيم، والتجزئة، والفرز، والتشكيل، والتغليف، والتعبئة والمزج ،والتنظيف، والتشحيم ، والتقطير، والتحميص ، والدق ، والتكسير والسحق ، والترقيم ، ووضع العلامات التجارية ، وتبديلها ، وتجري هذه العمليات في الأماكن المؤجرة وللمدير أن يسمح بإجرائها أو بعضها في المستودعات العامة للمنطقة أو في الأماكن التي تعدها لهذا الغرض في حرم المنطقة.

ثالثاً- ومن الامتيازات في المناطق الحرة عدم جواز حجز المنشأة المقامة في المناطق الحرة.

لكن يجوز رهن البضائع المنقولة ضمن شروط مقنعة بعد موافقة المدير.

و مع وجود الرهن يجوز للمنطقة الحرة بيع المرهونات أو إتلافها لضمان حقوقها. وهذا ما أكدت عليه المادة /١٦/ من مرسوم الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية

"أ- لا يجوز رهن أو حجز المنشآت المقامة على الأرض المؤجرة في المنطقة سواء في القطاع الصناعي أو التجاري أو الخدمي.

ب- يجوز رهن الموجودات المنقولة للمستثمر بعد تقديم الأسباب المبررة لذلك وضمن الشروط التي يقررها المدير العام.

ج- لا يمنع وجود حجز أو رهن على البضائع المودعة في المنطقة من قيام المنطقة بأي إجراءات لضمان حقوقها بما في ذلك بيع هذه البضائع في المزاد العلني أو إتلافها[1].

رابعاً- منح المشرّع رزمة من الحوافز و الإعفاءات لتشجيع الاستثمار و إعفاء كافة المشاريع من ضريبة الدخل و الخدمات العامة بنسبة تصل إلى ٢٥% ،٥٠% ، ٧٥% لمدة عشر سنوات و كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة ١٠٠% من الضرائب و الرسوم الجمركية .

كذلك الإعفاء عن قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم و الضرائب وإعفاء المشاريع التي تعمل على التطور و التوسع من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل .

خامساً- وفرت المناطق الحرة الأردنية للمستثمرين بنية تحتية و نظام اتصالات متطور من شركات اتصالات أرضية و خلوية و انترنت.

نلاحظ تشابه بين ما جاء به التشريع السوري والأردني في التسهيلات و الحوافز خصوصاً مسألة الرهن أو الحجز ومحاولة إعطاء شعور بالأمن للمستثمرين ، وقد وسَّع المشرّع الأردني من صلاحيات مجلس إدارة المنطقة الحرة ، كما أن البنية التحتية للمناطق الحرة الاردنية التي وفّرها للمستثمرين تعتبر أفضل من البنية السورية ، و يعتبر المشرّع

---

(١) عبد العزيز عبد المنعم خليفة التحكيم في منازعات العقود الداخلية والإدارية مرجع سابقص٥٥.

السوري أكثر تقدماً في موضوع الإعفاءات الضريبية، و لا شك أن موضوع الإعفاءات الضريبية تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات أما المشرّع الأردني تفوّق على السوري فيما يخص التوسع في السماح بالتحكيم و التسوية في النزاعات الخاصة بالاستثمارات بالمناطق الحرة .

المطلب الثالث

حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة

يفرض نظام استثمار المناطق الحرة على المستثمرين قواعد والتزامات يجب عليهم إتباعها ومنحهم حقوقاً وسنحاول فيما يلي تبيان هذه الحقوق والالتزامات في كل من سوريا و الأردن.

الفرع الأول

حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة في سوريا

أولاً- التزامات المستثمرين في المناطق الحرة السورية:

أعطى التشريع السوري للمستثمرين في المناطق الحرة حقوقاً و فرض عليهم واجبات نجملها بما يلي :

١- سمح المشرّع السوري للمستثمر ممارسة مختلف الأنشطة من (تجارية ــ صناعية ــ مصرفية ــ خدمية) وبناءً عليه فإن طلب الإشغال يقدم إلى المناطق الحرة وفق نموذج مقدم من االمؤسسة العامة مع الأوراق الثبوتية من أجل الحصول على الموافقة والترخيص له بمزاولة نشاطها و التي تتمثل بالثبوتيات التالية[١]:

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وآثارها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ــ ص ٤١.

أ- صورة عن البطاقة الشخصية لطالب الإشغال العربي السوري أو صورة عن جواز السفر لغير السوريين.

ب- مخطط الموقع المقترح وبحيث يؤخذ من الموقع العام للمنقطة الحرة المنوي الإشغال فيها ورقم المقسم واتجاه الشمال ويوثق المخطط من الدائرة المعنية في المنطقة الحرة المعنية.

ج- عقد تأسيس شركة إذا كان طالب الإشغال شركة (شخص اعتباري) يحدد فيه رأسمالها ومدتها والشروط الأخرى القانونية الناظمة لعملها مما يوافق نظام الاستثمار في المناطق الحرة.

د- عقد توكيل وتمثيل خاص وفقاً للنموذج المعتمد من المؤسسة العامة للمناطق الحرة إذا كان طالب الأشغال أجنبياً ويمكن الاستعاضة عنه بنسخة عن شهادة تسجيل تاجر فيما إذا كان طالب الإشغال لنشاط ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

ه- تصريح من الممثل السوري المسمى بعقد التمثيل الخاص وفق النموذج المعتمد.

ن- دراسة عن حالة طالب الأشغال والنشاطات التي يمارسها.

و- سجل عدلي وسند إقامة.

ز- كشف حساب من البنوك التي يتعامل معها.

٢-على طالب الإشغال القيام بتسديد بدل خدمة إدارية بواقع ١٢٥ دولار لكل من الأشغال التجاري والصناعي و ٥٠٠ دولار للإشغالين المصرفي والخدمي.

٣- على المستثمر الذي يريد إدخال بضاعة إلى المنطقة الحرة أن يقدم طلب أو وكيله القانوني طلباً يبين فيه منشأ البضائع ومصدرها وجنسها ونوعها ووزنها وقيمتها وأنواع الطرود وعلاماتها التجارية وأرقامها وعددها، ويرفق مع الطلب تصريح يبين فيه أنه اطلع على أحكام الاستثمار في المناطق الحرة[١].

٤- في حال إعداد ضبط بحق المستثمر إذا ما امتنع عن توقيع محضر الضبط أو وضعَ تحفظاً على الوقائع المثبتة فيه عليه أن يراجع قاضي الأمور المستعجلة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ المحضر.

فإن لم يراجع القاضي خلال الفترة المحددة يُعمل بهذا المحضر كما لو كان موقعاً منه بدون تحفظ.

٥- المدة القصوى لبقاء البضاعة في المناطق الحرة هي خمس سنوات طالماً سددت ما عليها من التزامات ، وأقصى مدة مسموحة للتخلف عن التسديد هي تسعة أشهر ويمكن أن تنقص هذه المدة حسب نوع البضاعة وقيمتها[٢].

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ــ ص ٤١.

(٢)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /٢٨/.

٦- تستوفي[١] المؤسسة العامة للمناطق الحرة النفقات الناجمة عن عمليات البيع وكافة التبدلات المترتبة على البضائع والمركبات وعن طيلة مدة الإيداع التي لم تسدد عنها البدلات أصلاً وحتى تاريخ البيع وذلك من القيمة المباعة بها فيما إذا تم البيع في الوضع الجمركي لها ويحتفظ للمودع بالرصيد الباقي لمدة سنة من تاريخ البيع في حساب المنطقة الحرة المعنية ويسقط حقه في هذا الرصيد إذا لم يطالب به خلال هذه المدة ويؤول الرصيد إلى الخزينة العامة للدولة.

٧- أما إذا تم البيع للوضع بالاستهلاك المحلي أي خارج الوضع الجمركي للمنطقة الحرة فتوزع حصيلته وفقاً لما يلي:

أ- تستوفي المؤسسة البدلات والنفقات المترتبة لها على البضاعة أو المركبة المباعة بما في ذلك نفقات عملية البيع.

ب- تستوفي إدارة الجمارك الرسوم الجمركية المتوجبة عليها أيضاً.

ج- يعتبر الرصيد الباقي من حصيلة البيع إيراداً للخزينة العامة للدولة أما إذا لم تغطّ حصيلة البيع بدلات المؤسسة والنفقات المترتبة لها على البضاعة والرسوم الجمركية المتوجبة عليها، عندها يكون حق الامتياز في الاستيفاء للمؤسسة ثم للجمارك.

٨- عندما يجري فتح أحد الطرود للمعاينة الجمركية أو بناء على طلب صاحبهُ يجب التأكد من سلامة الطرود قبل فتحها حتى إذا ما ظهر

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /٢٩/ فقرة /ج/.

طرد مشبوه نظم به محضر ضبط بالاشتراك مع المؤسسة ويعتبر فتح الطرد دون تنظيم محضر ضبط دليلاً على سلامته، وفي هذه الحالة لا تكون المؤسسة مسؤولة عن أي تباين يظهر في محتويات الطرد عند فتحه.

٩- يمكن للمؤسسة العامة للمناطق الحرة نقل البضائع المخزنة لديها بعد موافقة المستثمر، ويمكن بدون موافقة المستثمر في حال كانت البضاعة مضرة بالبضائع الأخرى أو بالصحة العامة أو منشأة المناطق الحرة.

١٠- عندما يريد المستثمر إخراج البضاعة من المنطقة الحرة عليه أن يقدم طلباً يبين فيه نوع البضائع ومنشأها وعدد الطرود وأنواعها ، ويجب ذكر جميع التوضيحات عن التعليمات التي أجريت على البضائع من تصنيع حتى تستطيع الجمارك استيفاء الضريبة المناسبة.

و يتوجب عليه[١]:

أ ــ تسديد البدلات المترتبة عليها للمؤسسة واستكمال المعاملات الجمركية المتعلقة بها.

ب ــ إعادة شهادة الإيداع الاسمية المشار إليها في هذا النظام.

ج ــ إبراز أوامر التسليم وغيرها من المستندات عند الاقتضاء وفقاً للتعليمات التي تصدرها المؤسسة.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٣٤ ــ ٣٥/.

د ــ نقل البضائع إلى قاعة المعاينة كي تخضع للكشف والمعاملات الجمركية وتقام هذه القاعة على حساب المؤسسة في مكان يتفق عليه مع إدارة الجمارك حيث تكون تحت حراسة مشتركة من المؤسسة والجمارك.

ويجوز بموافقة خاصة من إدارة الجمارك إجراء الكشف على بعض البضائع خارج القاعة وفقاً لنوعية وحجم البضاعة.

هـ ــ توقيع مالك البضاعة أو ممثله إشعاراً بالاستلام.

١١- يستوفى بدل الإيداع عن البضائع التي تودع في مستودعات وساحات وسقائف المنطقة الحرة غير العائدة للمستثمرين فيها وذلك طيلة مدة بقائها في هذه الأماكن ودون أية مهلة إعفاء.

و يحسب بدل الإيداع على أساس الوزن القائم للبضاعة أو العدد أو الحجم حسبما هو محدد في قرار تحديد هذه البدلات.

و يدفع المستثمر رسوماً عن تخزين البضاعة في الأماكن التي لا يملكها وذلك طيلة مدة بقائها في هذه الأماكن.

كما يحسب بدل الإيداع على أساس الوزن القائم للبضاعة أو العدد أو حسب القانون[١].

نلاحظ هنا تعتبر الشروط التي وضعها المشرّع السوري لتقديم طلب الإشغال مقبولة الى حد ما إلا أنه في حال التخفيف منها من الممكــن أن

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٣٩/.

تصبح أكثر مرونة حيث من الممكن الغاء مخطط الموقع و أن تصبح من مهمة إدارة المناطق الحرة إعداد مثل هذه المخططات .

كما أن السماح للمستثمر بمراجعة قاضي الأمور المستعجلة في حال تنظيم ضبط بحقه يعتبر خطوة موفقة من شأنها منح ثقة أكبر للمستثمرين.

كما أن شروط إعطاء شهادة إيداع للمستثمر تعتبر شروط ميسرة و قد تساهل المشرّع في حال ضياع هذه الشهادة ، حيث سمح باستلام البضائع بموجب عقد إيصال استلام مرفقاً بتصريح خطي بفقدان الشهادة .

منح المشرع مدة خمس سنوات لبقاء البضائع في المناطق الحرة و هي مدة مقبولة إلا أنه يمكن زيادتها لسبع سنوات كالمناطق الحرة في البلدان المجاورة .

كما أنَّ المشرّع أعطى المستثمر ميزة امكانية أن تقوم إدارة المناطق الحرة بإجراء أعمال العتالة بناء على طلبه و هذا تسهيل جيد للمستثمرين.

كما قرر المشرّع السوري أنه في حال بيع البضائع الجمركية التي لم تسدد رسومها قرر أنه لا يحتفظ له بنصيبه من الأموال إلا لمدة سنة و هذه المدة تعتبر قصيرة و ربما كان من الأفضل زيادتها إلى ثلاث سنوات.

و بالعموم تعتبر واجبات المستثمرين في المناطق الحرة السورية غير معقدة و مشجعة للمستثمرين و هناك بعض السلبيات التي يمكن تلافيها بما يخص مخطط الموقع و مدة التخزين

ثانياً- حقوق المستثمرين في المناطق الحرة السورية

١- يعطى المستثمر صاحب البضاعة المودعة بناء على طلبه شهادة إيداع اسمية مستخرجة من دفتر ذي أرومة يدرج فيها:

أ-اسم المودع ولقبه ومهنته وموطنه المختار.

ب- رقم وتاريخ دخول البضائع إلى المستودعات العامة.

ج-اسم الباخرة الناقلة وجنسيتها إذا اقتضى الأمر أو أية وسيلة نقل أخرى.

د- نوع التأمين وقيمته.

ه- عدد وماركات الطرود وحالتها عند الإدخال ومكان الإيداع.

و- نوع البضاعة المصرح بها ومحتويات الطرود ووزنها.

يعتبر مودع البضاعة مسؤولاً وحده عن صحة هذه البيانات(١).

٢-عندما يطلب المستثمر شهادة إيداع على بضاعته يجب أن تكون هذه البضاعة مخزنة في مكان واحد و عند تنظيم شهادة الإيداع تستوفى رسوم التخزين.

٣-يجب الانتباه إلى أن شهادات الإيداع الاسمية للبضائع غير قابلة للتظهير ويجري التنازل عنها بحضور المتنازل والمتنازَل له أو من ينوب عنهما قانونياً ، وإعادة شهادة الإيداع للبضاعة المتنازل عنها حيث يجري تبديلها بشهادات إيداع جديدة باسم المالك الجديد.

---

(١)مرسوم استثمار ـــ المناطق الحرة السورية ـــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٢٣/.

٤-يجب قبل تسجيل التنازل عن البضاعة المودعة ومنح شهادة باسم صاحب البضاعة الجديدة أن تكون هذه البضاعة بريئة الذمة.

٥-في حال فقدان الشهادة الاسمية للبضاعة يمكن إعطاء شهادة إيداع أخرى بدلاً عنها أو من الممكن تسليم البضاعة للمستثمر بموجب إيصال استلام مرفقاً بتصريح خطي بفقدان الشهادة[١].

٦- يحق للمودع أن يطلب من المؤسسة إجراء أعمال العتالة على حسابه وإذا طلب من المؤسسة إجراء أعمال العتالة له ، ثم عدل عنها كلياً أو جزئياً بعد أن تكون المؤسسة قد اتخذت التدابير اللازمة يحق لها استيفاء ، بدل عتالة بمعدل النصف على الأكثر عن كامل الكمية التي تناولتها يد العمال و يعتبر هذا الشرط عادلاً اتجاه المؤسسة حتى لا تذهب نفقات العتالة التي أنفقتها بلا فائدة.

([١])مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /٢٥ ــ ٢٦/.

الفرع الثاني

حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة في الأردن

نظم المشرّع الأردني أسس الاستثمار في المناطق الحرة ففرض واجبات على المستثمرين ومنحهم حقوق و سنتناولها تباعاً.

أولاً- التزامات المستثمرين في المناطق الحرة الأردنية.

١-على المستثمرين تسليم البضاعة المشحونة إلى المنطقة الحرة والوثائق المتعلقة بها دون تأخير خلال (٧٢) ساعة من وصول وسيلة النقل إلى المركز الجمركي الذي يقع في المنطقة، وتنظيم طلب إيداع بالبضاعة و في حال مخالفة هذه التعليمات يفرض على المستثمر غرامة مقدارها خمسة وعشرين ديناراً عن كل يوم تأخير، على أن لا تتجاوز الغرامات المفروضة على ذلك خمسمائة دينار إلا إذا قدّم أسباباً مقنعة.

٢- في حال تم إعفاء البضائع المخزنة في المناطق الحرة سواءً في مستودعات أو ساحات الميناء أو خلافها لأي سبب كان وأعفيت من رسوم التخزين كلياً أو جزئياً عن أية مدة فلا يجوز إعفاءها من بدل الخدمات المستحقة للمنطقة.

٣- على المستثمر تصنيف بضاعته وفرزها قبل تسليمها للمنطقة الحرة وإذا لم يتم ذلك الفرز خلال خمسة أيام من وصول البضاعة ، عليه أن يدفع جميع النفقات التي تتكبدها المنطقة لإجراء الفرز مضافاً ١٠% كبدل خدمات ويقبل بقيود المنطقة في هذه الحالة بالنسبة لنوع الطرود وعددها وأوزانها ومحتوياتها ولا يكون له الحق في الاحتجاج لدى المؤسسة.

٤- إذا لم يقم المودع بتسليم البضاعة للمنطقة بعد فرزها خلال خمسة أيام من وصولها إلى حرم المنطقة فيعتبر مسؤولاً عن البضاعة ، ويستوفى منه ثلاثة أمثال بدلات التخزين اليومية المستحقة عن المدة التي يتأخر فيها عن التسليم للمدير، وفي حالات مبررة للتأخير الإعفاء من الغرامة بناء على طلب خطي يقدم من أصحاب العلاقة(١).

٥- يجب على المستثمر دفع أي بدل تخزين وأي بدل آخر مستحق على البضاعة المودعة مرة كل ستة أشهر على الأكثر وبعد انقضاء هذه المدة يرسل للمودع إشعار بالبريد المسجل أو بالنشر في صحيفة يومية محلية، يطلب منه دفع ما يستحق عليه وإذا لم يقم بذلك بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ النشر أو على تاريخ إيداع الإشعار بالبريد تتخذ الإجراءات التالية:

١-للمدير العام أن يبيع بالمزاد العلني جزءاً من البضاعة دون رسوم جمركية يعادل حسب تقديره مقدار المبالغ المستحقة على المودع أما إذا كانت البضاعة غير قابلة للتجزئة فتباع كلها على أن يجري البيع تحت إشراف لجنة من اثنين من موظفي المنطقة ومندوب عن دائرة الجمارك وآخر من ديوان المحاسبة ، ولا تعتبر المنطقة مسؤولة عن أي أضرار تلحق بالبضاعة من جراء هذا البيع.

يستوفى من ثمن البيع المبالغ المستحقة على المودع للمنطقة وأي رسوم ومصاريف أخرى ترتبت على البضاعة وما يزيد على ذلك يقيّد في حساب الأمانات(٢).

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٨/.

(٢)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٢٣/.

٢- إذا كانت البضاعة غير قابلة للبيع فللمدير أن يأمر بإتلافها من قبل لجنة البيع المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وللمنطقة في جميع الأحوال الحق في الرجوع على المودع لتحصيل البدلات المستحقة.

- للمدير أن يستوفي مقدماً عند إيداع البضاعة التأمين النقدي الذي يراه مناسباً مقابل البدلات التي قد تستحق للمنطقة.

٦- للمدير العام بتسبيب من مدير المنطقة الحرة إرجاء عملية البيع للمدة التي يراها مناسبة إذا كانت قيمة البضاعة تزيد عن المبالغ المطالب بها للمنطقة.

٧- عاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ، كل مستثمر أخفى بيانات أو كانت غير صحيحة بقصد مخالفة أحكام هذا النظام ، حيث أعطى للمدير العام أو من ينيبه اتخاذ الاجراءات التالية [١]:

أ : استيفاء غرامة مالية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار على أي مخالفة أخرى لأحكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه.

ب:ـــ وقف نشاط كل من يخالف أحكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بموجبه إلى حين تصويب المخالفة.

يعتبر المشرّع الأردني أكثر تشدداً من المشرّع السوري فيما يخص واجبات المستثمرين حيث فرض عليهم إدخال البضائع المشحونة إلى

---

(١)مرسوم استثمار ـــ المناطق الحرة الأردنية ـــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٢٨/.

المناطق الحرة خلال مدة قصيرة ، كما أنه فرض غرامة كبيرة تصل إلى ثلاثة أضعاف بدلات التخزين عن المدة التي يتأخر فيها عن تسليم البضاعة ، كما أنه لم يعف المستثمر من بدلات الخدمات المستحقة للمنطقة حتى في حال إعفائها من أجور التخزين ، و قد واصل المشرّع الأردني تشدده حتى أنه قرر الحبس لكل مستثمر أخفى بيانات أو كانت بياناته غير صحيحة بقصد مخالفة أحكام نظام استثمار المناطق الحرّة الأردنية و بالإجمال المشرّع السوري كان أكثر مرونة من المشرّع الأردني فيما يخص واجبات المستثمرين .

ثانياً- حقوق المستثمرين في المناطق الحرة الأردنية.

١-يمكن إبقاء بضائع الترانزيت في الميناء لمدة شهر من تاريخ إفراغها فيه ليجري إخراجها منه حسب الإجراءات المتبعة وبعد انتهاء هذه المدة تنقل على نفقة أصحابها إلى المنطقة لتخزينها وفق أحكام قانون المؤسسة[١].

٢-يسمح ببقاء بضائع الترانزيت غير المعنونة بموجب مانفيست الباخرة أو بوالص الشحن في الميناء لمدة شهر من تاريخ إفراغها فيه ليجري إخراجها منه حسب الإجراءات المتبعه وبعد انتهاء هذه المدة تنقل على نفقة أصحابها إلى المنطقة لتخزينها .

٣-تبقى البضائع في المنطقة للمدة التي يطلب المودع إبقاءها فيها إلاّ في الحالات التي تستدعي إخراج البضاعة من المنطقة نظراً لطبيعتها ، أو

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٧/.

لتخلف المودع عن تأدية الالتزامات المترتبة عليه للمنطقة.

٤-يسمح للمستثمرين بتأسيس مشاريع أو نشاطات استثماريه داخل المنطقة لغايات التصنيع والشحن والتأمين والتخزين والأنشطة الخدمية والأعمال التجارية الأخرى.

المطلب الرابع

القواعد الإجرائية في المناطق الحرّة

نظمت قوانين استثمار المناطق الحرة كيفية إدخال وإخراج البضائع من وإلى المناطق الحرة وآلية تخزين البضائع والبدلات المترتبة على المستثمرين وسنقوم بتوضيح هذه القواعد في كل من سوريا والأردن.

الفرع الأول

القواعد الإجرائية للمناطق الحرّة في سوريا

حدد نظام استثمار المناطق الحرة القواعد الإجرائية للعمل في المناطق الحرة من إدخال للبضائع وإخراجها وغيرها من مجموعة الإجراءات.

أولاً- حدد التشريع طريق إدخال البضائع للمستثمرين للمناطق الحرة بإحدى الطرق التالية:

١-إذا كان إدخال البضائع عن طريق البر من داخل سوريا أو خارجها يرفق بالطلب المنوه به المعاملة الجمركية النظامية المرافقة للبضاعة.

٢-أما إذا كان إدخال البضائع لسورية عن طريق البحر هنا يجب

التفريق بين حالتين[1]: ــ من خارج القطر مباشرة إلى المنطقة الحرة في ذات المرفأ:

ترفق النسخة الأصلية لمانيفست[2] الشحن مع المستندات والبوالص.

إذا كان مقصد البضاعة منطقة حرة داخلية يرفق بطلب إدخال المعاملة الجمركية.

ثانياً- كما أوجب القانون على المؤسسة العامة للمناطق الحرة أن تقدم إلى الجمارك قوائم بجميع ما يدخل إلى المنطقة الحرة أو ما يخرج منها وذلك خلال مدة ٣٦ ساعة من تاريخ الدخول أو الخروج.

حيث يجب على المؤسسة تسجيل كافة البضائع الداخلة و الخارجة إلى المناطق الحرة في السجلات المعتمدة من قبل المؤسسة ويجب أن تشمل كافة المعلومات عن البضائع.

ثالثاً- تودع البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة ضمن المستودعات العامة المسقوفة، وعند عدم توفر الأماكن فيها تودع تحت السقائف، وإلا ففي الساحات المكشوفة، مع مراعاة طبيعتها بقدر الإمكان، وتودع في الساحات المكشوفة بصورة خاصة[1].

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /١٦ ــ ١٧/.

(٢)المانيفست : هو بيان الحمولة الصادر بالبضائع المنقولة بوسائل النقل البري أو البحري.

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /١٩/.

١ ــ البضائع التي يتعذر وضعها في السقائف أو المستودعات المسقوفة بسبب شكلها أو حجمها أو وزنها والتي لا تتأثر بالعوامل الجوية.

أما إذا كانت البضائع تتأثر بهذه العوامل فعلى أصحاب البضائع أو ممثليهم القانونيين تأمين الاحتياطات اللازمة لحمايتها.

و يجوز للمؤسسة ودون إلزام عليها وعلى نفقة أصحاب البضاعة ووفق سلطتها التقديرية المطلقة اتخاذ الاحتياطات المنوه عنها وعلى المؤسسة عند استعمال هذا الحق إعلام أصحاب العلاقة بالإجراءات المتخذة ومقدار النفقات المتوجبة خلال ٤٨ ساعة.

٢- البضائع التي يطلب أصحابها وضعها في المناطق المكشوفة خصوصاً عند امتلاء المستودعات والسقائف على أن يقدم أصحاب هذه البضائع تصريحات خطية مسبقة بأن يكون الإيداع في المناطق المكشوفة على مسؤوليتهم.

و بخصوص الإدخال من مرفأ سوري إلى المنطقة الحرة في مرفأ سوري آخر أو في الداخل يخضع الإدخال لذات الشروط المنوه عنها في الفقرة السابقة.

رابعاً– حدد قانون استثمار المناطق الحرة أسس تسليم البضائع من المستثمرين فإذا كانت البضاعة ذات وحدة متماثلة عدداً أو وزناً فيجري التسليم على أساس العبوة أو الوحدة[١].

أما إذا كانت البضاعة فرطاً أو يتعذر عدّهافيتم تسلميها وفق المستندات العائدة لها ووزنها القائم الفعلي دون العد.

خامساً– ولا تكون المؤسسة مسؤولة عند الاستلام والتسليم فيما يتعلق بالبضائع الفرط عن العدد وكذلك فيما يتعلق بالبضائع ذات الوحدات المتماثلة و البضائع الفرط عن الوزن ، حتى ولو ورد ذلك في مستندات البضائع إلا إذا طلب صاحب البضاعة من المؤسسة إجراء الاستلام والتسليم على أساس الوزن الفعلي، وفي هذه الحالة تكون نفقات عملية الوزن في الإدخال والإخراج على عاتقه وتؤخذ بعين الاعتبار خصائص البضائع وطبيعتها وطريقة تغليفها والحالات الأخرى التي تؤثر على وزنها زيادة أو نقصاناً حيث لا تكون المؤسسة مسؤولة عن نقص الوزن الناجم عن تلك الحالات.

سادساً– في حال انتهاء مدة إيداع البضائع في المناطق الحرة ولم يقم المستثمرون بإخراج بضائعهم تتخذ المؤسسة عدة إجراءات [٢] ، حيث

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٢٢/.

(٢)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٢٨/.

تقوم إدارة المنطقة الحرة المودعة بتوجيه كتاب خطي للمستثمر في موطنه المختار المسجل على طلب إدخال البضاعة أو على سجل الإيداع المسجلة به البضاعة، وإذا تعذّر ذلك فيتم بواسطة إحدى الصحف اليومية الواسعة الانتشار ولمرة واحدة تخطره فيه بضرورة تسديد البدلات والذمم المترتبة على بضاعته أو إخراجها من المنطقة حسب الحال وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً تحت طائلة بيعها بالمزاد العلني.

وبعد انتهاء هذه المهلة تقوم إدارة المنطقة الحرة ببيع البضائع وفق الطرق التالية:

١-بالنسبة للبضائع: يتم الكشف عليها ووضع قيمة تقديرية لها على أساس وضعها الجمركي ضمن المنطقة الحرة ثم يعلن عن بيعها بالمزاد العلني لصالح المستثمر.

٢- بالنسبة للمركبات: يتم الكشف عليها وتصنيفها إلى مركبات صالحة للسير وأخرى غير صالحة للسير وتوضع قيمة تقديرية لها على أساس وضعها الجمركي ضمن المنطقة الحرة أيضاً ، ثم يعلن عن بيع الصالح للسير منها كمركبات وغير الصالح للسير للتفكيك والاستفادة من القطع الناجمة عن هذه العملية وعلى أن يتم البيع بالمزاد العلني حسب الأصول.

٣-يتم الكشف والتصنيف ووضع القيمة التقديرية للمركبات من قبل لجنة دائمة يشكلها السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

٤- إذا كانت جلسة المزاد العلني التي تعرض بها البضاعة أو المركبة للمرة الثانية قانونية وحضرها أكثر من مزاود واحد يمكن للجنة المزاد الموافقة على البيع للمزاودة الأخيرة بالقيمة التي رسا المزاد عليها.

٥- عند فشل البيع بالمزاد العلني لجلستي مزاد تؤول ملكية البضاعة أو المركبة التي فشل بيعها للمؤسسة العامة للمناطق الحرة، ويجري بيعها أصولاً خارج الوضع الجمركي للمنطقة الحرة وللوضع بالاستهلاك المحلي خالصة من الرسوم الجمركية.

٦- أما إذا فشل البيع يجوز للمجلس تقديم البضائع والمركبات غير الصالحة للسير كهبة للمعاهد العلمية أو للجمعيات الخيرية أو لسواهما أو إتلافها حسب الأصول.

٧-أما المركبات الصالحة للسير فيعاد عرضها للبيع كقطع تبديل ولجلسة مزاد واحدة وعند فشل البيع يجري التصرف بها وفق ما ذكر أعلاه وتسديد قيودها أصولاً.

نلاحظ أن القانون قد حاول حماية حق المستثمر حيث جعل البيع في المزاد العلني بدايةً لصالحه و إذا فشل البيع في المزاد العلني في هذه الحالة تؤول الملكية للمنطقة الحرة.

و تستوفي المؤسسة حصتها من العمليات الجارية على البضائع عن

طيلة مدة الإيداع التي لم تسدد عنها البدلات أصلاً وحتى تاريخ البيع وذلك من القيمة المباعة بها فيما إذا تم البيع في الوضع الجمركي لها، ويحتفظ للمودع بالرصيد الباقي لمدة سنة من تاريخ البيع في حساب المنطقة الحرة المعنية ويسقط حقه في هذا الرصيد إذا لم يطالب به خلال هذه المدة ، ويؤول الرصيد إلى الخزينة العامة للدولة ، أما إذا تم البيع للوضع بالاستهلاك المحلي أي خارج الوضع الجمركي للمنطقة الحرة فتوزع حصيلته وفقاً لما يلي[1]:

١ ــ تستوفي المؤسسة البدلات والنفقات المترتبة لها على البضاعة أو المركبة المباعة بما في ذلك نفقات عملية البيع.

٢ ــ تستوفي إدارة الجمارك الرسوم الجمركية المتوجبة عليها أيضاً.

٣ ــ يعتبر الرصيد الباقي من حصيلة البيع إيراداً للخزينة العامة للدولة أما إذا لم تغط حصيلة البيع بدلات المؤسسة والنفقات المترتبة لها على البضاعة والرسوم الجمركية المتوجبة عليها، عندها يكون حق الامتياز في الاستيفاء للمؤسسة ثم للجمارك.

سابعاً– أما عن المسؤولية المدنية للمناطق الحرة فعلى المؤسسة اتخاذ التدابير والإجراءات التي يقتضيها حسن حفظ البضائع وأن تعيد

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ المادة رقم /٢٨/.

تغليف الطرود المعطوبة وتبديل الغلافات أو إصلاحها على نفقة المستثمر، كما يحق لها القيام بالأعمال السابقة تلقائياً وعلى نفقة المستثمر كلما رأت ذلك ضرورياً.

و تعتبر المؤسسة مسؤولة عن الأضرار اللاحقة بالبضائع إذا ثبت أنها ناجمة عن فعل أو إهمال موظفيها أو عمالها أو مستخدميها أو سوء حالة مستودعاتها وعدم صلاحيتها للتخزين، وذلك بالاستناد إلى حكم صادر عن المحكمة المختصة، ويجوز للمجلس أن يعقد تسوية على الأضرار دون الرجوع إلى القضاء أما في حال كانت الأضرار في غير هذه الحالات لا تعتبر المؤسسة مسؤولة عن الأضرار أو العيوب أو التلف.

ثامناً-يخضع إخراج البضائع من المناطق الحرة للإجراءات التالية(١):

١ ــ تسديد البدلات المترتبة عليها للمؤسسة واستكمال المعاملات الجمركية المتعلقة بها.

٢ ــ إعادة شهادة الإيداع الاسمية المشار إليها في هذا النظام.

٣ ــ إبراز أوامر التسليم وغيره من المستندات عند الاقتضاء وفقاً للتعليمات التي تصدرها المؤسسة.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٣٥/.

٤ ــ نقل البضائع إلى قاعدة المعاينة كي تخضع للكشف والمعاملات الجمركية ، وتقام هذه القاعة على حساب المؤسسة في مكان يُتفق عليه مع إدارة الجمارك ، حيث تكون **تحت حراسة مشتركة من المؤسسة والجمارك.**

ويجوز بموافقة خاصة من إدارة الجمارك إجراء الكشف على بعض البضائع خارج القاعة وفقاً لنوعية وحجم البضاعة.

٥ ــ توقيع مالك البضاعة أو ممثله إشعاراً بالاستلام.

تاسعاً– تقوم المؤسسة بأعمال العتالة والتبريز وغيرها بمعدات المؤسسة ويمكن للمؤسسة توكيل متعهد وفق القانون ويمكن للمؤسسة القيام بتلك الأعمال.

عاشراً– تستوفي المؤسسة بدل التنازل عن كل مرة يجري فيها التنازل عن البضائع أو عقود الأشغال أو عن الآليات ووسائط النقل وكل الاستثمارات التي تجري في المنطقة الحرة.

كما و تستوفي المؤسسة من المستثمرين بدلات عما تقدمه بناء على ما يطلبه المستثمرون منها من مختلف المواد أو الخدمات أو الشهادات أو صور الوثائق وأجور استعمال الأدوات والتجهيزات.

و تتوجب البدلات على المستثمرين عن كامل مدة بقاء البضائع في المنطقة الحرة وحتى تاريخ إخراجها الفعلي.

و يحدد المجلس بناءً على اقتراح المدير مواعيد تسديد البدلات والسلف المتوجبة على المستثمرين.

أما إذا وقع خلاف بين المؤسسة وأصحاب المستثمر على البدلات يترتب على أصحاب العلاقة تأدية المبلغ المطلوب من المؤسسة وعند الاقتضاء مراجعة القضاء المختص للمطالبة بالتعويض[1].

و يُشترط لإعادة فروق البدلات والأجور المستوفاة خطأ أن يقدم الطلب خطياً خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ الاستيفاء وإلا يفقد حقه فيها.

الحادي عشر- عندما يريد المستثمر أن يقيم نشاطاً في المنطقة الحرة فإنه يقدم طلباً إلى المؤسسة يبين فيه الغاية من الإشغال والأماكن المراد إشغالها والأبنية أو المنشآت التي يرغب بإقامتها عليها ، وعندما يكون طلب الإشغال صناعياً يجب أن يتضمن الطلب نوع البضاعة المرغوب بالترخيص لها والتجهيزات اللازمة.

أما إذا كان الطلب تجارياً فيجوز أن يذكر به عبارة تجارة عامة بدلاً من تحديد أنواع البضائع المراد تخزينها وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن الطلب تعهداً بعدم إدخال أي مادة من المواد المحظور إدخالها إلى المناطق الحرة حسب القانون.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٤٤ ــ ٤٦/.

الثاني عشر- يشترط أن يكون طالب الإشغال مقيماً في البلد الموجودة فيه المنطقة الحرة أو له فيها موطن مختار أو ممثل عنه.

أما طلبات الإشغال التي يقدمها الأجانب والعرب من غير السوريين أو من في حكمهم من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين فيشترط لقبولها توفر أحد الشروط التالية[1]:

١ ــ أن تتخذ هذه الجهات مركزاً رئيسياً أو فرعاً لها في القطر العربي السوري ويتم التحقق من ذلك بإرفاق نسخة عن السجل التجاري مصدقة من الجهة المعنية داخل القطر مع طلب الإشغال.

٢ ــ أن توكّل هذه الجهات بموجب عقد موثّق أصولاً أحد الرعايا العرب السوريين المقيمين في القطر إقامة محددة في بلد المنطقة الحرة يمثله تجاه المؤسسة العامة للمناطق الحرة وترفق نسخة عن العقد المنوه عنه مع طلب الإشغال.

٣ ــ أن يسدد بدل إشغال سنة عقدية واحدة كتأمين يودع في حساب المنطقة الحرة المعنية حتى انتهاء التعاقد معه حيث تقتطع منه الذمم المترتبة على المستثمر إن وجدت ويعاد الرصيد الباقي إليه أصولاً.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٤٩ ــ ٥٠/.

الثالث عشر- لا يجوز أن تتجاوز مساحة الأرض المراد إشغالها من طالب الإشغال أكثر من /١٠%/ من المساحة المعدة للإشغال الخاص ضمن المنطقة الحرة.

- يعتبر العقد بحكم المنتهي بعد سنة عقدية إذا لم يباشر المستثمر بأعمال الاستثمار خلال سنة من تاريخ استلامه البناء إذا ما لم يتقدم بعذر قاهر يقبل به المجلس وفي هذه الحالة لا يترتب على المستثمر أي بدل إشغال إضافي.

الرابع عشر- أما إجراءات الترخيص للاستثمار في المناطق الحرة فهي على الشكل التالي [١]:

١ ــ يبت المدير بطلبات إشغال الساحات المكشوفة في المناطق الحرة بقصد إشغالها إشغالاً تجارياً.

٢ ــ يبت المجلس بطلبات إشغال الأبنية الجاهزة والأراضي المعدة للبناء بهدف إقامة أبنية عليها لإشغالها إشغالاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو لاستعمالها مكاتب تجارية أو أسواق حرة.

٣ ــ يبت المجلس المنعقد برئاسة السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالطلبات المتعلقة بإشغال أماكن في المناطق الحرة إشغالاً مصرفياً، أو خدمياً ، أو المدن والمراكز الإعلامية، أو فندقياً ، أو مكاتب

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٥٣/.

شحن، أو منتجعات، و مشافي ، ومصحات، ومطاعم ، أو إقامة أسواق حرة خارج أسوار المنطقة الحرة ، أو مزاولة أي نشاط آخر يسهم في تنمية المبادلات التجارية الدولية ويؤدي لخدمة الاقتصاد الوطني.

٤ . إذا اكتشفت المؤسسة أن المستثمر أوقف العمل بالمشروع لمدة سنتين متواصلتين أو خمس سنوات متقطعة يحق لها رفض التجديد للمشروع أو إنهاء العقد(١).

٥ . يمكن للمؤسسة في حال إخلال المستثمرين بشروط عقود الإشغال المعقودة معهم أو بنظام الاستثمار والآداب العامة والسلامة المهنية توجه المؤسسة إنذاراً لإزالة المخالفة ضمن مدة تحدد في الإخطار ، وعند تخلفهم عن ذلك خلال هذه المدة يحق للمؤسسة بناء على موافقة المجلس فسخ العقود.

٦ – في حال ضبط بضاعة داخل المنطقة الحرة بقصد إخراجها دون معاملة نظامية قبل تجاوزها باب الخروج تفرض غرامة قدرها ١٥% على المستثمر من قيمتها بعد تنظيم الضبط اللازم من قبل العاملين في المنطقة الحرة ، وإعادة البضاعة. إذا عثر موظفو المنطقة الحرة أو الجمارك على أشياء لم يصرح عنها في بيانات الإدخال وذلك عند إشرافهم على تفريغ البضائع في المستودعات العامة أو المنشآت الخاصة،

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٨٠/.

تستوفي المؤسسة غرامة عنها تعادل /٥%/ من قيمتها إضافة على الإجراءات التي تتخذها إدارة الجمارك لقمع هذه المخالفة أو تسويتها[١].

نلاحظ أن المشرّع السوري فصل في إجراءات إدخال و إخراج البضائع في المناطق الحرة و الغرامات المترتبة على المخالفات كما أنه حدد فترة لإخراج البضائع بعد انتهاء المدة المخصصة لها، و هي خمسة عشر يوماً إلاّ أنه يجب أن يكون هناك إخطار للمستثمر من قبل إدارة المنطقة قبل اتخاذ أي إجراء عملي ، و هذه نقطة إيجابية للمستثمر كما أن المؤسسة هي المسؤولة عن تلف البضائع في حال الإهمال من الموظفين أو كان الخطأ من قبل المؤسسة و سمح المشرّع للمؤسسة بإجراء تسوية مع المستثمر دون الرجوع للقضاء وهذا من شأنه التخفيف من الروتين.

كما أن إجراءات إخراج البضائع تعتبر بسيطة و غير معقدة و تعتبر المؤسسة هي المسؤولة عن أعمال العتالة، و هذا من شأنه توفير وقت وجهد للمستثمرين ، إلاّ أنّ المشرّع تشدد فيما يخص البدلات حيث أنه إذا وقع خلاف بين المؤسسة والمستثمر على البدلات يترتب على المستثمر تأدية المبلغ المطلوب من المؤسسة، وعند الاقتضاء مراجعة القضاء المختص للمطالبة بالتعويض وإجمالاً تعتبر القواعد الإجرائية للمناطق الحرة السورية مفصلة و سهلة ومنصفة بحق المستثمرين.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة السورية ــ رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ مادة رقم /٨٤/.

الفرع الثاني

القواعد الإجرائية في المناطق الحرة الأردنية

نظّم المشرّع الأردني قواعد الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية ومنها:

١ ــ تودع البضائع الداخلة إلى المنطقة الخاصة بالمستثمرين ضمن المستودعات المسقوفة أو تحت السقائف حسب رغبة المستثمر وعند عدم توفر الأماكن فيها تودع في الساحات المكشوفة بعد موافقة المستثمر(١).

٢ ــ تودع البضائع التالية في الساحات المكشوفة:

أ . البضائع التي لا تتأثر بالعوامل الجوية أو يتعذر وضعها في السقائف أو المستودعات بسبب شكلها أو حجمها أو وزنها.

ب . البضائع التي يطلب مودعوها أو أصحابها أو وكلاؤها خطياً في تلك الساحات على مسؤوليتهم.

٣ . تبقى البضائع في المنطقة للمدة التي يطلب المودع إبقاءها فيها إلا في الحالات التي تستدعي إخراج البضاعة من المنطقة ، نظراً لطبيعتها أو لتخلف المودع عن تأدية الالتزامات المترتبة عليه للمنطقة حسب أنظمة المؤسسة العامة للمناطق الحرة(٢).

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٩/.

(٢)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /١/.

٤ . إذا أدخلت بضاعة بطريق الخطأ في المنطقة فتستوفي عنها البدلات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه كاملة.

٥ . لا تكون المنطقة مسؤولة عن أي نقص أو اختلاف في محتويات الطرود إذا كانت عند تسلمها أو تسليمها سليمة في ظاهرها ، و هذا يشابه ما جاء به المشرّع السوري إلا أنه هناك اختلاف بسيط حيث إذا طلب صاحب البضاعة من المؤسسة إجراء الاستلام والتسليم على أساس الوزن الفعلي.

٦ . يجري التنازل عن البضائع المودعة في المنطقة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير العام ، وبموجب محضر تنازل رسمي ينظم بالطريقة التي ينظم بها محضر تسلم تلك البضائع، وبعد دفع البدلات المستحقة للمنطقة حتى تاريخ موافقة المدير وذلك بحضور المتنازل والمتنازل له أو من ينوب عنهما قانوناً ولا يؤخذ بأي تنازل يتم خلافاً لذلك.

و لا يعتد بأي إجراءات تمت على وثيقة التنازل ما لم يتم دفع أي بدل مستحق على ذلك ومصادقة المدير أو من يفوضه خلال سبعة أيام من تاريخ توقيع المتنازل والمتنازل له عليها.

٧ . للمجلس أن يسمح بتأسيس مشاريع أو نشاطات استثمارية داخل المنطقة لغايات التصنيع والشحن والتأمين والتخزين والأنشطة الخدمية والأعمال التجارية الأخرى وفق الشروط والضمانات التي يقرها.

٨ ــ تجري عمليات التحويل في المنطقة بترخيص من المدير، بما

في ذلك عمليات التقسيم والتجزئة والفرز والتشكيل والتغليف والتعبئة والمزج والتنظيف والتشحيم والتقطير والتحميص والدق والتكسير والسحق والترقيم، ووضع العلامات التجارية عليها ، وتجري هذه العمليات في الأماكن المؤجرة وللمدير أن يسمح بإجرائها أو بعضها في المستودعات العامة للمنطقة أو في الأماكن التي تعدها لهذا الغرض في حرم المنطقة[١].

٩ . يتم إتلاف معاملات الإخراج وطلبات الإيداع ووثائق التنازل المخرجة ومحتوياته ، بعد مرور خمس سنوات على تاريخ إنجازها بقرار من المدير العام على أن يتم ذلك بواسطة لجنة يشكلها لهذه الغاية تتألف من مندوبين أو أكثر من المؤسسة وديوان المحاسبة.

يتم إتلاف الوثائق غير المذكورة سابقا بقرار من المدير بعد مرور خمس سنوات على تاريخ إصداره.

١٠ . أما فيما يخص الإيجارات في المناطق الحرة فتحدد كالآتي[٢]:

أ . ثلاثون سنة بالنسبة للمشاريع الصناعية كحد أقصى.

ب . خمس عشرة سنة للأماكن المكشوفة المطلوب استئجارها لإقامة أبنية للتخزين التجاري.

ج. سنة واحدة بالنسبة للأماكن المكشوفة المطلوب استئجارها بقصد التخزين دون إقامة أية منشآت عليها.

و تعتبر هذه المدة عادلة لكونها كافية لأي عمل صناعي أو تجاري لتخزين البضائع.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /١١/.

(٢)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /١٥ ــ ١٩/.

د . سنة واحدة بالنسبة للعقارات والمنشآت المقامة من قبل المؤسسة.

يجوز تجديد عقود الإيجار بعد انتهاء مدتها سنةً لقاء بدل إيجار يدفع مقدماً على أن يحدد البدل والشروط باتفاق الطرفين وعلى المستأجر إبلاغ المدير خطياً بعدم رغبته في التجديد قبل شهرين من انتهاء مدة العقد وإلاّ اعتبر العقد مجدداً تلقائياً بالشروط التي يقررها المجلس.

ه . للمدير العام بناء على تسبيب اللجنة أن يوافق على السماح للمستأجر بالتنازل للغير عن حقوقه في المأجور وفق الشروط التالية:

١ . أن يتم التنازل عن المأجور وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس والنماذج المعتمدة هي المقررة شريطة حصول المتنازل على براءة ذمة أصولية وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية.

٢ . أن ينظم عقد جديد بين المؤسسة والشخص المتنازل عنه بنفس الشروط المذكورة في العقد السابق وأن لا يتجاوز مدة العقد الجديد المدة الباقية من العقد الأول[١].

نلاحظ مما سبق تشابه إجراءات إدخال و إخراج البضائع عند كل من المشرّع السوري و الأردني إلا أن المشرّع الأردني قد سمح بفترات إيجار أطول من المشرّع السوري ، و هذا من شأنه أن يوفر استقرارية للمستثمر و فيما عدا ذلك لا تختلف الإجراءات كثيراً إلا أن المشرّع السوري كان أكثر تفصيلا بخصوص هذه الإجراءات.

---

(١)مرسوم استثمار ــ المناطق الحرة الأردنية ــ رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧ مادة رقم /٢٠/.

المبحث الثاني

فاعلية المناطق الحرة

سنبين فيما يلي أثر المناطق الحرة على الاقتصاد السوري و الأردني من الناحية العملية عن طريق إيراد الإحصائيات والأرقام الخاصة بالمناطق الحرة السورية و الأردنية من خلال فرعين

المطلب الأول: أثر المناطق الحرة على الاقتصاد السوري

المطلب الثاني: أثر المناطق الحرة على الاقتصاد الأردني

المطلب الأول

مؤشرات أداء المناطق الحرة السورية

إن الغاية الأساسية للمناطق الحرة أن يكون لها دور فعال في الاقتصاد القومي للدولة و سنعالج هذا الموضوع عبر الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: في ظل نظام الاستثمار رقم١٨العام ١٩٧١ م.

الفرع الثاني: في ظل نظام الاستثمار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣م.

الفرع الثالث: الصعوبات والعقبات التي تعترض عمل المناطق الحرة السورية.

الفرع الأول

في ظل نظام الاستثمار رقم ١٨ لعام ١٩٧١م

سنحاول تبيان أثر المناطق الحرة على الاقتصاد السوري قبل صدور آخر نظام لاستثمار المناطق الحرة المعمول به وهو نظام الاستثمار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣م.

و يبين لنا الجدول التالي مختلف أنواع الاستثمارات في مختلف المناطق الحرة:

المنطقة	نوع الصناعة	عدد الاستثمارات	رأس المال (دولار)	عدد العمال
دمشق	نسيجية	٣١	٣٢.٨٧٥.٥٨٣	١٩٣١
	تجميع حواسب	٣	٧٨٧.٠٠٠	٣٦
	طباعة وصناعة أفلام	٣	٤.٣٦٢.٥٠٠	٥٢
	غذائية	١	٢٣٠.٠٠٠	٩
	طبية	٢	٣١٣.٧٩٠	٨
	معدنية	١	١١٣.٥٠٠	٨
	كهربائية	١	٦٩٦.٠٠٠	١٧
المجموع		٤٢	٣٩.٣٧٨.٣٧٣	٢٠٦١
حلب	نسيجية	٧	١٠.٨٠٠.٠٠٠	٤٠٠
	كيماوية	٨	٣.٥٠٠.٠٠٠	٢٨٨
	تجميع حواسب	١	٢٥٠.٠٠٠	١٢
المجموع		١٦	١٤.٥٥٠.٠٠٠	٧٠٠
طرطوس	معدنية	٢	٢.٥٥٦.٢٥٠	١٠٠
	غذائية	٢	١٠.٩٦٤.٧٠٠	٥٠
المجموع		٤	١٣.٥٢٠.٩٥٠	١٥٠
اللاذقية	نسيجية	٣	٢.٣٨٨.٧٦٣	٣١٢
	معدنية	٢	١.٠٧٦.٠٠٠	٥٠
المجموع		٥	٣.٤٦٤.٧٦٣	٣٦٢
مطار دمشق الدولي	نسيجية	٣	٩٧٤.٩٠٠	٥٧
	معدنية	٢	٩٠.٠٠٠	٣٨
	كيماوية	٢	١.٨٥٢.٠٠٠	٤٠
	تجميع حواسب	١	٥٠٠.٠٠٠	٢٤
المجموع		٨	٤.٢٢٦.٩٠٠	١٥٩

وعدرا	طبية	٢	١٩٩٨-٢٠٠١	٤٢٥.٥١٠	٢٥
	كهربائية	٦	١٩٧٩-٢٠٠١	٢.٦٨٢.٠٠٠	١٥٣
	معدنية	١٠	١٩٩٣-٢٠٠١	٧.٠٨٧.٤٥٥	٤١٠
	غذائية	٤	١٩٩٨-٢٠٠١	٢.٢٨٤.٧٣٠	٥٧
	حواسب	١	٢٠٠١	١.٠٠٠.٠٠٠	١٦
	كيماوية	٥	٢٠٠٠-٢٠٠١	٤.٥٦٦.٠٠٠	٥٧
	رخام وخشب	٣	١٩٩٣-١٩٩٨	١.٧٩٢.١٣٥	٧٠
	آلات	١	١٩٩٨	١.٢١٠.٠٠٠	١٣
المجموع		٣٢		٢١.٠٤٧.٨٣٠	٨٠١
إجمالي الصناعات في المنطقة الحرة		عددها	رأس المال (دولار)		عدد العمال
		١٠٧	٩٦.١٨٨.٨١٦		٤.٢٣٣

المصدر: المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

يتبين من الجدول أن القسم الأعظم للصناعات يتركز في فرعي دمشق وعدرا حيث تبلغ نسبة الصناعات فيها ٧٠٪ ، وذلك نظراً لقربهما من العاصمة وتوفر الخدمات الأساسية اللازمة لمثل هذه الصناعات ، وتعتبر صناعة النسيج والألبسة الأكثر إشغالا في فروع المؤسسة حيث يبلغ عددها /٥٤/ منشأة ، كما يلاحظ تزايد نشاط صناعة تجميع الحواسب حيث يبلغ عددها /٦/ منشآت ، ويبلغ رأس المال لمجمل هذه الصناعات / المسجل وفق طلبات الإشغال المقدمة من المنشآت الصناعية / (٩٦.١٨٨.٨١٦) دولار ، ويبلغ حجم العمالة فيها مستمداً من طلبات الإشغال (٤٢٣٣) عاملاً.

و يبين لنا الجدول التالي إجمالي حركة الصادرات في المناطق الحـــرة السورية لعام ١٩٩٦ من صادرات مصـــانع – مســـتودعات خاصـــة – مستودعات عامة – سيارات عدرا

القيمة : ألف ل.س

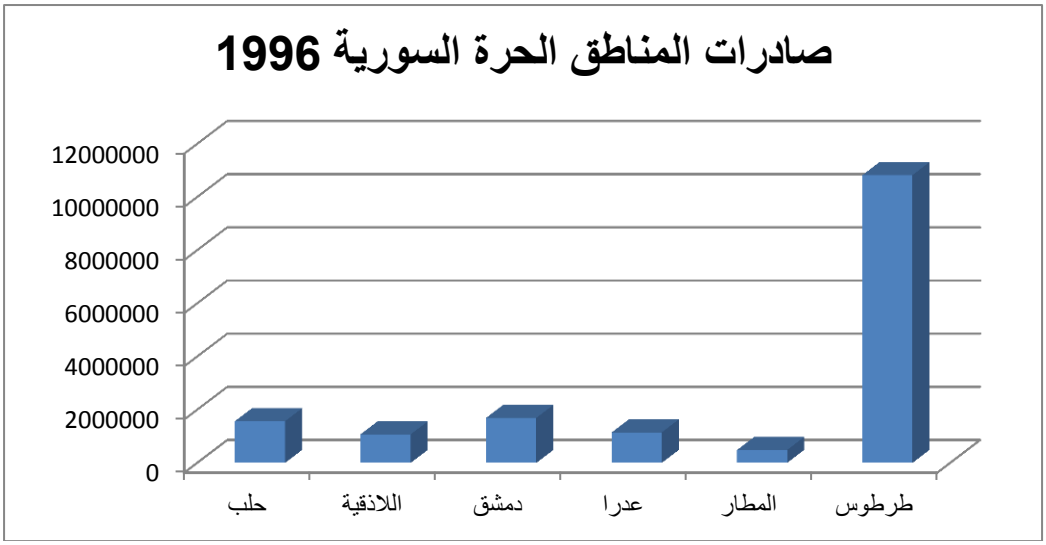
الوزن : طن

العام	فرع حلب		فرع اللاذقية		فرع دمشق		فرع عدرا	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
١٩٩٦	٥٣.٠٠٩	١.٥٦٧.٢٩٧	١٢٧.٤٩٠	١.٠٧٣.٤٢٢	٢٨.٨٨١	١.٦٩٤.٠٣٢	٣.٥٠٩	١.١٤٦.٠٣٨

العام	فرع المطار		فرع طرطوس		إجمالي الصادرات	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
١٩٩٦	١٣.٤٥١	٤٨٤.٥٠١	٣٩٢.٣٩٥	١٠.٨٢٣.١٥٠	٦٤٥.٧٥٣	١٦.٧٨٨.٤٤١

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

احتلت طرطوس المرتبة الأولى تليها دمشق ثم حلب في قيمة الصادرات و يعود ذلك إلى سهولة التصدير من مرفأ طرطوس



كما يبين الجدول التالي الإشغال الخاص للأراضي في المناطق الحرة لعام ١٩٩٦.

المنطقة	أرض معدة للبناء			السطوح	بناء جاهز				مستودع عام موضوع في الإشغال خاص	ساحات مكشوفة
	أرضي	متكرر قبو	إشغال مصرفي		طابق واحد	متكرر	مصرفي	مؤقت		
دمشق	١٥	٨	٣٠	٨	٣٠	١٠	٥٠	٣٥	٣٠	
حلب	٤ تجاري	٣ تجاري	١٥	٣ تجاري	١٥	٥	٣٠	١٥	٢٠	١٣
عدرا	٣ صناعي	٢ صناعي		٢ صناعي						
طرطوس				٣ تخزين سيارات						
اللاذقية داخلية	٣ تجاري ٢ صناعي	٢	١٥	٣ تخزين دون بناء ٢ للإشادة	١٥	٥	٣٠	–	٢٠	١٠
اللاذقية مرفأية	٥ تجاري ٤ صناعي	٤ تجاري ٣ صناعي	١٥	–	–	–	–	–	–	١٣
مطار	١٠	٥	٣٠	٥	٣٠	–	٥٠	–	–	١٣

المصدر: المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

هنا نلاحظ أن المنطقة الحرة في دمشق تستحوذ على النصيب الأكبر من الأراضي سواء المعدة للبناء أو الجاهزة .

وهنا يبين الجدول التالي إيرادات المناطق الحرة بين أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢:

دولار	ل.س	البيان
٧٣٨٧ ألف دولار	٤٢٧٠٧٤ ألف ل.س	عام ٢٠٠٠
٨٠٦١ ألف دولار	٤٩٧٨٩٣ ألف ل.س	عام ٢٠٠١
٤٧٦٠ ألف دولار	٢٤١٨٨٢ ألف ل.س	الربع الأول لعام ٢٠٠٢

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ الارتفاع التدريجي في إيرادات المناطق الحرة

الفرع الثاني

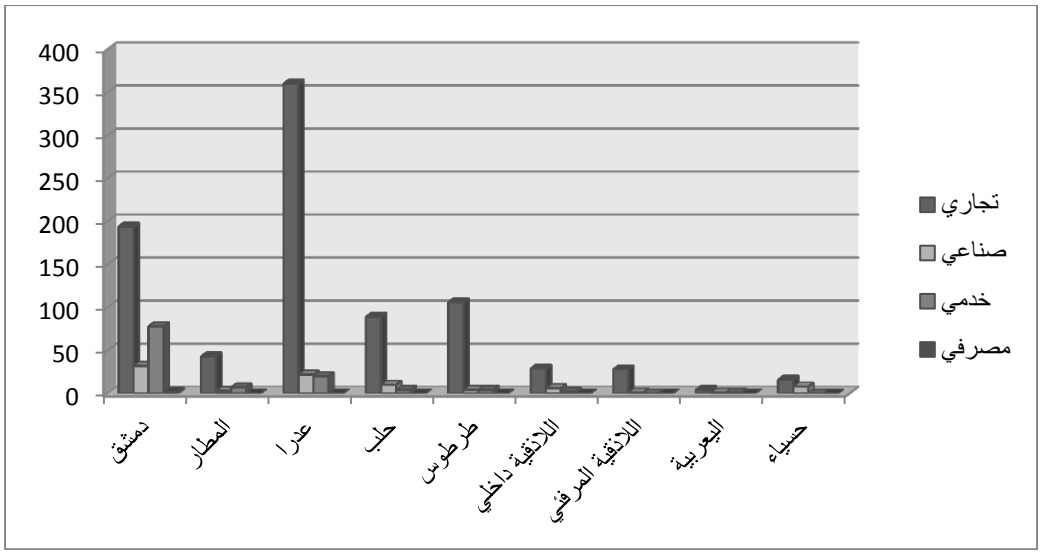
في ظل نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ م

ويبين الجدول التالي عدد المستثمرين حسب النشاط الاستثماري وعدد العاملين لدى المستثمرين لغاية ٢٠١١/١٢/٣١م

الفرع	تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع	عدد العمال
فرع دمشق	١٩٤	٣٢	٧٨	٢	٣٠٦	٢٣٧٨
فرع المطار	٤٣	٣	٧	٠	٥٣	١٧٥
فرع عدرا	٣٦٠	٢٢	٢٠	٠	٤٠٢	٢٠٤٩
فرع حلب	٨٩	١٠	٤	٠	١٦٣	١٤٩٩
فرع طرطوس	١٠٦	٤	٤	٠	١١٤	١٦٧
فرع اللاذقية الداخلي	٢٩	٦	٢	٠	٣٧	٣١٤
فرع اللاذقية المرفئي	٢٨	١	٠	٠	٢٩	١١٤
فرع اليعربية	٤	١	١	٠	٦	٢١
فرع حسياء	١٦	٨	٠	٠	٢٤	٦
المجموع	٨٦٠	٧٩	١١٦	٢	١٠٧٤	٦٦١٧

المصدر: المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ من الجدول التالي أن النشاط التجاري يحتل المرتبة الأولى من حيث النشاط وخصوصاً في دمشق وعدرا ، وأن النشاط المصرفي يمثل المرتبة الأخيرة كما أن عدد العاملين في دمشق هو الأكبر من حيث المناطق الحرة تليها عدرا و تأخر النشاط الصناعي بسبب تركيز المستثمرين على الأنشطة التجارية .



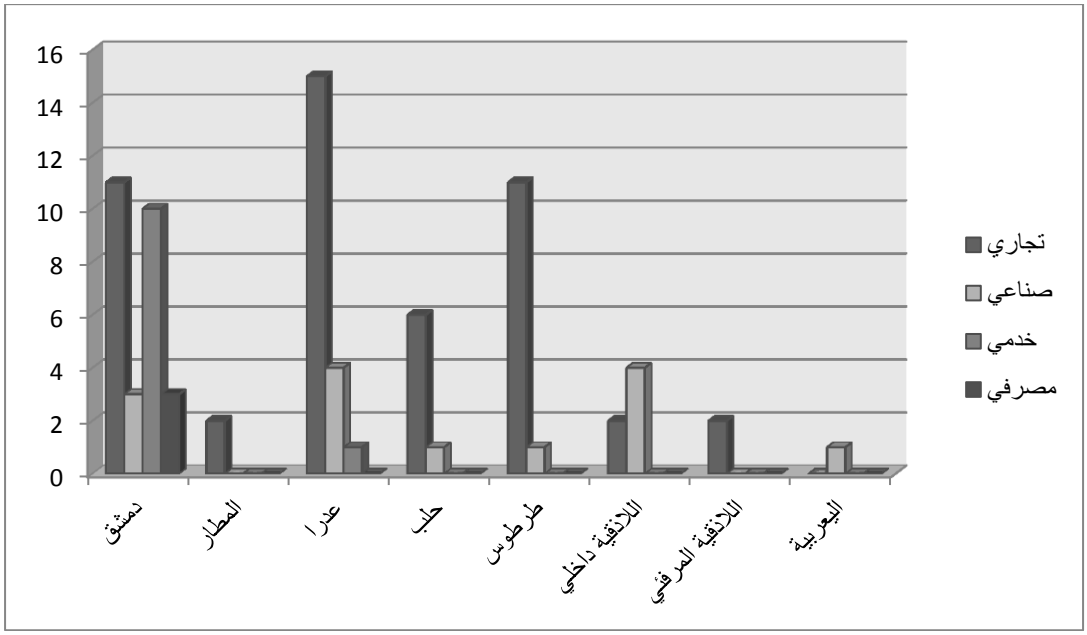
أما فيما يخص عدد الشركات الأجنبية و العاملين بها في المناطق الحرة فالجدول التالي يبين لنا الآتي :

عدد الشركات الأجنبية حسب النشاط التجاري / عدد العاملين في الشركات الأجنبية لغاية ٢٠١١/١/٣١م

الفرع	تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع	عدد العمال
فرع دمشق	١١	٣	١٠	٣	٢٧	٩٩
فرع المطار	٢	–	–	–	٢	٥
فرع عدرا	١٥	٤	١	–	٢٠	١٣١
فرع حلب	٦	١	–	–	٧	٨٨
فرع طرطوس	١١	١	–	–	١٢	٤١
فرع اللاذقية الداخلي	٢	٤	–	–	٦	٢٢٤
فرع اللاذقية المرفئي	٢	–	–	–	٢	١٥
فرع اليعربية	٠	١	–	–	١	٢٧
المجموع	٤٩	١٤	١١	٣	٧٧	٦٣١

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

هنا نلاحظ انخفاض عدد العاملين في الشركات الأجنبية ذلك بسبب قلة عدد الشركات [1].



نلاحظ تفوق النشاط التجاري في عدرا على باقي الأنشطة الاقتصادية و على غيرها من المناطق الحرة و ضعف مختلف أنواع النشاطات في اليعربية و يعود ذلك لقلة الاهتمام و الدعم لها .

(1)المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

وفيما يلي سنبين حركة الاستيراد والتصدير في المناطق الحرة السورية من خلال **مقارنة حركة المستوردات والصادرات حسب كل منطقة لعامي ٢٠١٠/١١/٣٠م و ٢٠١١/١١/٣٠م**

الفرع	حركة المستوردات والصادرات حسب كل منطقة لغاية ٢٠١٠/١٠/٣٠			حركة المستوردات والصادرات حسب كل منطقة لغاية ٢٠١١/١٠/٣٠		
	المستوردات	الصادرات	مجموع حركة البضائع الداخلية والخارجية	المستورات	الصادرات	مجموع حركة البضائع الداخلية والخارجية
	قيمة /ل.س	قيمة /ل.س	قيمة /ل.س	قيمة /ل.س	قيمة /ل.س	قيمة /ل.س
فرع المطار	١.٥٨٦.٨١٨.٤٢٩	٢.٠١٥٩٢٢.٢٧١	٣.٧٨٨.٨٠٠.٧٠٠	٢.٢٠٨.٧٨٥.٥٩٢	٢.٩٩٠٨٧١.١٨٧	٥.١٩٩.٦٥٦.٧٧
فرع دمشق	٤.١٦١.٥١١.٦٨٠	٧.٠١٥.٧٨١.٠٩٦	١١.١٧٧.٣٥٢.٧٧٦	٢.٢٣٠.١٨٧.٠٨٩	٣.١٣٦.٢٦٦.٩٤٨	٥.٣٦٧.٤١٢.٦٣٧
فرع عدرا	١٨.٦٠٧.٧٠٦.٢٢٨	٢٦.٣٦٦.١٨٣.٦٢١	٣٨.٩٦٧.٨٨٩.٨٤٩	١٢.٤١٦.٤٦٨.٧٤٦	١٢.٦٦١.٦٨٩.٤٦٦	٢٥.٠١٧.٥٥٨.١٤٦
فرع حلب	٢.٦٥٠.١٧٦.٦١٠	٢.٨٤٧.٥٧٢.٣٠٢	٤.٨٩٧.٧٤٨.٩١٢	٢.٥١١.٠٤٤.٧٢٠	٣.٢٩١.٨٩٩.٧٦٥	٥.٨٦٢.٩٤٤.٤٨٥
فرع اللاذقية الداخلية	٣٠٤.٤٧٦.٥٣٧	٤٢٣.٣٣٠.٤١١	٧٢١.٨٦٦.٩٤٨	٤٣١.٣٣٨.٢٤٢	٨٧٩.٨٣٦.٥٩٦	١.٣١١.١٧٤.٨٣٨
فرع اللاذقية المرفئي	٢.٧٦٤.٢٥٧.٨٦٤	٢.٨٣٣.٧٩٤.٦١٦	٥.٥٩٨.٦٥٢.٤	٨٧٣.٥٤٧.٢٠٥	٢.٥٠٥.١٢٩.٨٠٥	٣.٣٧٨.٦٧٧.٦١٠
فرع طرطوس	٢٦.٤٤.٦٤٦.٢١٩	٤٨.٤٦٣.٠٩٢.٤٧٥	٧٤.٥٥٦.١٣٨.٦٩٤	٨٧٣.٥٤.٢٠٥	٦٨.٥٧٦.٤٤٥.٦٣٦	٦٩.٤٤٩.٩٩٢.٨٤١
فرع اليعربية	١٥٢.٥٠٩.٤٦٤	١٢٢.٦٩٨.٦٦٦	٢٧٥.٢٠٨.١٢٤	١٩.٩٣٠.٥٣٢.٦٨٧	١١٣.٤١٤.٦٠٦	٢٠.٠٤٤.٢٤٧.٢٩٣
فرع حسياء	٠	٠	٠	٧٠.٦٩٤.٠٥٥	٨.٦١١.٩٨١	٧٨.٧٦٦.٠٣٦
المجموع	٥٦.٠٧٤.٦١٦.٩٧١	٩٣.٩٦٨.٣٨١.٤٥٢	١٣٩.٩٨٢.٩٩٨.٤٢٣	٤١.٥٤٦.٧٤٧.٥٤١	٩٤.١٠٣.٦٢١.٩٢٤	١٣٥.٦٥٠.٣٦٩.٤٦٥

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ تراجع أداء المناطق الحرة بشكل ملحوظ عام ٢٠١١ وخاصة مع زيادة المستوردات حيث انخفضت مجموع حركة البضائع.

و يبين لنا الجدول التالي مقارنة بين إيرادات الاستثمار لغاية شهر كانون الأول من عام ٢٠١٠ و ٢٠١١

أسم الحساب	إيرادات لغاية كانون الأول عام ٢٠١٠			إيرادات لغاية كانون الأول عام ٢٠١١		
	دولار	سوري	إجمالي	دولار	سوري	إجمالي
دمشق	٣١٩٢٦٢٦	١٧٧٥٨١٢٩	١٦٤٧٧١٧١٦	٣٧٦١٨١١	٥٦٤٣١٨٣	١٨٣٩٣٠٣١٣
عدرا	٥١٩٦٤٠٧	١٨٦٣٥٢٧١	٢٥٣٥٤٠٣٩٦	٣٨٠١٨٦٥	١٧٧٧٤٤٤٠٢	١٩٤٩٦٢٥٠١
المطار	٥١٢٩٨٠	٦٠٧٢٢٣٠	٢٩٦٧١٥٨٣	١٨٠٣٤٣٥.٣	٩٠٤١٧٧٧	٣٦٣٢٩٨١٣٠٤
حلب	١٢٠٤٧٣١	٨٥٣٤٦٢٤٥	١٤١٣٠٠٦٦١٠١	١١٦٠٦٥٤	٨٨٩٦٢٣١٣٠٦	١٤٤٧٧٠٨٧٣٠٦
طرطوس	٥٧٧٨٦١٣	٥٩٠٤٨٨٤٢	٣٢٦٢٨٧٧٥٨	٤٣٩٩٣٠٥	٣٩٢٢٤٢٨٨	٢٤٧٠١٣٣٣٠
اللاذقية	٥٤٤٢٠٠	٩٣٠٥٣٩٠	٣٣٩١٩١٨٩	٣٣٤٧٤٩	١٠٩٠٣٠٠٩	٢٦٧٠٦٥٣٣
المرفئية	٩٧٨٧٢٨	٥٨٩٢٣٩٦	٥١٠٩٥٦٥٥	٥٨٢٨٧٧٠٥	٢٧٦٨٦٦٨١٠٣	٣٢٧١١٩٠٢٠٢٥
حسياء	-	-	-	١٨٨٥٤٣	٢١٧٥٧	٨٨٤٩٦٠٠٠٦٤
اليعربية	٦٠٦٤١٨٠٥	١٥٧٤٢٣٧	٢٩٤٧٠٠٨٦	١٢٤٦١٨	٢٠٤٨٢٤	٦١١٥٩٧٩
المجموع	١٨٠١٤٧٠٣.٥	٢٠٣٦٣٢٧٤٠	١٠٣٠٠٥٧٠٤٤	١٦١٥٧٨٥٧٠٨	٣٥٩٤٣٢٢٣٥	٨٨١٣٩٠٨٤٥٠٨

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

لوحظ انخفاض مستوى الإيرادات بالمجموع العام الإجمالي في أعمال المناطق الحرة، ويعود ذلك كما ذكرنا إلى الاضطرابات التي أدت إلى هروب الاستثمارات[١].

(١)المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

و الجدول التالي يبين لنا رأس المال حسب النشاط في المنطقة الحرة بدمشق

جدول (5)

رأس المال حسب النشاط الاستثماري بفرع دمشق لغاية من 2011/1/1 ولغاية 2011/5/31

تجاري			صناعي			خدمي			مصرفي			المجموع		المجموع$
ثابت	عامل	عدد العمال	ثابت	عامل	عدد العمال	ثابت	عامل	عدد العمال	ثابت	عامل	عدد العمال	ثابت	عامل	
33.885.000	44.297.500	1.142	16.865.000	30.465.500	600	0452.600.9	19.830.000	573		30.000.000	6	60.203.000	500.124.587	184.789.500
	المجموع بالليرة السورية					8.68.106.500		مجموع عدد العمال 2321						
ملاحظة			تم ضرب الدولار بـ /47/ ل.س											

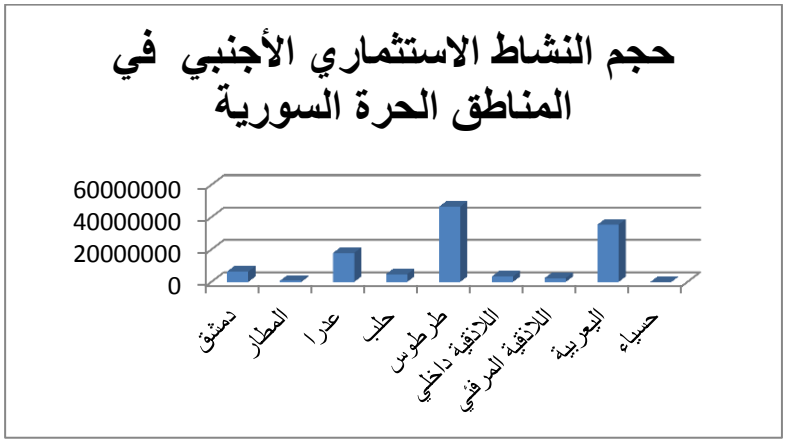
المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

والجدول التالي يبين لنا حجم النشاط الاستثماري الأجنبي في المناطق الحرة السورية لغاية ٢٠١١/١٢/٣١

الفرع	عدد الشركات الأجنبية	حجم راس المال الأجنبي $	حجم راس المال الأجنبي ل/س	عدد العمال
المطار	٥	٨٠٠.٠٠٠	٣٦.٨٣٠.٠٠٠	١١
دمشق	٣١	٦.٤٦٠.٠٠٠	٣٠٣.٧٦١.٠٠٠	١٠٦
عدرا	٢٠	١٧.٩٨٠.٤١٠	٨٣٢.٤٨٩.٧٨٨	١٧٢
حلب	٦	٤.٧٨٥.٠٠٠	٢٢٥.٢٧٧.٨٠٠	٣٨٦
اللاذقية	٣	٣.٣٨٠.٠٠٠	١٥٥.٥٧٢.٠٠٠	١٧٥
المرفئية	٢	٢.٤٠٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥
طرطوس	١٦	٤٦.٥٣٥.٠٠٠	٢.٠٨٩.٤٨٨.٠٠٠	٤٢
اليعربية	١	٣٥.٤٤٠.٠٠٠	١.٦٦٥.٦٨٠.٠٠٠	٦
حسياء	٠	٠	٠	٠
المجموع	٨٤	١١٧٧٨٦٣٤١	٥٤٢٩٠٩٨٥٨٨	٩١٠

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في المنطقة الحرة بدمشق يأتي في المرتبة الأولى تليها عدرا و ذلك لتركز الاستثمارات الأجنبية قرب العاصمة .



نلاحظ أن أكبر عدد للشركات الأجنبية يقع في دمشق وحلب كما يتوافر فيها أكبر رأس مال أجنبي فيما نلاحظ تواضع عدد العاملين[١].

و الجدول التالي هو مقارنة بين إيرادات الاستثمار لغاية شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٠ و ٢٠١١

الفرع	شهر حالي كانون الثاني (٢٠١٠)	شهر حالي كانون الثاني (٢٠١١)	الفرق
المطار	٥٨.٦٣٠.١٣٥	٦١.٦٠٣.٩٦٠	٢.٩٧٣.٨٢٥
دمشق	٥٧.٩٦١.١٦٠	٥٥.٤٨٣.٣٩٤	-٢.٤٧٧.٧٦٦
عدرا	١٠.٣١١.٦٣١	١٣.٠٦٤.١٦٧	٢.٧٢٥.٥٣٦
حلب	٤٦.٠٢٥.٦٢٠	١٩.٤٠٠.٠٠٠	-٢٦.٦٢٥.٦٢٠
طرطوس	٨٨.٧٤٦.٥٧٥	٩١.٨٤١.٨٥٨	٣.٠٩٥.٢٨٣
اللاذقية	٥.٢١٨.٧١٥	٣.١٨١.٧٢٥	- ٢٠٣٦.٩٦٣
المرفئية	٦.٧٩١.٢٠٣	٦.٥٧٤.٢٨٨	- ٢١٦.٩١٥
اليعربية	٢.٤٥٤.٢٤٩	٤.٦٥١.٤١٠	٢.٢٠٦.٨٩١
المجموع	٢٧٦.١٣٩.٢٨٨	٢٥٥.٧١٠.٥٥٩	- ٢٠.٤٢٨.٧٢٩

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ مما يلي انخفاض إيرادات الاستثمار في كل من مناطق عدرا وحلب واللاذقية والمرفئية وارتفاعها في دمشق والمطار واليعربية[٢].

---

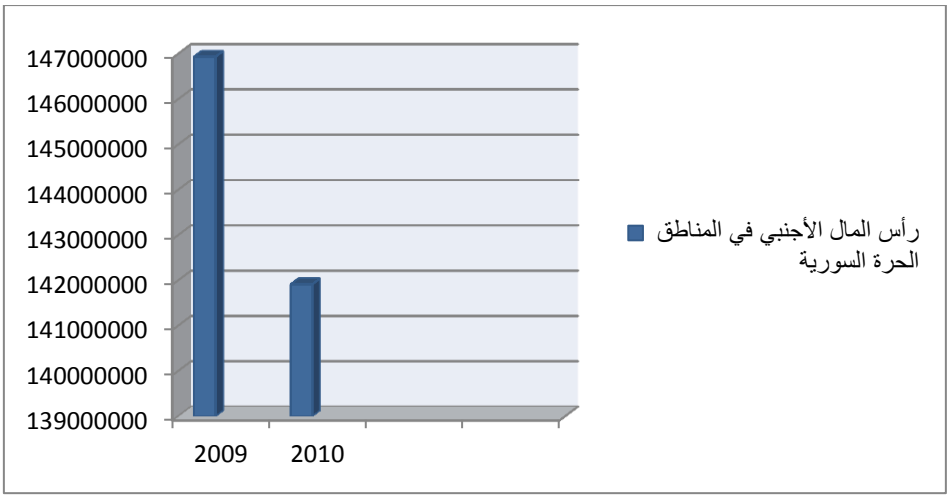
(١)المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

(٢)المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

أما عن رأس المال الأجنبي في المناطق الحرة السورية خلال عامي (٢٠٠٩ ــ ٢٠١٠) فيبين لنا الجدول التالي ما يلي:

الفرع	عام ٢٠٠٩		عام ٢٠١٠	
	مجموع رأس المال /$	مجموع رأس المال /ل.س	مجموع رأس المال /$	مجموع رأس المال /ل.س
فرع المؤسسة بدمشق	٣٠.٢٥٠.٠٠٠	١.٤٢١.٧٥٠.٠٠٠	٣٤.٤٩٥.٠٠٠	١.٥٨٦.٧٧٠.٠٠٠
فرع المؤسسة بالمطار	٦٠٠.٠٠	٢٨.٢٠٠.٠٠	٦٠٠.٠٠	٢٧.٩٠٠.٠٠
فرع المؤسسة بعدرا	٢٩.٢٥٩.٤٠٠	١.٣٧٥.١٩١.٨٠٠	١١.٤١٢.٣٤١	٥٣٠.٦٧٣.٨٥٧
فرع المؤسسة بحلب	٤.٣٨٠.٠٠٠	٢٠٢.٨٦٠.٠٠٠	٤.٨٨٠.٠٠٠	٢٢٦.٩٢٠.٠٠٠
فرع المؤسسة بطرطوس	٥٨.٧٦٧.٠٠٠	٢.٧٦٢.٠٤٩.٠٠٠	٤٣.٦٦١.٠٠٠	٢.٠٣٠.٢٣٦.٥٠٠
فرع المؤسسة باللاذقية الداخلي	١٢.٠٨٠.٠٠٠	٩٧.٨٥٤.٠٠٠	٩.٤٦٧.٠٠٠	٤٤٠.٢١٥.٥٠٠
فرع المؤسسة باللاذقية المرفئي	١٨.٥٠٠.٠٠	٨٦٩.٥٠٠.٠٠٠	٢.٤٠٠.٠٠٠	١١١.٦٠٠.٠٠٠
فرع المؤسسة باليعربية	٣.١٠٠.٠٠٠	١٤٥.٧٠٠.٠٠٠	٣٥.٠٠٠.٠٠٠	١.٦٢٧.٥٠٠.٠٠٠
المجموع	١٤٦.٩٣٨.٤٠٠	٦.٩٠٦.١٠٤.٨٠٠	١٤١.٩١٥.٣٤١	٦.٥٨١.٨١٥.٨٥٧

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية



نلاحظ في هذه المقارنة ارتفاع رأس المال الأجنبي كما كان عليه في عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠.

مما تقدم يتبين لنا زيادة رأس المال الأجنبي في معظم المناطق الحرة حتى عام ٢٠١٠ [١] ليعاود الانخفاض فيما بعد.

أما عن الشركات الأجنبية المستثمرة حسب النشاط الاستثماري بفرع دمشق من ٢٠١١/١/١ لغاية ٢٠١١/٥/٣١م فهي كالتالي:

تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع	عدد العمال
١٣	٣	١٠	٣	٢٧	٩٩

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

تشغل النشاطات التجارية ثم الخدمية أكبر عدد من الاستثمارات المتوفرة في سوريا.

(١)المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

أما عن رأس المال الأجنبي حسب النشاط الاستثماري بفرع دمشق من ٢٠١١/١/١م لغاية ٢٠١١/٥/٣١فيبين لنا الجدول التالي :

تجاري		صناعي		خدمي		مصرفي		المجموع$	المجموع ليرة سورية
ثابت	عامل	ثابت	عامل	ثابت	عامل	ثابت	عامل		ثم ضرب بالدولار بـــ/٤٧/ ل.س
٩٧٣.٠٠٠	١.٠٣٥.٠٠٠	٥٧٥.٠٠٠	٦١٥.٠٠٠	٦٩٧.٠٠٠	٧٠٠.٠٠٠		٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٤.٥٩٥.٠٠٠	١.٦٢٥.٩٦٥.٠٠٠
		عدد العمال							
تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع					
٣٤	٢٤	٣٥	٦	٩٩					

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

نلاحظ انخفاض النشاط الصناعي مقارنةً بالنشاط التجاري و الخدمي

و الجدول التالي يبين لنا مؤشرات المناطق الحرة بالعموم من إيرادات و واردات و حركة بضائع.

الأعوام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١/٦/٣٠
الإيرادات	٩٢٥ مليون	١٠٧٧ مليون ل.س	١٠٣٤ مليون ل.س	١٠٣٣ مليون ل.س	١٠٤٧ مليون ل.س	٦٢١ مليون ل.س
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري)	٢٠٦ مليار ل.س	٢٣٠ مليار ل.س	٢٤٠ مليار ل.س	٢١٤ مليار ل.س	١٥٢ مليار ل.س	٨٩ مليار ل.س
رأس المال المستثمر بـــ الـــ$	٦٥٣ مليون $	٧٠٦ مليون $	٧٩٧ مليون $	٨٨٢ مليون $	٨٣٧ مليون $	٨١٨ مليون $
رأس المال المستثمر بـــ الـــ ل.س	٣٣ مليار ل.س	٣٥ مليار ل.س	٣٧ مليار ل.س	٤٢ مليار ل.س	٣٩ مليار ل.س	٣٨.٥ مليار ل.س
عدد المنشآت المستثمرة / عدد عقود الإشغال	٩٣٢	١٠٠٩	١١٩١	١٣٥١	١٢٨٤/١١١٤	١٢٧٩/١٠٦٤
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	٨٢٦٦	٨٩٥٩	٩٠١٩	٩٧٨٧	٩٢٩٩	٩٢٩٥
الشركات الأجنبية المستثمرة	٦٢	٦٣	٧٦	٧٤	٧٩	٨٤
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية بالـــ $	ـــ	ـــ	٢١٤ مليون $	١٤٧ مليون $	١٤٢ مليون $	١٤٨ مليون $
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية بالـــ ل.س	ـــ	ـــ	١٠ مليار ل.س	٩ مليار ل.س	٦.٥ مليار ل.س	٧ مليار ل.س

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

يتبين لنا أيضاً التراجع المستمر في مؤشرات أداء المناطق الحرة السورية[1].

أما عن المؤشرات المادية لأداء المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الأعوام ٢٠٠٧ م لغاية ٢٠١٢/٣/٣١م فيبيّن بالجدول التالي :

الأعوام	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢/٣/١٣
الإيرادات	١٠٧٧ مليون ل.س	١٠٤٣ مليون ل.س	١٠٣٣ مليون ل.س	١٠٤٧ مليون ل.س	٨٨٤ مليون ل.س	٣٣١ مليون ل.س
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري)	٢٣٠ مليار ل.س	٢٤٠ مليار ل.س	٢١٤ مليار ل.س	١٥٢ مليار ل.س	١٠٢ مليار $	٢٠ مليار $
رأس المال المستثمر بـــ الـــ $	٧٠٦ مليون $	٧٩٧ مليون $	٨٨٢ مليون $	٨٣٧ مليون $	٨٣٧ مليون $	٨٢٥ مليون ل.س
رأس المال المستثمر بـــ الـــ ل.س	٣٥ مليار ل.س	٣٧ مليار ل.س	٤٢ مليار ل.س	٣٩ مليار ل.س	٢٤ مليار ل.س	٤٤ مليار ل.س
عدد المنشآت المستثمرة / عدد عقود الإشغال	١٠٠٩	١١٩١	١٣٥١	١١١٤/ ٢٣٨٤	١٢٩٥/ ١٠٧٤	١٢٠٧/ ١٠٢٣
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	٨٩٥٩	٩٠١٩	٩٧٨٧	٧٢٩٩	٦٦١٧	٦٥٦٥
الشركات الأجنبية المستثمرة	٦٣	٧٦	٧٤	٧٩	٨٤	٧٩
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية بالـــ $	ــ	٢١٤ مليون $	١٤٧ مليون $	١٤٢ مليون $	١١٨ مليون $	١٠٩ مليون $
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية بالـــ ل.س	ــ	١٠ مليار ل.س	٧ مليار ل.س	٦٠.٥ مليار ل.س	٥٠٥ مليار ل.س	٦ مليار ل.س

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

(١)المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية.

نلاحظ التراجع الكبير في إيرادات المناطق الحرة.

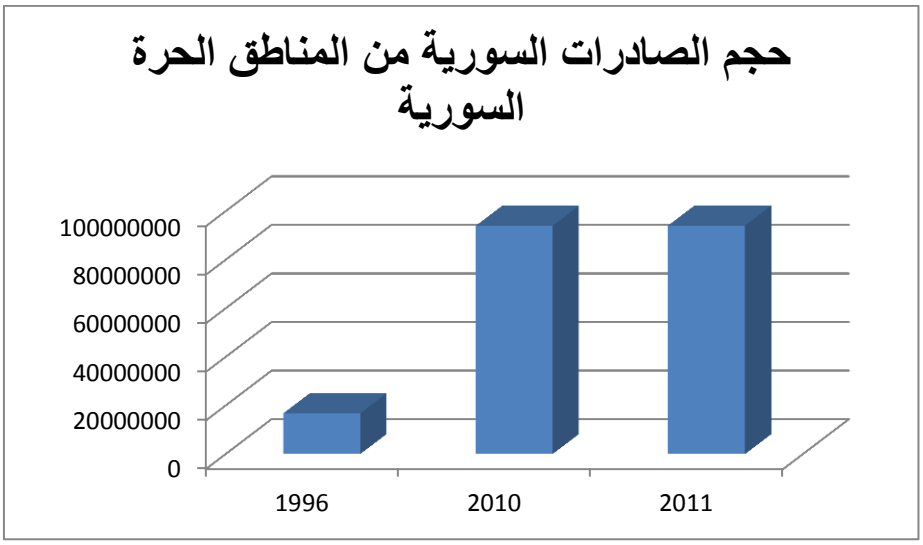
و فيما يلي جدول بحجم النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية لغاية ٢٠١٢/٣/٣١م

الفرع	عدد المستثمرين					
	حسب العقود	المجموع	تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي
المطار	٦٤	٥٢	٤٢	٣	٧	٠
دمشق	٣٧١	٣٦٧	١٩٦	٣٣	٦٧	٢
عدرا	٤٨٩	٢٠٤	٦٣٠	٢٢	٢٠	٠
فرع حلب	١٠٩	١٠١	٨٧	١٠	٤	٠
اللاذقية	٣٣	٣٣	٢٥	٦	٢	٠
المرفئية	٢٦	٢١	٢٠	١	٠	٠
طرطوس	٧٧	٧٧	٧٣	٢	٢	٠
فرع اليعربية	٦	٦	٤	١	١	٠
فرع حسياء	٣٢	٢٤	١٦	٨	٠	٠
المجموع	١٠٢٧	١٠٢٣	٨٢٣	٨٦	١١٢	٢

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية

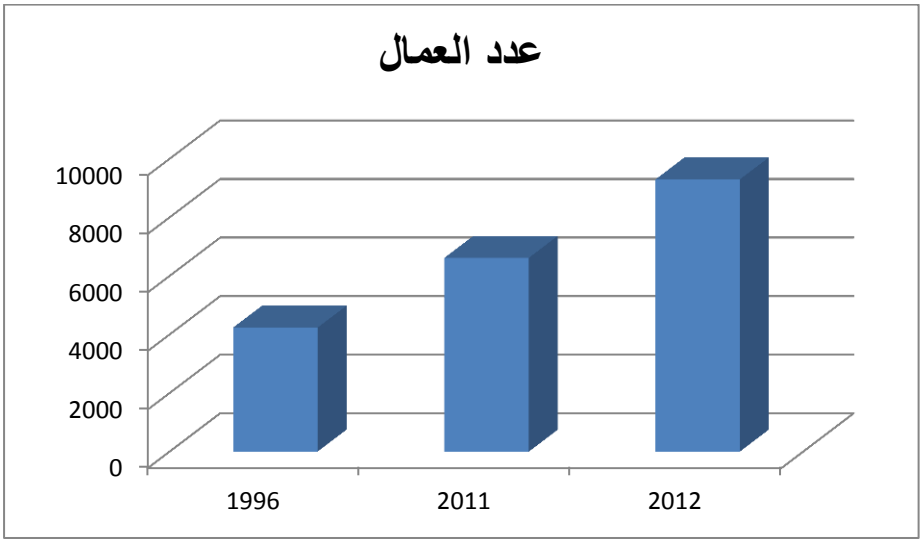
نلاحظ انخفاض النشاط الصناعي مقارنةً بالخدمي و التجاري.

وإذا أجرينا مقارنة بين أداء المناطق الحرة السورية ما قبل نظام الاستثمار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ و ما بعده كان **المرسوم** التشريعي رقم /١٨/ عام ١٩٧١ م هو النافذ بما يخص المناطق الحرة واذا ما أردنا مقارنة أداء المناطق الحرة في ظل نظام الاستثمار القديم مع الجديد يمكننا ملاحظة الفرق و سنبدأ بالصادرات من خلال المخطط التالي :



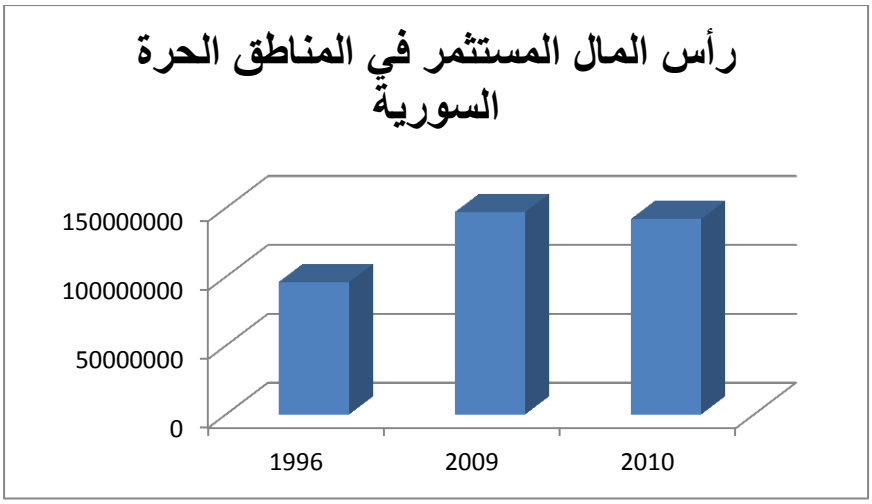
نلاحظ هنا أن حجم الصادرات في عام ١٩٩٦ لم يتعدى العشرين مليون ليرة سورية ثم لتشهد المناطق الحرة السورية طفرة ملحوظة في الصادرات وصولاً لعام ٢٠١١ ، حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي المئة مليون ليرة سورية ، و لا شك أن هذا التحسن يعتبر جيداً جداً إلا أنه دون المستوى المأمول من المناطق الحرة و يعود ذلك الارتفاع إلى سياسة التسهيلات و الحوافز التي منحها المشرّع للمستثمر من جهة ، و الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

و إذا ما ألقينا نظرة إلى عدد العمال في المناطق الحرة قبل نظام الاستثمار الجديد و بعده نلاحظ من المخطط التالي ما يلي :



نلاحظ الارتفاع التدريجي في عدد العمال في المناطق الحرة السورية إلا أنه بالعموم يبقى عدد العمال متواضعاً ، و لا يشكل نسبة كبيرة من عدد العمالة الإجمالية في الاقتصاد و هذه نقطة يجب على إدارة المناطق الحرة العمل على تطويرها ، حيث أن استخدام المناطق الحرة للتخزين أكثر منها للاستثمار و الصناعات يعد سبباً من أسباب تواضع عدد العاملين في المناطق الحرة .

و إذا ما ألقينا نظرة على رأس المال المستثمر في المناطق الحرة قبل نظام الاستثمار القديم و بعده فيبين لنا المخطط التالي ما يلي :



من الملاحظ الزيادة الملحوظة في رأس المال بعد صدور نظام الاستثمار الجديد حيث كان هناك ارتفاع مطَّرد في حجم رأس المال المستثمر في المناطق الحرة حتى عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، و يرجع ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين بالاستثمار بالمناطق الحرة و خاصة مع التسهيلات في ظل نظام الاستثمار الجديد التي شجعت المستثمرين من محليين و أجانب على الاستثمار في المناطق الحرة .

و بالعموم نلاحظ أن نظام الاستثمار الجديد رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ كان له أثر إيجابي بشكل عام على أداء المناطق الحرة و مردودها على الاقتصاد الوطني ، حيث اتبع المشرّع سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية و الوطنية عن طريق الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي منحها للمستثمرين في المناطق الحرة ، كما أنه سمح للمستثمرين بالتحويل بالعملات الأجنبية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة الثقة بالاستثمار داخل هذه المناطق .

الفرع الثالث

الصعوبات والعقبات التي تعترض آلية عمل المناطق الحرة السورية

تعترض المناطق الحرة بشكل عام قضيتين أساسيتين[١]:

القضية الأولى: تتمثل بالتطورات السريعة للاقتصاد العالمي والتقني و المعلوماتي مما يحفزها دائماً إلى أن تكون على اتصال بما يدور في العالم ، وأن تكون إدارتها خلاقة في مجال الاستمرار والنجاح في قيادة مؤسساتها والتعامل مع هذه التطورات والاستفادة منها.

والقضية الثانية: تتمثل أن المناطق الحرة تمثل أداة موائمة بين الدول نفسها مصدراً للتشريعات والقوانين والأنظمة.

ولابد من دراسة العقبات التي تعترض آلية عمل المناطق الحرة السورية، وذلك من خلال:

أولاً- على مستوى الأنظمة والتشريعات النافذة في المناطق الحرة السورية.

إن آلية العمل في المناطق الحرة السورية كانت تدار بناء على أحكام نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم /٤٨/ لعام ١٩٧٢ والتعليمات التنفيذية لهذا النظام[٢]، والتي كانت في كثير من الأحيان تتمتع بعدم المرونة وعدم

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ـــ مرجع سابق ـــ ص ١٧٠.

(٢)د . محمد قاسم الخصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة ـــ مرجع سابق ـــ ص ٩.

الوضوح والسهولة، في الاستخدام والتطبيق والفهم سواء من قبل العاملين أو المستثمرين لذلك كانت الحاجة ملحة إلى كثير من التعديل والتغيير في هذه المنطقة ، والتعليمات ونتيجة لذلك تم إصدار نظام الاستثمار الجديد في المناطق الحرة السورية بموجب المرسوم رقم /٤/ لعام ٢٠٠٤ ، والتعليمات التنفيذية التي يتم وضعها لضبط سير آلية العمل بصورة دقيقة ومعالجة الكثير من الصعوبات والعقبات التي كانت تعترض سير هذه الآلية وهذه الصعوبات هي[١]:

١ ــ آلية عمل موحدة:

لم يكن هناك آلية عمل موحدة في المناطق الحرة السورية حيث أن غياب هذه الآلية شكل عقبة كبيرة أمام تطور المناطق الحرة السورية ونتيجة لذلك وبعد صدور نظام الاستثمار للمناطق الحرة السورية بالمرسوم رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م اعتمد آلية عمل موحدة تتصف بالسهولة والوضوح والمرونة والدقة وتم تجاوز هذه العقبة الكبيرة واعتمد نماذج موحدة للعمل مثل إدخال و إخراج البضائع ،النقل من المنشآت ،النقل من المستودعات ، واعتماد نموذج موحد لعقود الإشغال التي تبرم بين المستثمرين والمناطق الحرة[٢].

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ١٧١.

(٢)عماد سعدا، اقتصاديات المناطق الحرة السورية ــ مرجع سابق ــ ص ١٤٣.

٢ ــ التنازل عن حق الإشغال:

لقد سمح نظام الاستثمار بالتنازل عن حق الإشغال للمنشآت المشغولة من قبل المستثمر إلى مستثمر آخر ونتيجة لذلك يترتب على المستثمر ما يسمى بدل التنازل ، وهو المبلغ الذي يدفعه المستثمر للمؤسسة من أجل التنازل عن حق الإشغال إلى مستثمر آخر حيث لم يكن هناك آلية موجودة لحساب هذا البدل ولكن بعد صدور مرسوم الاستثمار رقم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م تم معالجة هذا الموضوع على الشكل التالي[١]:

التنازل والمدة المتبقية من عقد الأشغال + المساحة م^{٢} × بدل الأشغال

النسبة المئوية المحددة بـــ ٣٦٠

٩% للأرض المعدة للبناء و ١٢% للبناء الجاهز.

مثال (يتنازل الشخص (أ) للشخص (ب) عن حقه بالإشغال فيترتب عليه دفع بدل التنازل للمؤسسة نحسبه بالطريقة الآتية

المدة المتبقية من عقد الإشغال ١٢٣٥ يوم

مساحة الأرض ١٠٠٠ م٢

بدل الإشغال ٧٣٥ $/م٢/ السنة

$$\frac{١٢٣٥ + ١٠٠٠ \times ٧٣٥}{٣٦٠} = ٢٠٤٥$$

حيث تم اعتماد هذه الآلية في كافة فروع المؤسسة وكذلك الأمر تم

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ١٧١.

وضع نموذج موحد لطلب السماح بإجراء التنازل وصك التنازل ثم التوصل إلى آلية سهلة وواضحة وبسيطة.

و لا شك أن التنازل عن حق الإشغال له أثر كبير في تخفيف البيروقراطية و الروتين على المستثمرين حيث السماح بتأجير منشآت لمستثمرين آخرين يوفر وقتاً و تكاليف استئجار منشآت جديدة كما أنها أكثر مرونة للمستثمر المتعثر مالياً أو الذي لا يريد فسخ عقد آجار منشأته بشكل نهائي .

٣ ــ تصديق الفواتير:

إن الهدف الأساسي من المناطق الحرة هو التصدير للخارج وهو ما يتطلب تصديق الفواتير من وزارة الخارجية السورية حيث كانت تعتمد نماذج متعددة ولكن بعد إصدار نظام الاستثمار /٤٠/ لعام ٢٠٠٣متم وضع نموذج موحد لكافة فروع المؤسسة واعتماد للتصدير من وزارة الخارجية الذي أدى إلى سهولة الآلية وفقها[١].

٤ ــ الوكالات المتسلسلة:

المناطق الحرة السورية هي حاضنات لكثير من المستثمرين المحليين والعرب والأجانب أياً كانوا أشخاصاً أو شركات وفي كثير من الأحيان يقوم المستثمر بتفويض ينوب شخص آخر عنه بموجب وكالة عامة أو

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ١٧٢.

خاصة لتمثيله أمام المناطق الحرة[١] ، وبنفس الوقت فإن الشخص الأخير كان يقوم بتفويض شخص آخر عنه مما ينتج عنه ما يسمى الوكالات المتسلسلة والتي يتمخض عنها الكثير من ضياع المسؤولية ، وعدم الدقة والوضوح في كثير من المعاملات ، مما دفع إدارة المناطق الحرة بعد صدور نظام الاستثمار بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م إلى إلغاء الوكالات المتسلسلة والتخلص منها كلياً مما يؤدي إلى تحديد واضح ودقيق للمسؤوليات بين المستثمرين وإدارة المناطق الحرة.

٥ ــ عجز الموازنة :

بحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي يجب ألا يتجاوز عجز الموازنة هو ٢% من إجمالي الناتج المحلي ، والتالي فإن زيادة هذه النسبة سببت مشاكل للاقتصاد[٢] و يؤثر ذلك على المناطق الحرة من ناحية انخفاض مستوى الدعم و المخصصات الحكومية لها .

٦ ــ تخزين السيارات السياحية ــ مادة الخيط ــ قطع التبديل المستعملة.

تم استدراك موضوع تخزين السيارات السياحية ومادة الخيط وقطع التبديل المستعملة بعد صدور نظام الاستثمار بالمرسوم رقم ٤٠ لعام

---

(٢) صباح نعوش : الضرائب في الدول العربية – مركز الثقافي العربي ، بيروت-لبنان..الطبعة الأولى-السنة.١٩٨٧ ص ١٦٩.

(٢)محمد عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ١٩٠.

٢٠٠٣مو ذلك عن طريق قيام المستثمرين من تجار السيارات أو الوكلاء الحصريين بتحديد مدة لبقاء مادة الخيط وقطع التبديل المستعملة وذلك درءاً لحوادث الحريق وتراكم قطع التبديل بهدف الحفاظ على المظهر الجمالي للمنطقة الحرة[١] ، و كان سبب هذا السلوك هو احتكار هذه المواد مما يؤدي إلى تكدس المواد بالمناطق الحرة دون الاستفادة من مناطق تخزينها في استثمارات أخرى .

٧ ــ البضائع الموجودة لدى المودعين والمستثمرين:

يتم حالياً دراسة لحل مشكلة البضائع الموجودة لدى المستثمرين لمدة تزيد عن خمس سنوات و الهدف من معالجة هذا الموضوع هو ضبط الإدخالات والإخراجات السنوية لكل مستثمر ، أو مودع حتى لا يكون هناك حالات تحايل على القوانين الوطنية و التحديد الدقيق لكل ما يجب على المستثمر دفعه من رسوم سنوية [٢].

٨ ــ علاوة سعر الصرف، هذا الأمر يعني بأن المشروعات لاسيما في الدولة والمناطق الحرة تعاني من صعوب-ات نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على العملة الأجنبية[٣].

٩ ــ المصارف الخاصة العاملة في المناطق الحرة:تحتوي المناطق

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ١٧٢.

(٢)دريد محمد السامرائي : الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية.السنة ٢٠٠٢ ص ٢١٧ .

(٣)محمد عوض الحرازي ــ الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ــ مرجع سابق ــ ص ١١١.

الحرة على ستة مصارف خاصة تعمل في المنطقة الحرة بدمشق بموجب نظام العمل الصادر عن وزير الاقتصاد رقم /٧٠٩٣/ لعام ٢٠٠٠ وتعديلاته بالقرار رقم /٨٤٣/ لعام ٢٠٠٣ ولكن على الرغم من ذلك تسعى المناطق الحرة إلى[١]:

١/ الطلب من إدارة المصرف التجاري السوري لينقل فروع المصرف التجاري السوري لصالح المناطق الحرة إلى داخل هذه المناطق والقيام بكافة عملياتها وذلك فيما يخص المستثمرين والمودعين فقط.

٢/ اعتماد المصارف الخاصة العاملة في المناطق الحرة المرخص أصولاً كمراسلين لفروع المصرف التجاري السوري ولصالح نشاطاتها في المناطق الحرة حصراً وقيامها بكافة الأعمال المصرفية المتعارف عليها عالمياً.

١٠ ظاهرة وقف النشاط الاستثماري:

على الرغم من المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي يقدمها نظام الاستثمار النافذ في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣ يلجأ بعض المستثمرين إلى وقف نشاطهم الاستثماري بدون عذر، وفي هذه الحالة تطبق بحقهم أحكام نظام الاستثمار القاضية بفسخ عقود الأشغال[٢]والاستثمار المبرمة معهم استناداً إلى قرار من مجلس إدارة

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ـــ مرجع سابق ص ١٧٢.

(٢) –أسعد حمود السعدون : مقومات إنشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة : مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة مناطق الحرة الشارقة ٢٠٠٥ ص ١٧٨

المؤسسة ، أما في حال تقدم المستثمر بعذر لوقف نشاطه الاستثماري يُدرس هذا الأمر من قبل مجلس الإدارة ويعطي المستثمر مهلة ليفعّل نشاطه الاستثماري ثانية.

١١ ــ عمليات التهريب:

إن نظام الاستثمار النافذ في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م تضمنت أحكاماً لمعالجة المخالفات التي قد تنشأ وتعترض سير آلية العمل، ولكن على الرغم من ذلك يلجأ بعض المستثمرين في هذه المناطق إلى القيام بعمليات تهريب مما يمنح إدارة المناطق الحرة حرية فسخ العقد [١].

١٢- التخلف عن إنجاز البناء:

بعد صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة بالموافقة على طلب الأشغال المقدم من طالب الأشغال تقوم المؤسسة بتسليمه المكان المخصص لممارسة النشاط الاستثماري ، ويجب الانتهاء من أعمال البناء خلال سنة من تاريخ استلام المكان، وإلا اعتبر العقد منتهياً بانتهاء السنة العقدية الأولى ما لم يتقدم بعذر يُدرس من قبل الإدارة ويقبل به[٢].

ولكن على الرغم من ذلك يتخلف بعض المستثمرين عن إنجاز أعمال البناء خلال المدة الممنوحة لهم ، مما يعرضهم لتطبيق أحكام نظام

---

(١)مساعد مصطفى : المناطق الحرة الصناعية الجدوى الاقتصادية و التوجهات المستقبلية ..رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،الدار البيضاء ١٩٩٥-١٩٩٦،ص١٤٤

(٢)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ــ مرجع سابق ص ١٧٤.

الاستثمار بحقهم القاضية بإنهاء عقودهم المبرمة وذلك بقرار من مجلس إدارة المؤسسة.

ثانيا- الصعوبات على مستوى الأنظمة والتشريعات النافذة ذات الصلة بعمل المناطق الحرة السورية.

هناك الكثير من المصاعب والعمليات التي تعترض آلية عمل المناطق الحرة السورية ناشئة عن الأنظمة والتشريعات النافذة لدى الجهات الأخرى ذات الصلة بعمل المناطق الحرة ومن المهم جداً تسليط الضوء عليها وفق ما يلي:

١- مديرية الجمارك العامة:

إن مرسوم الاستثمار في المناطق الحرة السورية حدد مهمة الجمارك في المناطق الحرة في المادة التاسعة منه والتي تتضمن أن وضع المنطقة الحرة لا يستلزم مبدئياً ضمن الحدود المؤلفة لهذه المنطقة من قبل الجمارك غير الأعمال التي تتعلق بالتفتيش عن البضائع المحظور إدخالها ، وذلك بالاتفاق والاشتراك مع المؤسسة كما يترتب على المؤسسة إشعار الجمارك بكل ما ينتج من مخالفات ، وبالتالي فإن الجمارك مهمتها في المناطق الحرة هي التأكد من عدم دخول المواد المحظورة الى المناطق الحرة،[١]وذلك من خلال الأمانات الجمركية التابعة لها والموجودة عند الدخول والخروج من المناطق الحرة ، ولكن في حقيقة الأمر فإن الجمارك غير ملتزمة بهذه المهمة وفي كثير من الأحيان تتجاوز المهام المناطة بها في المناطق الحرة السورية وتتدخل في أعمال هي من أعمال المناطق

---

(١) د. محمود مرادي ــ النظرية العامة للمناطق الاقتصادية مرجع سابق ص ١٠٩.

الحرة مثل اعتراض عناصر الجمارك على دخول الشاحنات المحملة بمواد البناء إلى المناطق الحرة السورية ، رغم أن نظام استثمار المناطق الحرة السورية قد سمح بذلك في المادة /٧١/[١]، وهذا التدخل غير المشروع من قبل الجمارك يؤثر في استثمار المناطق الحرة السورية وناتج عن الفهم غير الدقيق لماهية المناطق الحرة، من جهة أخرى فإن نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٣م نص على تشكيل لجنة مشتركة ما بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والمديرية العامة للجمارك لوضع التعليمات التنفيذية لممارسة الأنشطة الخدمية.

وعلى الرغم من صدور هذه التعليمات التنفيذية بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٥ اعترضت عليها الجمارك مما أثر سلباً على النشاط الخدمي في المناطق الحرة السورية علماً بأن هذه الأنشطة تؤدي إلى زيادة عائدات المؤسسة من القطع الأجنبي ، وذلك بسبب ارتفاع البدلات المترتبة عليها مقارنة مع بدلات الأنشطة الاستثمارية الأخرى وتؤدي إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة و تخفيض معدل البطالة وهناك سلبيات أخرى غاية في الأهمية وهي البضائع التي تباع بالمزاد العلني خارج الوضع الجمركي في المنطقة الحرة لوضعها بالاستهلاك المحلي ، وبالتالي فإن إخراج هذه البضاعة إلى خارج المنطقة الحرة لوضعها بالاستهلاك المحلي يتطلب موافقة من الجمارك التي في كثير من الأحيان يحدث و أن تتأخر في هذه الموافقة وبنفس الوقت تكون البضاعة

---

(١)نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣.

معفاة من بدلات الإيداع وغرامات التأخير نظراً لتأخر إخراجها من المنطقة الحرة بسبب الجمارك ، مما يؤدي إلى حرمان المؤسسة من هذه البدلات بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من العقبات والصعوبات نتيجة لعدم التزام الجمارك بالمهام المناطة بها[١] في المناطق الحرة السورية وبشكل عام يمكننا القول بأن جميع بلدان العالم التي لديها مناطق حرة يلاحظ وجود نوع من الانسجام والتوافق بين القوانين والأنظمة النافذة والتي تحكم آلية العمل بالنسبة للمناطق الحرة والجمارك على اعتبار أن المناطق الحرة هي النواة الحقيقية لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية العربية والأجنبية ومصدر هام بالقطع الأجنبي الذي يصب في نهاية الأمر بخزينة الدولة وأن العقبات المشار إليها أعلاه ناشئة عن فهم الجمارك غير الدقيق لماهية المناطق الحرة[٢].

و هنا يجب على كل من الجمارك السورية و إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية العمل على خلق التوافق و الانسجام عن طريق إسراع إدارة المؤسسة من جهة في إخطار الجمارك بالمخالفات المرتكبة من المستثمرين، و على الجمارك من جهة أُخرى تسهيل دخول مواد البناء و التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة و الاكتفاء بالرقابة الخارجية ، و النظر

---

(١)راجع نظام استثمار المناطق الحرة السورية رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣م

(٢)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ـــ مرجع سابق ـــ ص ١٧٤.

إلى المؤسسة على أنها عامل من عوامل رفد الدخل القومي التي تنهض بالاقتصاد القومي للدولة.

٢- منطقة التجارة الحرة العربية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية عقبة حقيقية أمام المناطق الحرة السورية وذلك أن منتجات البلدان العربية في منطقة التجارة العربية أصبحت معفاة من الرسوم الجمركية كلياً ، بالإضافة إلى المزايا التي تتمتع بها هذه المنتجات ، أما المنتجات المصنعة في المناطق الحرة معفاة من هذه الاتفاقية ، وهي تخضع عند وضعها في الاستهلاك المحلي للرسوم الجمركية بما في ذلك البضاعة المحلية[١] وهذا أدى إلى التوقف التدريجي للمصانع المقامة في المناطق الحرة نتيجة المنافسة في الداخل والخارج.

٣- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

استثنيت منتجات المناطق الحرة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي بموجبه ستخضع المنتجات الأوربية إلى تخفيض تدريجي من الرسوم الجمركية عند استيرادها إلى القطر و المنتجات السورية المحلية الصنع تخضع ل ٥% تخفيض رسوم جمركية على المنتج المصنع في سوريا ، و تخفيض تدريجي على المنتجات السورية الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة و المنتجات الأوربية المصنعة و الزراعية تخضع لتخفيض تدريجي على مدى ١٢ عام عند تصديرها إلى إحدى دول السوق.

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ـــ مرجع سابق ص ١٧٧.

٤- مناقصات الجهات العامة:

المنتجات المحلية في القطر تستفيد من مزايا تفضيلية بنسبة ١٥% عند اشتراكها في مناقصات الجهات العامة ، وهو أدنى سعر اقتصادي مقدم من أي جهة خارجية سواء أكان العارض أجنبياً أو عربياً تفضيلياً بتخفيض ٥% عند دخولها المناقصات الداخلية للسوريين فقط ، على أن يتم استيفاء القيمة بالليرة السورية من الجهة المعلنة ويشكل هذا الموضوع ، عائقاً بسبب أنه يمكّن أي مستثمر في المناطق الحرة الفوز بأية مناقصة أو عرض لصالح القطاع العام إضافة للتوافق التدريجي للمصانع العاملة في المناطق الحرة.

٥- معوقات التعامل مع الجهات الحكومية :

يتعرض المستثمرون الصناعيون في المناطق الحرة إلى معوقات التعامل مع الجهات الحكومية ، عند توريد البضائع إلى البلد كالروتين و البيروقراطية بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية وقرار استيراد البضائع حصراً من المرافئ السورية[١].

٦- طلبات نقل البضائع :

حاول المستثمرون الصناعيون في المناطق الحرة نقل إنتاج مصانعهم إلى داخل القطر حيث رفضها بالقرار الصادر عن وزير الاقتصاد رقم /١٥٨٣/ تاريخ ١٩٩٩/٤/٨ وكذلك الأمر الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ٢/٨ ورقم ٣٩/م لعام ٢٠٠٤ والذي يمنع دخول البضائع إذا زاد عمر الآلات عن خمس سنوات.

---

(١)منال صقر، السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة السورية وأثرها على حجم الاستثمار ـــ مرجع سابق ص ١٧٧.

وفي ضوء ما ذكر من معوقات يمكننا اقتراح ما يلي:

أ ــ السماح لهؤلاء المستثمرين بنقل معاملهم من آلات وتجهيزات من المنطقة الحرة للوضع بالاستهلاك المحلي استثناء من شرط سنة صنع الآلة نهائياً ، على ألا تقل مدة استثمار أي منهم في المناطق الحرة خمس سنوات وذلك للتعويض ولو قليلاً عن خسائرهم نتيجة الأوضاع والتكتلات التي ساهمت في توقف نشاطهم الصناعي في المناطق الحرة.

ب ــ تشميل المنتجات المصنّعة داخل المناطق الحرة بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولاسيما أن المبدأ الذي تقوم عليه منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الأوروبي هو الاقتصاد الحر، والانفتاح الاقتصادي ، وتحرير التجارة من القيود والعقبات ، و تقوية الروابط الاقتصادية بين الأطراف ، و هذا يكون عن طريق إدخال البضائع إلى المناطق الحرة و محاولة منحها شهادة منشأ .

ج . المناطق الحرة السورية هي النواة الحقيقية لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وبالتالي فإن استثناء المناطق الحرة من الاتفاقيات المشارة أعلاه سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المستثمرة فيها إلى داخل السوق الوطنية بدلاً من المنطقة الحرة و هذا مفيد للاقتصاد الوطني.

د ــ منح المستثمرين في المناطق الحرة مزايا تفضيلية عند اشتراكهم في مناقصات الجهات العامة والاستيفاء بالقطع الأجنبي.

المطلب الثاني

مؤشرات أداء المناطق الحرة الأردنية

تشكل المناطق الحرة رافداً مهماً من روافد الدخل القومي الأردنـــي وسنحاول توضيح مؤشرات المناطق الحرة في الاقتصـــاد الأردنـــي مـــن خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

قبل المرسوم رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤م

و سنبين أداء المناطق الحرة الأردنية في عام ١٩٨٠ :

أداء المناطق الحرة الأردنية عام ١٩٨٠					
حجم الاستثمارات المحلية	**حجم الاستثمارات الأجنبية**	**حجم الصادرات**	**حجم الواردات**	**حجم الإيرادات**	**عدد العمال**
٨٨٩٨٥٧٦ دينار	٢٠٦٦٠٠دينار	٦٠٠ طن	٩٠٠ طن	٥٧٤٩٤٧٩ دينار	٣٢١١

نلاحظ أن أداء المناطق الحرة في عام ١٩٨٠ كان متواضعاً حيث لم تتجاوز حجم الصادرات ٦٠٠ طن و الواردات ٩٠٠ طن كما أنه من الملاحظ تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية ، و يعود ذلك إلى تواضع مستوى المناطق الحرة في المنطقة العربية عموماً و ليس الأردن خصوصاً كما أن عدد العمال في تلك الآونة لم يشكل نسبة تذكر من نسبة العمالة في الأردن.

الفرع الثاني

مؤشرات الأداء بعد صدور المرسوم رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤م

سننتقل لدراسة أداء المناطق الحرة بعد صدور المرسوم رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤م و سنبدأ بعدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٦ .

السنة	عدد العقود
١٩٩٨	١٠٧٦
١٩٩٩	١٠٦٦
٢٠٠٠	١١٠٩
٢٠٠١	١٢١٥
٢٠٠٢	١٣٢٢
٢٠٠٣	١٤١٢
٢٠٠٤	١٦٣٠
٢٠٠٥	١٩٢٠
٢٠٠٦	١٩٥٩

ونلاحظ الارتفاع التدريجي لعقود الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية.

و الجدول التالي يبين عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة موزعة حسب النشاط الاقتصادي

	المنطقة الحرة الزرقاء		المنطقة الحرة سحاب		المنطقة الحرة المطار		المنطقة الحرة الكرك		المنطقة الحرة الكرامة		المجموع	
النشاط	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صناعي	١٣٧	١٤٩	٧	٩	–	–	١	٣	٣	١	١٤٨	١٦٢
تجاري	١٢٢١	١٢٧٠	٣٣	٣٣	١٨	٢١	١٣	٢١	١٠٧	٦٠	١٣٩٢	١٤٠٥
خدمات	٣٥٠	٣٧٦	١	٧	١	١	٢	١	٢٦	٧	٣٨٠	٣٩٢
المجموع	١٧٠٨	١٧٩٥	٤١	٤٩	١٩	٢٢	١٦	٢٥	١٣٦	٦٨	١٩٢٠	١٩٥٩

هنا نلاحظ أن الاستثمارات التجارية استحوذت على النصيب الاكبر في عقود الاستثمار وانخفضت مساهمة قطاع الصناعة

و فيما يلي جدول عدد الأيدي العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة لعام ٢٠٠٦

اسم المنطقة	صناعي		تجاري		خدمات		المجموع	
المناطق الحرة العامة	أردني	جنسية أخرى	أردني	جنسية أخرى	أردني	جنسية أخرى	أردني	جنسية أخرى
المنطقة الحرة الزرقاء	٣٣٤٢	٢٥٢	٤٨٧٢	٢٠٧	٢٩٩٨	–	١١٢١٢	٤٥٩
المنطقة الحرة سحاب	٨٠	٧	٣١	٢	٦٠	–	١٧١	٩
المنطقة الحرة المطار	–	–	٧١	–	٥٠	–	١٢١	–
المنطقة الحرة الكرك	١٨	–	٢٢	–	–	–	٤٠	–
المنطقة الحرة الكرامة	١٠	–	٩٦	–	–	–	١٠٦	–
مجموع المناطق الحرة العامة	٣٤٥٠	٢٥٩	٥٠٩٢	٢٠٩	٣١٠٨	–	١١٦٥٠	٤٦٨
مجموع المناطق الحرة الخاصة	٤٠٦١	٣٥٨٥	٣٤٢	–	–	–	٤٤٠٣	٣٥٨٥
المجموع الكلي	٧٥١١	٣٨٤٤	٥٤٣٤	٢٠٩	٣١٠٨	–	١٦٠٥٣	٤٠٥٣

المصدر عدنان سليمان اقتصاديات المناطق الحرة مرجع سابق ص٢٢٧

نلاحظ هنا تواضع أعداد الأيدي العاملة في المناطق الحرة .

و سنبين في الجدول التالي رأس المال المصرّح به و نشاط المناطق الحرة الخاصة العاملة في عام ٢٠٠٦

تسلسل	المنطقة الحرة	النشاط	رأس المال (مليون دينار)
١	الشركة الهندية الأردنية للكيماويات	إنتاج مادة حامض الفوسفوريك	٤٤.٤
٢	شركة مغنيسيا الأردن	إنتاج مادة أكسيد المغنيسيوم ومشتقاته	٣٠.٠
٣	شركة برومين الأردن	إنتاج مادة البرومين والبوتاس القلوي والكثورين	٣٠.٠٥
٤	مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير	إقامة مشاريع صناعية للأغراض الدفاعية والتصديرية	١.٤٩
٥	شركة تطوير مدن تقنية المعلومات والصناعة	صناعة الملابس	١.٨٤
٦	شركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة	متعددة الأغراض	١.٠٣
٧	الشركة الماسية الدولية للاستثمار	صناعي / تجاري تخزين	١.٠
٨	شركة أدوية الحكمة	صناعة الأدوية	٠.١
٩	شركة الباحة لإنتاج الصودا والكلورين	صناعة الصودا الكاوية والكلورين	١.٠
١٠	شركة الأردن لصناعة وتطوير الطائرات	صناعة الطائرات الخفيفة وطائرات التدريب وطائرات الاستخدام البحري والزراعي	٥.٠
١١	الشركة الأردنية لأنظمة الطيران	صيانة وأفرهولات الطائرات العسكرية وغيرها	٠.٠٣
١٢	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات	صيانة الطائرات	٨.٥
١٣	الشركة الأردنية لترميم محركات الطائرات	صيانة محركات الطائرات	٥.٠
١٤	الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي	التدريب على الطيران الشراعي	٨.٠
١٥	شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية	سوق حرة للهيئات الأجنبية والدبلوماسية والمسافرين	٠.٥

١٦	الشركة الأردنية لتموين الطائرات	تزويد الطائرات بالأطعمة والمواد المختلفة	٠.٨
١٧	الشركة الأردنية الدولية للشحن الجوي	الشحن الجوي	٥.٧٤
١٨	شركة سبيردافيش	صناعة الطائرات	٠.١
١٩	شركة الأسواق الحرة على المعابر والحدود البرية والبحرية	سوق حرة للهيئات الأجنبية والدبلوماسية والمسافرين	٥.٠
٢٠	شركة المدينة الإعلامية الأردنية	الإنتاج التلفزيوني والسينمائي	٧٢٠.٦٨
٢١	شركة حجازي وغوشة للمواد الغذائية	إنتاج اللحوم وصناعة مخلفات الذبائح	٢.٢٥
٢٢	شركة عبر الأردن للمواشي	إنتاج اللحوم وصناعة مخلفات الذبائح	٢.٦
٢٣	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	تخزين	–
٢٤	شركة الأردن الدولية للاستثمار	صناعة الألبسة	٢.٠
	المجموع الكلي		٨٧٧.١

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

و في هذا الجدول رأس المال المستثمر و المسجّل في المناطق الحرّة العامة

	المنطقة الحرة الزرقاء		المنطقة الحرة سحاب		المنطقة الحرة المطار		المنطقة الحرة الكرك		المنطقة الحرة الكرامة		المجموع	
النشاط	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صناعي	١٧.٧	٢١.٩	٢.١	٠.٧	–	–	١.٢	٠.١	١.٠	–	٢٢.١	٢٢.٧
تجاري	–	١٦٩	٦.٦	٨.٦	١٣.٩	١٤.٣	١١.٣	١٢.٩	٩.٤	٤.٩	–	٢٠٩.٧
خدمات	٢.٥	٣.١	٠.١	–	–	–	٠.١	–	٠.١	–	٢.٨	٣.٢
المجموع	–	١٩٤	٨.٨	٩.٣	١٣.٩	١٤.٣	١٢.٧	١٣.١	١٠.٦	٥.٠	–	٢٣٥.٦

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

هنا نلاحظ أن الاستثمار التجاري يأخذ النصيب الأكبر من رأس المال

و سأبين في الجدول التالي حركة التجارة في المناطق الحرة العامة للأعوام (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

اسم المنطقة	٢٠٠٥			٢٠٠٦			نسبة التغيير
	ترانزيت	محلي	المجموع	ترانزيت	محلي	المجموع	
المنطقة الحرة الزرقاء	٨١٧.٦	٥٦١	١٣٧٩.٥	٧٣٣.٧	٦٢٣.٠	١٣٥٦.٧	-٢%
المنطقةالحرة سحاب	١١٠.٩	٣١.٣	١٤٢.٣	٨٤.٥	٤٣.٨	١٢٨.٣	-١٠%
المنطقة الحرة المطار	١٨٧.٧	١١٥.٩	٣٠٣.٦	٢١٧.٤	١٧٨.٠	٣٩٥.٤	٣٠%
المنطقة الحرة الكرك	٠.٠٤	-	٠.٠٤	٠.٠٢	-	٠.٠٢	-٦٢%
المنطقة الحرة الكرامة	٤٧.٨	-	٤٧.٨	٨٢.٩	-	٨٢.٩	٧٣%
المجموع الكلي	١١٦٤.١	٧٠٩.١	١٨٧٣.٢	١١١٨.٥	٨٤٤.٨	١٩٦٣.٣	٥%

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

من الملاحظ أن الترانزيت تأتي في المرتبة الاولى من حيث مؤشرات التجارة و تأتي المنطقة الحرة في الزرقاء في المرتبة الأولى على المناطق الحرة الأخرى من حيث حركة التجارة.

و سأبين في الجدول التالي توزع عقود الاستثمار على المناطق الحرة في عام ٢٠٠٩

اسم المنطقة	النشاط			المجموع
	تجاري	صناعي	خدمات	
المنطقة الحرة الزرقاء	١٥٠٦	١٨٣	٥٢٧	٢٢١٦
المنطقة الحرة سحاب	٣٢	١٠	١١	٥٣
المنطقة الحرة المطار	٢٠	٠	١	٢١
المنطقة الحرة الكرك	١٤	٣	٣	٢٠
المنطقة الحرة الكرامة	٥٠	٣	٩	٦٢
المجموع للمناطق الحرة العامة	١٦٢٢	١٩٩	٥٥١	٢٣٧٢
المناطق الحرة الخاصة	٥	١٧	١٢	٣٤
المجموع	١٦٢٧	٢١٦	٥٦٣	٢٤٠٦

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

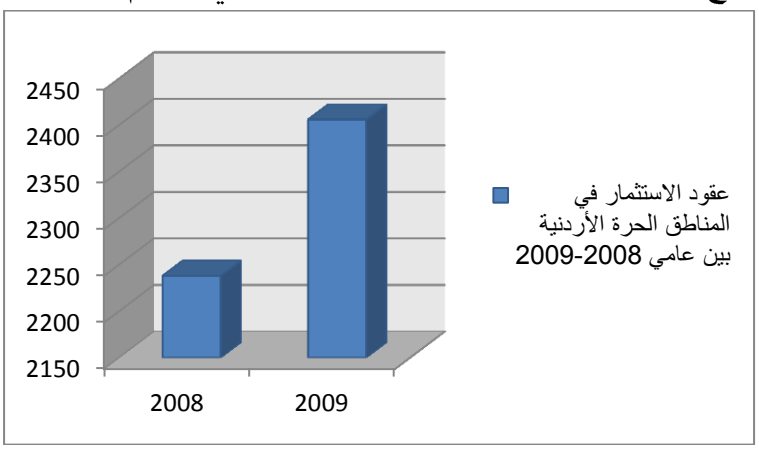
نلاحظ أن النشاط التجاري يأتي أولا كما ان المنطقة الحرة في الزرقاء تتفوق على باقي المناطق الحرة.

و في الجدول التالي سنقارن بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م من حيث توزيع عقود الاستثمار حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي

اسم المنطقة	٢٠٠٨				٢٠٠٩				معدل التغيير
	النشاط			المجموع	النشاط			المجموع	
	تجاري	صناعي	خدمات		تجاري	صناعي	خدمات		
المنطقةالحرة الزرقاء	١٣٧٠	١٦٥	٥٢٢	٢٠٥٧	١٥٠٦	١٨٣	٥٢٧	٢٢١٦	%٧.٧
المنطقةالحرة سحاب	٣٢	١٠	١٠	٥٢	٣٢	١٠	١١	٥٣	%٢.٠
المنطقةالحرة المطار	٢٠	٠	٠	٢٠	٢٠	٠	١	٢١	%٢.٠
المنطقةالحرة الكرك	١٢	٢	٣	١٧	١٤	٣	٣	٢٠	%١٧.٦
المنطقةالحرة الكرامة	٥٠	٣	٨	٦١	٥٠	٣	٩	٦٢	%٢٤
المناطقالحرة الخاصة	٤	١٧	١٠	٣١	٥	١٧	١٢	٣٤	%٩.٦
المجموع	١٤٨٨	١٩٧	٥٥٣	٢٢٣٨	١٦٢٧	٢١٦	٥٦٣	٢٤٠٦	%٧.٥

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

و من الواضح زيادة عدد الاستثمارات بنسب جيدة في معظم المناطق الحرة الأردنية



و فيما يلي سنقارن بين حجم البضائع الداخلة و الخارجة للمناطق الحرة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م و درجة القياس هي ألف طن .

اسم المنطقة	مصدر البضائع (٢٠٠٨)			مصدر البضائع (٢٠٠٩)			معدل التغيير
	داخلة	خارجة	المجموع	داخلة	خارجة	المجموع	
المنطقة الحرة الزرقاء	٣٠٩.٨	٣٢١.٣	٦٣١.١	٣١٨.١	٢٥٦.٠	٥٧٤.٠	-٩%
المنطقة الحرة سحاب	١٢٤.٣	١٢٨.٣	٢٥٢.٦	١٣٩.٦	١٤٠.٨	٢٨٠.٤	١١%
المنطقة الحرة المطار	٤.٩	٩.٢	١٤.١	٣.٦	٦.٥	١٠.١	-٢٨%
المنطقة الحرة الكرك	٠.٣	٠.٤٢	٠.٧٢	٠.١٠	٠.١٣	٠.٢٣	-٦٨%
المنطقة الحرة الكرامة	٥٠٥.٣	٥٦١.٣	١٠٦٦.٣	٣٧٠.٩	٤٠٢.٥	٧٧٣.٤	-٢٧%
المناطق الحرة الخاصة	١٤٨١.٣	٤٦٩.٧	١٩٥١.٠	١١٨٨.٧	٥٨٠.٩	١٧٦٩.٦	-٩%
المجموع	٢٤٢٥.٦	١٤٩٠.٢٢	٣٩١٥.٨٢	٢٠٢١.٠	١٣٨٦.٨٣	٣٤٠٧.٨٣	-١٣%

شهدت حركة التجارة في المناطق الحرة العامة والخاصة انخفاضا بمعدل (١٣٪) في عام (٢٠٠٩) عنها في عام (٢٠٠٨) وكما يوضح الجدول حيث كان هذا الانخفاض وبشكل ملحوظ في حركة التجارة لكل من المناطق الحرة العامة بنسبة (١٧٪) ، حيث انخفضت في كل من

المنطقة الحرة الزرقاء بنسبة (٩٪)والمنطقة الحرة الكرامة بنسبة (٢٧٪) والمنطقة الحرة المطار بنسبة (٢٨٪)فيما ارتفعت حركة التجارة في المنطقة الحرة سحاب بنسبة (١١٪) .

أما فيما يخص قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فيبين لنا الجدول التالي ما يلي:

قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مليون دينار				
اسم المنطقة	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**معدل التغير**	**نسبة مساهمة التغير لكل منطقة في التغيير الإجمالي لكافة المناطق**
المنطقةالحرة الزرقاء	١٨٤٢.٣	٢٢٦٣.٣	%٢٣	%١٠٢.٨
المنطقةالحرة سحاب	٢٠٣.٠	١٥٩.٣	%٢٢-	%١٠.٧-
المنطقةالحرة المطار	٤٥٨.٣	٥٧٢.٢	%٢٥	%٢٧.٨
المنطقةالحرة الكرك	٠.٦٢٥	٠.٤	%٣٦-	%٠.١-
المنطقةالحرة الكرامة	٤٥١.٣	٢٩٩.٢	%٣٤-	%٣٧.١-
المناطقالحرة الخاصة	٣٣٧.٤	٤٤٨.٠	%١٩	%١٧.٢
المجموع	٣٣٣٢.٩	٣٧٤٢.٤	%١٢	%١٠٠

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

والجدير بالذكر بأن المناطق الحرة العامة والخاصة شهدتا ارتفاعا في إجمالي قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة و الخاصة إلى الاسواق الدولية في عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو بلغ ١١% مقارنة بعام

٢٠٠٨م، و يرجع ذلك لتحسن ظروف الاستثمار و جودة الخدمات المقدمة من المناطق العامة الحرة و الخاصة للمستثمرين .

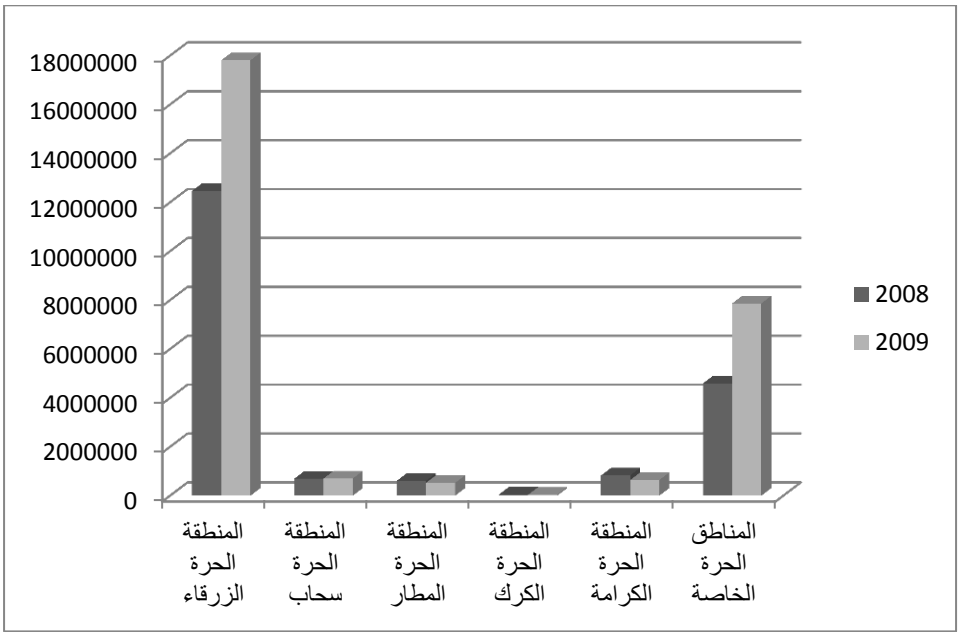
و إذا ما حاولنا الحديث عن إيرادات المناطق الحرة حسب توزع المناطق الحرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م فيبين لنا الجدول التالي ما يلي:

توزيع إيرادات مؤسسة المناطق الحرة حسب المنطقة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)
ألف دينار

اسم المنطقة	العام		معدل التغير	نسبة/المنطقة
	٢٠٠٨	٢٠٠٩		
المنطقةالحرة الزرقاء	١٢٤٦٧.١١٣	١٧٨١٠.٦٩٢	%٤٣	%٦٤.٥٦
المنطقةالحرة سحاب	٦٩٧.٥٦٤	٧٠٣.٦٣٩	%٠.٩	%٢.٥٥
المنطقةالحرة المطار	٦٠٦.٨٤٢	٥٢٤.٧١٧	%١٣.٥-	%١.٩٠
المنطقةالحرة الكرك	٤٩.٩٢٠	٤٠.٩٥١	%١٨-	%٠.١٥
المنطقةالحرة الكرامة	٨٢٦.٣٥١	٦٤٠.٦٠٧	%٠.٢-	%٢.٣٢
المناطقالحرة الخاصة	٤٥٩٦.٢١٤	٧٨٦٦.١٢٤	%٧١	%٢٨.٥٢
المجموع	١٩٢٤٤.٠٠٣	٢٧٥٨٦.٧٣٢	%٤٣.٤	%١٠٠

عدنان سليمان اقتصاديات المناطق الحرةـ مرجع سابق ـ ص٢٣٥

و يبين لنا الجدول أن المنطقة الحرة في الزرقاء ساهمت بالنسبة الأكبر حيث بلغت ٦،٦٤% تليها المناطق الحرة الخاصة



كما نلاحظ زيادة الإيرادات في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨

و إذا ما انتقلنا للحديث عن الأيدي العاملة في المناطق الحـــرة الأردنيـــة نلاحظ:

الأيدي العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي في عام (٢٠٠٩م)										
اسم المنطقة	**النشاط الصناعي**		**النشاط التجاري**		**النشاط الخدمي**		**المجموع لكل منطقة**		**المجموع**	**النسبة**	
	أردنية	**أخرى**	**أردنية**	**أخرى**	**أردنية**	**أخرى**	**أردنية**	**أخرى**		**أردنية**	**أخرى**
المنطقةالحرة الزرقاء	٤٦٤٤	٣٢٩	٦٧٠٥	٢٢٣	٣٥٦٣	٠	١٤٩١٢	٥٢٢	١٥٤٦٤	%٩٦	%٤
المنطقةالحرة سحاب	١١١	١	٢٢	٢	١٨	٠	١٥١	٣	١٥٤	%٩٨	%٢
المنطقةالحرة المطار	٠	٠	١٠٣	٢	٣	٠	١٠٦	٢	١٠٨	%٩٨	%٢
المنطقةالحرة الكرك	٠	٦	٢٠	٠	٣	٠	٢٣	٦	٢٩	%٧٩	%٢١
المنطقةالحرة الكرامة	٢٠	١٥	٧٠	٠	_	٢٠٠	٩٠	٢١٥	٣٠٥	%٣٠	%٧٠
المناطقالحرة الخاصة	٤٠٤٩	١٣٢	١٧٧	١	١١١٢	٢	٥٨٣٨	١٣٥	٥٥١٨	%٩٧	%٣
المجموع	٨٨٦٩	٤٨٣	٧٠٩٧	٢٢٨	٤٦٩٩	٢٠٢	٢٠٦٦٥	٩١٣	٢١٥٧٨	%٩٦	%٤

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية

وصل إجمالي عدد الأيدي العاملة في المنـــاطق الحـــرة الأردنيـــة الـــى ٢٧٣،٢١ منهم ٥٧٥،٢٠ من الجنسية الاردنية أي ما نسبته ٩٦% .

و فيما يلي سنبين أثر المناطق الحرة على مختلف مجالات الاقتصاد

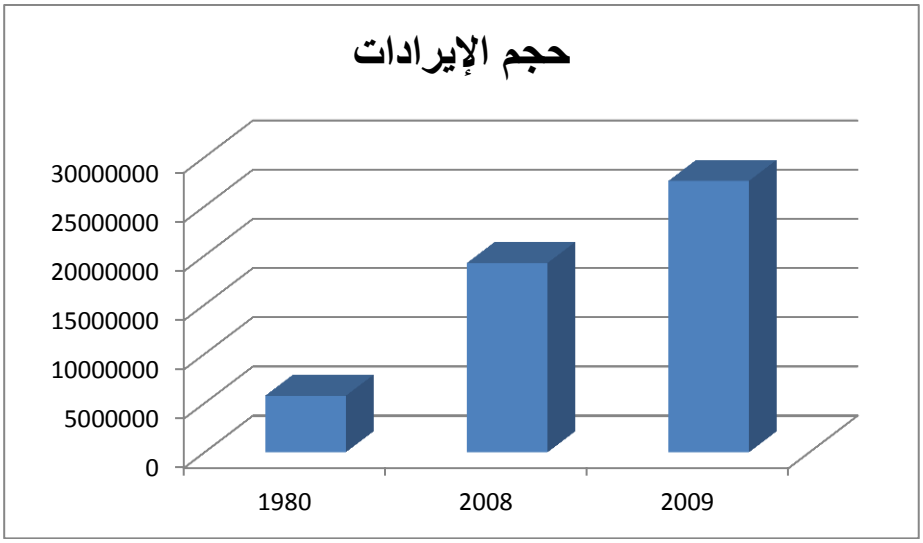
الفرع الثالث

مؤشرات أداء المناطق الحرة قبل نظام الاستثمار رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤م و ما بعده

كان لمرسوم الاستثمار رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤ أثر ايجابي علـــى المنـــاطق الحرة الأردنية بشكل عام

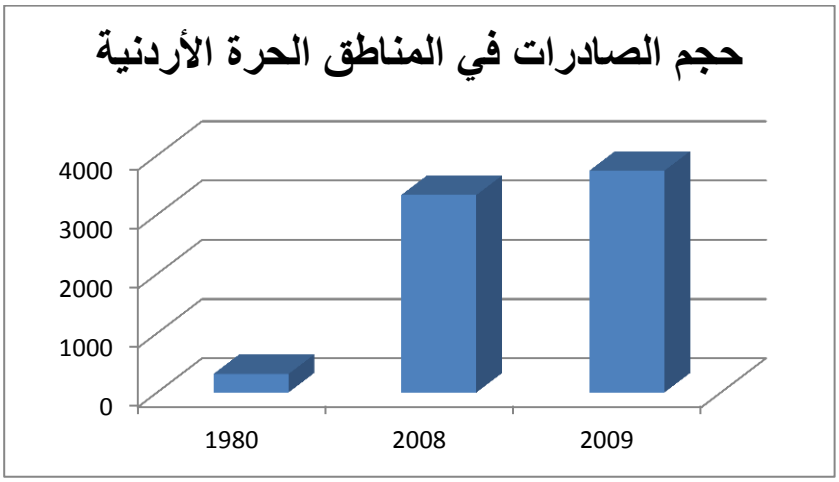
حيث ساهم بزيادة واردات المناطق الحرة و تشجيع الاستثمار .

و المخطط التالي يبين لنا مدى زيادة حجم الإيرادات فـــي ظـــل القـــانون القديم و الجديد



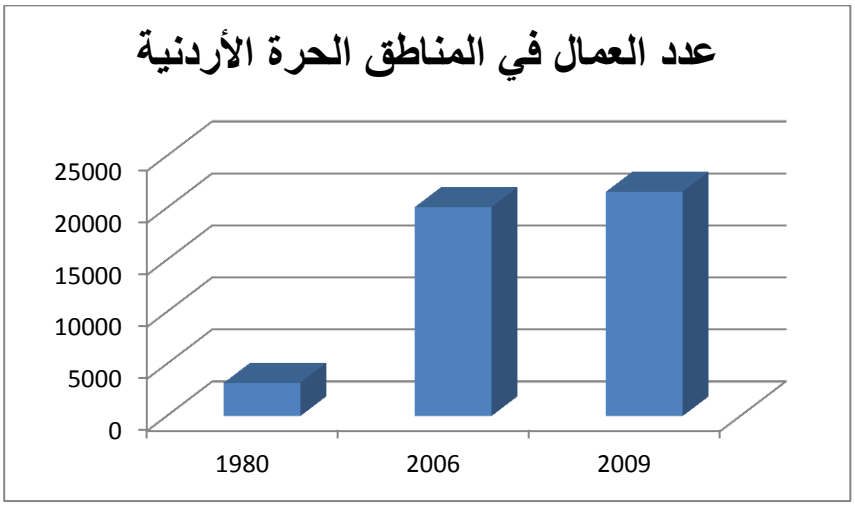
حيث نلاحظ مقدار الزيادة الكبيرة في حجم الواردات للمناطق الحرة بعد صدور المرسوم الأخير للمناطق الحرة ، و هذا يعود إلى تشجيع الاستثمار من جهة و جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى ، حيث أن زيادة عدد المشاريع الاستثمارية أسهمت و بشكل فعال في زيادة واردات المناطق الحرة .

و إذا ما انتقلنا لدراسة الصادرات فيبين لنا المخطط التالي ما يلي :



نلاحظ الارتفاع التدريجي المتواضع في حجم الصادرات بعد مرسوم استثمار المناطق الحرة الأردنية حيث لم تتجاوز الصادرات في عام ١٩٨٠ عتبة الخمسمائة طن لتصل عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من(٤٠٠٠ طن) ، و يعتبر هذا الارتفاع جيداً إلى حد ما إلا أنه دون التوقعات بالعموم نسبة الى التسهيلات و الميزات التي منحتها المناطق الحرة للمستثمرين .

و إذا ما قارنا عدد العمال في المناطق الحرة قبل و بعد مرسوم الاستثمار رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤ فالمخطط يبين ما يلي:



هنا نلاحظ الزيادة الجيدة في عدد العمال حيث ارتفعت من حـــوالي ٥٠٠ عامل في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٥٠٠٠ عـــام ٢٠٠٩ ، و مـــن أسباب هذه الزيادة هو تطور المناطق الحرة و زيادة عدد الاســـتثمارات و تطور مشروعات المناطق الحرة الأردنية كماً و نوعاً إلا أن عدد العمـــال بالإجمال يبقى متواضعاً بالنسبة للمناطق الحرة العالمية .

و بالإجمال نلاحظ أن مرسوم رقم ٣٢ لعـــام ١٩٨٤م و التعليمـــات التنفيذية التي صدرت بعده قد ساهمت في العموم فـــي تطـــوير المنـــاطق الحرة الأردنية ، و رفع مستوى الإيرادات ، و الصادرات كما ساهمت في زيادة رأس مال المستثمر المحلي والأجنبي عبر التسهيلات و الإعفـــاءات الضريبية التي منحها للمستثمرين.

الفرع الرابع

أثر المناطق الحرة على الاقتصاد الأردني

أولاً- أثر المناطق الحرة على الاستثمار

يتمثل أثر المناطق الحرة على الاقتصاد الأردني من خـــلال زيـــادة الطلب على منتجات القطاعات الاقتصادية من مختلف السلع و الخدمات و خاصة أن الاستثمار في الأردن يتمتع بحزمة من الحوافز المالية ، و التي تؤثر في تكاليف الاستثمار و العملية الانتاجية و تسهم في تخفيضـــها ، و **نلاحظ أن الاستثمارات التجارية استحوذت على النصيب الاكبر في عقود الاستثمار** ، و تأتي المنطقة الحرة في الزرقاء في المرتبة الأولى من حيث عدد الاستثمارات .

ثانياً- أثر المناطق الحرة على العمالة

كما ذكرنا سابقا أن المناطق الحرة تعتبر سببا من أسباب تخفيض البطالة و زيادة دخل العمالة ، إلا أن المناطق الحرة بالعموم لا زالت بعيدة عن هذا الدور ، و في الأردن تأتي المنطقة الحرة في الزرقاء في المرتبة الاولى من حيث العمالة حيث يعمل فيها حوالي ١٥٠٠٠ عامل بين أردني و أجنبي فيما يلاحظ تواضع عدد العمالة في بقية المناطق الحرة .

ثالثاً- أثر المناطق الحرة على التصدير

يعتبر التصدير من أهم مجالات عمل المناطق الحرة و تعتبر المناطق الحرة الخاصة في الأردن صاحبة الريادة على المناطق الحرة العامة، حيث تفوقها في التصدير بدرجة كبيرة حيث بلغ اجمالي صادرات المناطق الحرة الخاصة في الأردن (٥٨٠.٩) ألف طن بينما المنطقة الحرة في الزرقاء يبلغ (٢٥٦.٠)ألف طن أي حوالي النصف تقريبا ، و لا شك أن ذلك يعود إلى قوة المشاريع الخاصة و مرونتها التي تفوق المشاريع العامة

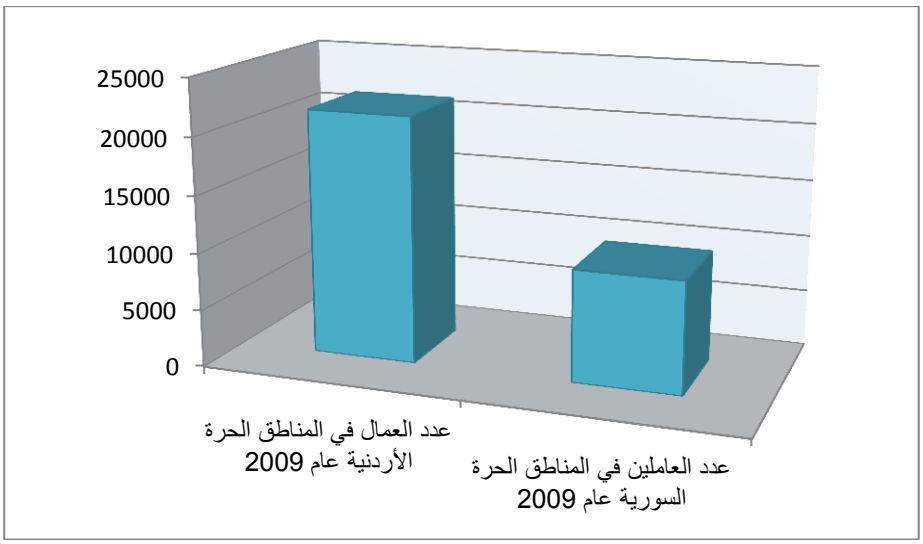
رابعاً- أثر المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية

لا شك أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في استمرارية تدفق العملة الأجنبية و يساعد على تنمية الصادرات و تدفق الخبرات المعرفية و الإدارية ، و قد أدرك الأردن أهمية الاستثمارات الاجنبية فعمل على منح تسهيلات و حوافز مالية لجذب هذه الاستثمارات ، و نلاحظ أن في

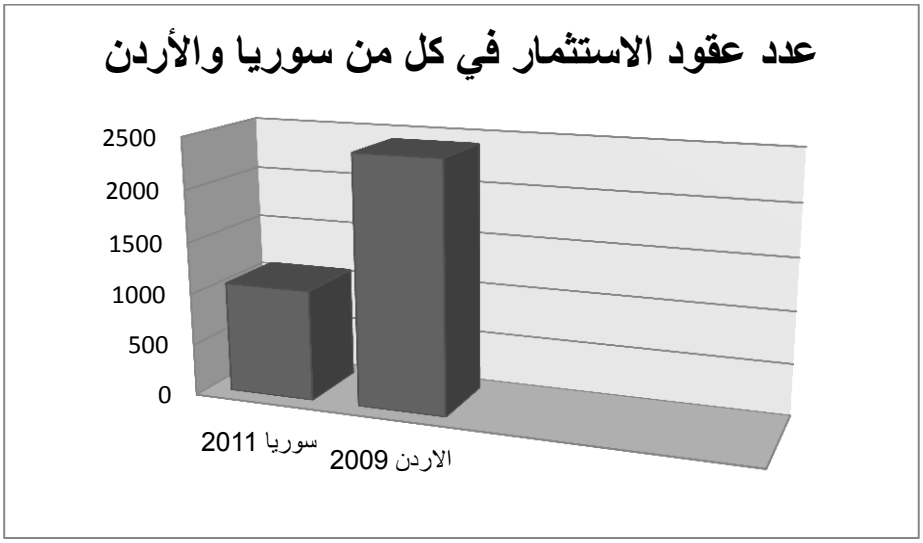
عام ١٩٨٠ لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية (٦٠٠،٢٠٦) دينـــار أردني لتبدأ هذه الاستثمارات الأجنبية في الارتفاع حيث بلغت عام ٢٠٠٢ (٥٥٠،٤٨٤،٧) دينار أردني لتصل عام ٢٠٠٦ (٩٠٠،١٠٦،١٥) دينار أردني.

و إذا ما أردنا المقارنة بين المناطق الحرة السورية و الأردنية مـــن حيث مؤشرات الأداء سنلاحظ أن المناطق الحرة في الأردن تتفوق علـــى نظريتها السورية .

و سنبدأ من حيث عدد العمال نلاحظ الفرق الكبير في عدد العمـــال في المناطق الحرة لصالح المناطق الحرة الأردنية و يعود ذلك إلى الـــدعم الكبير للمناطق الحرة و تطور المناطق الحـــرة الخاصـــة فـــي الأردن و الرواتب المشجعة .

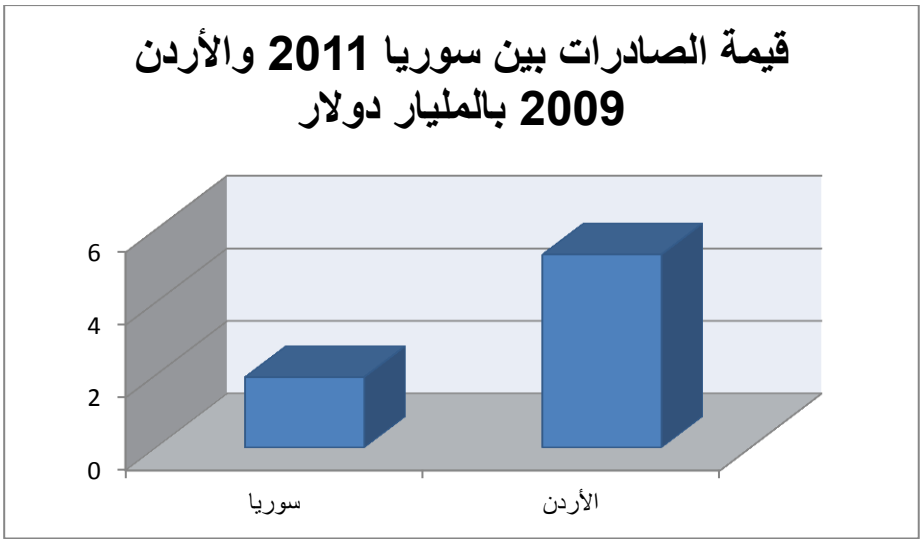


و إذا ألقينا نظرة على عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية و السورية من خلال المخطط التالي:



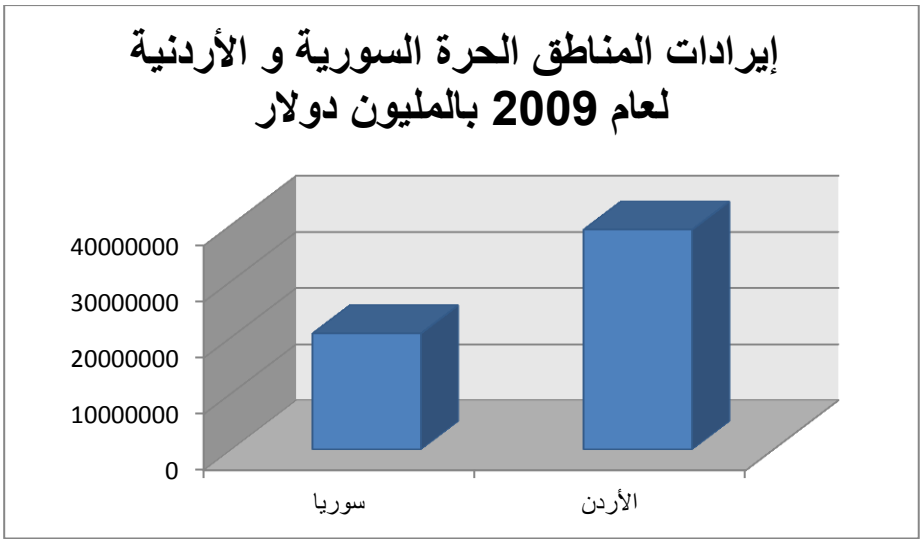
يمكننا ملاحظة و بكل وضوح أن المناطق الحرة الاردنية تتفوق على نظيرتها السورية بما يزيد عن ضعف عدد العقود و ذلك لكفاءة المناطق الحرة الخاصة الأردنية و نشاطها و قوة المنطقة الحرة في الزرقاء.

و إذا ما ألقينا نظرة على قيمة الصادرات في كل من المناطق الحرة السورية و الأردنية.



نلاحظ استمرار تفوق المناطق الحرة الأردنية على المناطق الحـــرة السوية بما يقارب الضعفين ، و يعود ذلـــك إلـــى تشـــجيع الاردن علـــى الاستثمارات الصناعية و تفوقها على بقية الاستثمارات في المناطق الحرة الاردنية بينما في المناطق الحرة السورية تأتي الاستثمارات الصناعية في المرتبة الثالثة بعد التجاري و الخدمي .

و بالنظر إلى إيرادات المناطق الحرة السورية والأردنية سنلاحظ



إن المناطق الحرة الأردنية إيراداتها أكبر من المناطق الحرة السورية بنسبة كبيرة و يعود ذلك بالعموم كما ذكرنا بسبب تركز الاستثمارات في الأردن على الاستثمارات الصناعية ، و التي تجلب عائدات كبيرة و تساهم في رفع قيمة الصادرات على عكس المناطق الحرة السورية التي تركزت استثماراتها على التجارية و الخدمية كما أن استعمال المناطق الحرة السورية في التخزين أكثر منه في الاستثمار ساهم في انخفاض هذه العائدات.

و من الملاحظ أنَّ نظام استثمار المناطق الحرة في كل من سورية و الأردن متشابهين إلى درجة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالأمور الإجرائية ، من إدخال و إخراج للبضائع إلا أن المشرّع السوري كان أكثر مرونة عندما سمح للمتخاصمين في اللجوء الى التحكيم و التسويات كما أن المشرّع السوري كان أكثر تفصيلاً من المشرّع الأردني فيما يخص أسس التخزين .

إلا أنَّ حصول اضطرابات في الجمهورية العربية السورية قد أثر لدرجة كبيرة في أداء المناطق الحرة بسبب صعوبة المواصلات و التصدير و فقدان الأمان على الطرق و وصل هذا التأثير إلى الأردن حيث أثرت الاضطرابات و إن كانت بدرجة أقل على المناطق الحرة الأردنية بسبب صعوبة التصدير عبر الأراضي السورية.

و إن هناك قيام المستثمرين باستعمال المناطق الحرة لغايات التخزين لا للاستثمار أدى إلى ضعف الإيرادات و قلة الأيدي العاملة.

الخاتمة

إن المناطق الحرة تمتد إلى زمن بعيد و تطورت بتطور الحضارة الإنسانية و على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتجارة الدولية و ما شهده الاقتصاد العالمي من تطورات عبر حقب زمنية مختلفة .

ولم يتم الاتفاق على صياغة موحدة لمفهوم المناطق الحرة تحدد إطار هذا النشاط ومدى العلاقة بين القوانين والأنظمة والتعليمات المعتمدة في داخل البلد مع المشروعات والشركات القائمة في المناطق الحرة.

ويمكن لأي بلد يعاني قصوراً في عملية التنمية لأي سبب كان أن يفكر بدعمها من خلال التنمية المستدامة بإنشاء مناطق حرة عندما تتوفر المقومات الأساسية اللازمة لإنجاحها.

هناك جملة من المقومات الاقتصادية اللازمة لإقامة المناطق الحرة ونجاحها، وإن بعض هذه المقومات تعتمد على سياسة البلد الاقتصادية و يمكننا إجمالها بما يلي:

١ – إن قدرة الدول النامية في التصنيع و المنافسة في الاقتصاد العالمي ضعيفة إلى حد ما لذلك و في هذا الوضع يكون إنشاء المناطق الحرة أداة فعالة للتنمية خاصة إذا قامت بتطوير قدراتها الصناعية ، و رفع مستوى الإنتاجية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الحرة.

٢– إن مزايا الماضي الحضاري و الموقع الاستراتيجي المتميز للدولة المضيفة لا يكفي وحده لإقامة منطقة حرة ناجحة ، بل يجب أن

تتضافر هذه العوامل مع المناخ الاستثماري العام للدولة المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية .

٣- إن المناطق الحرة تسهم بدور كبير في تنمية الصادرات بل إن بعض الدول المضيفة تشكل صادرات مناطقها النسبة العظمى من صادراتها بالعموم .

٤- أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية لبعض الدول كإمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة .

٥- تسهم المناطق الحرة في نقل تجارب و خبرات الدول المتحضرة من خلال التعامل مع مختلف الحضارات العالمية في المناطق الحرة .

٦- في ظل التسهيلات الكبيرة و الحوافز المتعددة التي تمنح للمناطق الحرة فإن هذه المناطق يمكن أن تمثل أداة تهريب للمواد الممنوعة ، أو حتى وسيلة لغسل الأموال عن طريق إقامة استثمارات وهمية أو إقامة مشاريع استثمارية عبر أموال غير مشروعة خاصة أن الكثير من هذه المناطق لا تخضع للرقابة الكافية على الأنشطة التي تزاولها .

٧- إن التحكيم يقوم بدور كبير في الفصل في منازعات الاستثمار و يعد من ضمن المزايا ، و الضمانات التي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة و مناطقها الحرة .

٨- قد لا تؤدي الإعفاءات الضريبية إلى نتائج مهمة و يكون الوضع أسوء في حال فقدت الدولة إيرادات خزينتها ، و لم تساهم هذه الإعفاءات في زيادة الصادرات و الاستثمارات .

٩- إنَّ استخدام المناطق الحرة كأداة للتنمية ترتكز بشكل أساسي على الرخص النسبي لليد العاملة والاعتماد على المناطق الحرة كأداة فعالة للتنمية ينجح فقط في حال توفر يد عاملة رخيصة .

١٠- إن بعض الدول النامية حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي و لكن هذا النمو يرجع في جزء قليل منه إلى إنشاء المناطق الحرة فمعظمها اعتمد على توليفة من السياسات تشمل الاستقرار السياسي ، و الاقتصادي و برامج الإصلاح الاقتصادي و السياسي مصحوباً بجذب الاستثمارات على المستوى القومي و ليس فقط المناطق الحرة.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح بعض التوجيهات:

١- العمل على إقامة دورات تعريفية وتدريبية في مجال عمل المناطق الحرة.

٢- العمل على أن تكون شروط الاستثمار في المنطقة الحرة بسيطة وبعيدة عن البيروقراطية.

٣- العمل على أن تكون الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين بصيغة إطار متكامل للمساهمة في إنجاح المشروعات ، والشركات المستثمرة في المنطقة الحرة ولكي تكون أحد عوامل جذب الاستثمارات للمناطق الحرة.

٤- العمل على أن تكون تكاليف الاستثمار في المناطق الحرة بحدها الأدنى بغية رصد عائد الاستثمار للمستثمر على الاستثمار للمستثمرين على الاقتصاد وبشكل متوازن.

٥- إن نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها يكمن في تكاملها مع الاقتصاد الوطني ويتطلب سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

٦- إن إنشاء المناطق الحرة لا يجب أن يكون بديل عن الإصلاح الاقتصادي الشامل بل مساعد له.

٧- ضرورة إعداد الدراسات المتعلقة بأهمية وأثار المناطق الحرة على الاقتصاد الوطني.

٨- ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى الآثار البيئية لإنشاء هذه المناطق.

٩- توفير البيئة التحتية لهذه المناطق لجذب الشركات الكبرى.

١٠- الاهتمام بكفاءة الإدارة وموقع المناطق الحرة حيث يتوفر لها الاتصال بأسواق التصدير.

١١- الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز لسوريا بين دول العالم و تقوية البنية التحتية للمواصلات المختصة بالمناطق الحرة .

١٢- توفير بنية تحتية مناسبة داخل المناطق الحرة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين و مواكبة كبرى المناطق الحرة في العالم .

١٣- العمل على منح درجة عالية من الحرية الاقتصادية ودرجة أقل من الأعباء المالية التي قد تتعرض لها المشروعات الاستثمارية .

١٤- تشجيع الاستثمارات التي تعتمد على المواد الأولية الموجودة في الدولة و منحها تسهيلات خاصة .

١٥- الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي و مواكبة أخر الحوافز و القوانين الاقتصادية العالمية .

١٦-توفر أيدي عاملة متنوعة المهارة و ذات كفاءة عالية قادرة على النهوض بالمناطق الحرة .

١٧-تعزيز الأمن السياسي و الاقتصادي و الأمني في الدولة .

١٨-تقديم ضمانات قانونية مختلفة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ما يطمئن المستثمرين المحليين الأجانب على استثماراتهم بعدم تعرضها للتأميم أو المصادرة أو الاستيلاء عليها.

١٩-توفير المعلومات الاستثمارية بشكل واضح مما يسهل على المستثمرين الحصول عليها .

٢٠-إنشاء مكتب خاص مهمته تطوير المناطق الحرة في سوريا لتواكب المناطق الحرة العالمية .

٢١-وجود قضاء عادل و نزيه قادر على إرساء الطمأنينة في نفوس المستثمرين .

٢٢-تفعيل و تطوير مؤسسات التحكيم في سوريا لحل الخلافات في المناطق الحرة .

٢٣-العمل على أن تكون المنطقة الحرة مزودة بأحدث التقنيات والتكنولوجيا .

قائمة المراجع

١-الكتب العامة:

١- د. أسعد حمود السعدون، ***مقومات إنشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة،*** مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة مناطق الحرة بالشارقة، ٢٠٠٥م.

٢- د. أحمد أبو زيد، ***الأسس العامة في التحكيم التجاري للدولة***، دار الفكر العربي، عمان،١٩٨١م.

٣- د. إبراهيم صادق معتوق، ***المناطق الحرة والخدمات اللازمة توفرها لتشجيع وتنشيط الاستثمار فيها***، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دمشق، عام ١٩٧٧م.

٤- د. السيد عبد المولى ***الوجيز في التشريعات الاقتصادية***، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٩٩م.

٥- د. رشيد الدقر، ***تشريعات الضرائب***، مطبعة جامعة دمشق ،١٩٦٠م

٦- رلى نصر، ***اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية***، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ١٩٧٦م.

٧- زياد عدي، ***الترويج للمناطق الحرة السورية*** ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دمشق ، ١٩٧٨م.

٨- د. عبد الفتاح مراد ، ***موسوعة الجمارك الاستيراد والتصدير*** ، الهيئة القومية للكتب والوثائق المصرية، القاهرة.

٩- فاروق كلعو، ***عوامل تشجيع إقامة الصناعات الحديثة في المناطق الحرة السورية*** معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق،١٩٧٩.

١٠- محمد قاسم خصاونة، ***الاستثمار في المناطق الحرة،*** دار الفكر عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٠ .

١١- د. محمد علي عوض الخرازي، ***الدور الاقتصادي للمناطق الحرة***، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠٧.
١٢- د. محمود مرادي، ***النظرية العامة للمناطق الاقتصادية*** دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٣-منال صقر ***السياسات المتبعة في إدارة المناطق الحرة وأثرها على حجم الاستثمار*** رسالة ماجستير جامعة دمشق كلية الاقتصاد ٢٠٠٧.
١٤-د. هيفاء ديب ، ***المناطق الحرة في القطر العربي السوري أهميتها الاقتصادية وقيمتها*** ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية ، دمشق ،١٩٧٩.
١٥-نهاية الحفار ، ***المناطق الحرة الصناعية*** ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٧٧.

الرسائل العلمية :

١- ادريس الوليد، ***المناطق الحرة المالية واسهاماتها في تنشيط الاقتصاد*** ،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، الدار البيضاء ،(١٩٩٨-١٩٩٩) .
٢- عبد العزيز لعراش، ***النظام الجمركي ومسألة التنمية الاقتصادية بالمغرب*** ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، القانون العام ، الرباط ، (١٩٩٨-١٩٩٩).
٣- عبد الصمد فلكي، ***السلوك الضريبي لدى الملتزمين وأثره على تنمية المالية العامة*** ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، الجزء الثاني ، الرباط ،(٢٠٠٥-٢٠٠٦)
٤- محمد أقزبير ، ***موقع الاستثمار داخل السياسة الجبائية بالمغرب من خلال مكونات الإصلاح الجبائية العام*** ، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية ، الدار البيضاء ،(١٩٩٧-١٩٩٨)

٥- محمد مصطفى محمود السيد، ***التحكيم في منازعات عقود B.O.T*** ، بحث مخصص لنيل درجة الماجستير ، جامعة المنصورة ،١٩٩٨م .
٦- مساعد مصطفى ، ***المناطق الحرة الصناعية الجدوى الاقتصادية و التوجهات المستقبلية*** ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ،الدار البيضاء، (١٩٩٥-١٩٩٦).
٧- مريم فاضل ، ***المناطق الحرة و دورها في التنمية*** ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، جامعة عبد الملك السعدي ، طنجة ،٢٠٠٨ .
٨- د. منى محمود إدلبي، ***سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية***، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦.

المواقع الالكترونية :

WWW. Gfinet.Ovg ١ Arabic / Pges / FerrZones .aspy

الدوريات و المقالات :

١- مقال في جريدة البيان الإماراتية بعنوان الإمارات تحتضن أكبر عدد من المناطق الحرة اقليمياً ، العدد ٣٩٩ ، ٢٠١٣/٨/١٧
٢- لطيفة بحوص – إشكالية الاستثمار العقاري بين متطلبات القانون ورهانات التنمية – منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد ٢٠٠٧/٧٢
٣-*تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا*، الأمم المتحدة نيويورك،١٩٩٥م.

القوانين و الأتفاقيات :

١- نظام استثمار المناطق الحرة الصادر بالمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠٠٦
٢- مرسوم استثمار المناطق الحرة الأردنية رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٧
٣- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة عام ١٩٨١

المراجع الأجنبية :

١- United National / **Economic and social commission for Asia and the pacific "** ***Free Trade Zone and part Hinterland development*** " New YORK ٢٠٠٥.

٢- Milberg، W. et. Amengual، M. **D'eveloppemente'conomiqueet conditions de teavaildans les Zones ancient re'fe'rencer** ٢٠٠١

٣- Taher .jamil . ***An assessment of feza in arabcountries performances and main features*** . joumal of development & economic policies، volume٢.no.١ defamer ١٩٩٩

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	١
مبحث تمهيدي: نشأة المناطق الحرة و تطورها	٦
المطلب الأول: تطور المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية	١١
الفرع الأول: تطور التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في سوريا	١٢
الفرع الثاني: التوزع الجغرافي للمناطق الحرة السورية	١٤
المطلب الثاني: تطور المناطق الحرة في الأردن	٢٣
الفرع الأول: تطور التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة الأردنية	٢٣
الفرع الثاني: أنواع المناطق الحرة الأردنية	٢٦
الفصل الأول: ماهية المناطق الحرة وأهميتها	٣١
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة	٣١
المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة	٣٣
الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة	٣٣
الفرع الثاني: أنواع المناطق الحرة	٣٩

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة ٤٧

الفرع الأول: المساحة الجغرافية المحددة للمناطق الحرة ٤٨

الفرع الثاني: المنطقة الحرة معزولة جمركياً عن بقية أقاليم الدولة المطبقة ٤٩

الفرع الثالث: المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة ٤٩

الفرع الرابع: الإعفاءات الضريبية والتسهيلات ٥٠

الفرع الخامس: تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة ٥٥

المطلب الثالث: إنشاء المناطق الحرة وإنهاؤها ٥٦

الفرع الأول: إنشاء المناطق الحرة ٥٦

الفرع الثاني: إنهاء المناطق الحرة ٦٤

المبحث الثاني: أهمية المناطق الحرة ٦٦

المطلب الأول: الآثار التنموية للمناطق الحرة ٦٧

الفرع الأول: أثر المناطق الحرة في زيادة فرص العمل ٦٧

الفرع الثاني: أثر المناطق الحرة في تنمية الصادرات ٧٣

الفرع الثالث: أثر المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ٧٦

الفرع الرابع: أثر المناطق الحرة في تنشيط حركة التبادل التجاري ٧٩

الفرع الخامس: أثر المناطق الحرة في تشجيع الصناعة ٨٢

الفرع السادس: الأثر الاجتماعي للمناطق الحرة ٨٤

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة ٨٦

الفرع الأول: المناطق الحرة بين مؤيد ومعارض ٨٧

الفرع الثاني: مخاطر وضمانات الاستثمار في المناطق الحرة ٩٢

الفصل الثاني: أداء المناطق الحرة وفاعليتها ١٠٢

المبحث الأول: قواعد الاستثمار في المناطق الحرة ١٠٢

المطلب الأول: مجالات الاستثمار في المناطق الحرة ١٠٣

الفرع الأول: مجالات الاستثمار في المناطق الحرة السورية ١٠٣

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية ١٠٦

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة ١٠٩

الفرع الأول: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة السورية ١٠٩

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية ١٢٤

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة ١٢٩

الفرع الأول: حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة في سوريا ١٢٩

الفرع الثاني: حقوق وواجبات المستثمرين في المناطق الحرة في الأردن ١٣٨

المطلب الرابع: القواعد الإجرائية في المناطق الحرة ١٤٣

الفرع الأول: القواعد الإجرائية للمناطق الحرة في سوريا ١٤٣

الفرع الثاني: القواعد الإجرائية في المناطق الحرة الأردنية ١٥٧

المبحث الثاني: فاعلية المناطق الحرة ١٦١

المطلب الأول: مؤشرات أداء المناطق الحرة السورية ١٦٢

الفرع الأول: في ظل نظام الاستثمار رقم ١٨ لعام ١٩٧١م ١٦٢

الفرع الثاني: في ظل نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٤٠
لعام ٢٠٠٣م ١٦٨

الفرع الثالث: الصعوبات والعقبات التي تعترض آلية عمل المناطق
الحرة السورية ١٨٥

المطلب الثاني: مؤشرات أداء المناطق الحرة الأردنية ١٩٩

الفرع الأول: قبل المرسوم رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤م ١٩٩

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء بعد صدور المرسوم رقم ٣٢
لعام ١٩٨٤م ٢٠٠

الفرع الثالث: مؤشرات أداء المناطق الحرة قبل نظام الاستثمار رقم ٣٢
لعام ١٩٨٤م وما بعده ٢١٢

الفرع الرابع: أثر المناطق الحرة على الاقتصاد الاردني ٢١٤

الخاتمة: ٢٢١